جامعة النجاح الوطنية
كلية الدراسات العليا

واقع وإمكانيات التنمية المستدامة للمجتمعات المحلية في منطقة طوباس

إعداد
غالب محمود حسين السالم

إشراف
الدكتور علي عبد الحميد
الدكتور ربيع عويس

قدمت هذه الأطروحة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في التخطيط الحضري والإقليمي بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين.

2008م

إتجاهات التنمية المستدامة للمجتمعات المحلية في منطقة طوباس

إعداد

غالب محمود حسين السالم

نوقشت هذه الأطروحة بتاريخ 9 /2008/3 وأجيزت

أعضاء لجنة المناقشة	التوقيع
1. الدكتور علي عبد الحميد (مشرفاً ورئيساً)	....
2. الدكتور ربيع عويس (مشرفاً ثانياً)	....
2. الدكتور كمال عبد الفتاح (ممتحناً خارجياً)	....
3. الدكتور فيصل زعنون (ممتحناً داخلياً)	....

إهداء

إلى والدتي العزيزة.............................. أطال الله عمرها

إلى روح والدي الطاهرة...................... رحمه الله وجعل مثواها الجنة

إلى التي كانت خير معين لي..................... زوجتي الغالية

إلى نور عيني وفلذة كبدي.......................أبنائي الأحباء

إلى إخوتي وأخواتي.............................الأحباء

إلى الأقارب والأصدقاء......................... الأوفياء

إلى زملائي وزميلاتي في قسم التخطيط الحضري والإقليمي.

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد المرسلين محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

لا يسعني في هذا المقام إلا أن أتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى الدكتور الفاضل علي عبد الحميد والدكتور الفاضل ربيع عويس اللذان أشرفا على هذه الدراسة، واللذان أولاني عناية خاصة في كل لحظة قضيتها في تحضير وكتابة الرسالة، بالإضافة لتوجيهاتهما السديدة والقيمة، التي بفضلها خرجت الرسالة بصورتها الحالية، فلهما كل الاحترام والتقدير، سائلا المولى عز وجل أن يمد في عمرهما، ويبقيهما ذخرا لطلبة العلم.

كما وأتقدم بالشكر إلى لجنة المناقشة الأفاضل: الدكتور علي عبد الحميد مشرفا رئيسا، الدكتور ربيع عويس مشرفا خارجيا، والدكتور فيصل الزعنون ممتحنا داخليا، والدكتور كمال جبر عبد الفتاح ممتحنا خارجيا.

وأتقدم بالشكر الجزيل للأصدقاء الأعزاء الذين كان لهم فضل التشجيع والمساعدة في انجاز هذه الدراسة" أسامة المغربي، عبد المنعم مهداوي، محمد شهيل، عبد الفتاح صبيح".

إقرار

أنا الموقع أدناه، مقدم الرسالة التي تحمل العنوان:

واقع وإمكانيات التنمية المستدامة للمجتمعات المحلية في منطقة طوباس

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هي نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد، وأن هذه الرسالة ككل، أو أي جزء منها لم يقدم من قبل لنيل أيـــة درجـــة أو لقـــب علمي أو بحثي لدى أية مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

Declaration

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the researcher's own work, and has not been submitted elsewhere for any other degree or qualification.

Student's Name: **اسم الطالب:**

Signature: **التوقيع:**

Date: **التاريخ: 9/ 3/ 2008م**

قائمة المحتويات

قائمة الجداول

قائمة الخرائط

قائمة الأشكال

قائمة الصور

واقع وإمكانيات التنمية المستدامة للمجتمعات المحلية في منطقة طوباس

إعداد

غالب محمود حسين السالم

إشراف

الدكتور علي عبد الحميد

الدكتور ربيع عويس

الملخص

تعتبر منطقة طوباس من المناطق الهامة في الضفة الغربية وذلك بسبب موقعها الجغرافي كمنطقة حدودية وأهميتها الزراعية، بالإضافة إلى تعرضها إلى الكثير من المشاكل والتحديات الناجمة عن الإجراءات التي تقوم بها قوات الاحتلال الإسرائيلي من مصادرة الأراضي لأغراض بناء المستعمرات وشق الطرق الالتفافية وبناء الجدار الفاصل، وكذلك تعرضها للإهمال من قبل السلطة الوطنية الفلسطينية على صعيد المشاريع التنموية.

تهدف هذا الأطروحة بشكل رئيسي إلى التعرف على واقع وإمكانيات التنمية المستدامة للتجمعات السكانية في منطقة طوباس (طوباس، طمون، تياسير، عقابا، الفارعة).

واتبعت الدراسة في منهجيتها المنهج التاريخي والمنهج الوصفي والمنهج التحليلي باستخدام بعض الأدوات العلمية مثل الاستبيان والمقابلة لتوفير أكبر قدر من المعلومات الأساسية للدراسة بالإضافة إلى بعض المعلومات الأخرى المتوفرة من مصادرها المختلفة.

ومن أهم النتائج التي خلصت إليها الدراسة عدم وجود عدالة في توزيع الخدمات العامة في المنطقة، الأمر الذي أدى إلى تميز بعض التجمعات السكانية عن بعضها في منطقة الدراسة، وأظهرت الدراسة وجود ضعف في الخدمات الطبية، حيث تعاني المنطقة بشكل رئيسي من عدم توفر أي مستشفى، إضافة إلى وجود عجز في المراكز الصحية ونقص في الأطباء المتخصصين. كذلك أشارت نتائج الدراسة إلى توجه المجتمع المحلي نحو التوسع العمراني في الأراضي الزراعية، الأمر الذي يهدد مستقبل قطاع الزراعة كمورد اقتصادي هام ورئيسي في المنطقة.

وأوصت الدراسة بضرورة توزيع الخدمات العامة بشكل عادل في التجمعات السكانية في منطقة الدراسة وخاصة الخدمات التعليمية والصحية والثقافية والترفيهية، كما وأوصت الدراسة بالعمل على بناء مستشفى في المنطقة بهدف تقديم الخدمات الطبية.

كذلك أوصت الدراسة بضرورة دعم قطاع الزراعة والثروة الحيوانية في المنطقة لما لهما من دور أساسي ومباشر في عملية التنمية، بالإضافة إلى العمل على استصلاح الأراضي غير المستغلة بهدف زيادة رقعة الأراضي الزراعية وبالتالي زيادة فرص وإمكانيات التنمية.

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

1.1 المقدمة

2.1 مشكلة الدراسة وأهميتها

3.1 منطقة الدراسة وحدودها

4.1 أهداف الدراسة

5.1 منهجية الدراسة

6.1 خطة الدراسة

7.1سؤال الدراسة و فرضيات

8.1 مصادر المعلومات

9.1 مصطلحات الدراسة

10.1 الدراسات السابقة

11.1 محتويات الدراسة

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

1.1 مقدمة:

تعتبر منطقة طوباس من المناطق الحيوية والإستراتيجية بالنسبة للضفة الغربيـة، وذلـك لعـدة عوامل من أهمها المساحة الكبيرة نسبيا التي تشغلها، إضافة إلى الموقع الجغرافي، حيـث أنهـا منطقة حدودية. كما أنها منطقة زراعية بالدرجة الأولى، وتعتبر سلة الغـذاء بالنسـبة للضـفة الغربية.

إلا أن هناك عدة عوامل برزت خلال السنوات الأخيرة أثرت على هذه المنطقة تأثيرا عكسـيا. حيث قامت قوات الاحتلال الإسرائيلية بمصادرة مساحات شاسعة من أراضيها، والاستيلاء على معظم مصادر المياه في المنطقة. إضافة إلى إنشاء الجدار الفاصل، الذي قضم مساحات كبيـرة من أراضي المنطقة.

كما أن تهميش المنطقة من قبل الجهات الرسمية المعنية، وعدم إنصافها من خلال مشاريع البنية التحتية، والمشاريع الاستثمارية الأخرى، أدى إلى إضعاف المنطقة اقتصاديا، وأثر على مختلف نواحي الحياة الأخرى.

وبالنظر إلى ما سبق ذكره، فان الحاجة باتت ماسة للقيام بعدة أبحاث ودراسات علميـة حـول المنطقة، كونها من المناطق المهمة كما ذُكر. وذلك من أجل معالجة المشاكل التي تعـاني منهـا المنطقة، بطريقة علمية مدروسة.

2.1 مشكلة الدراسة وأهميتها:

تتلخص مشكلة الدراسة في معرفة واقع وإمكانيات التنمية المستدامة للمجتمعـات المحليـة فـي منطقة الدراسة.

وتكمن أهمية الدراسة فيما يلي:

1-التعرف على واقع التنمية للمجتمعات المحلية في منطقة الدراسة

2- العمل على حصر وتحديد أهم المشكلات والصعوبات التي تواجه عملية التنميــة فــي منطقة الدراسة.

3-قلة الدراسات التي تناولت موضوع التنمية في منطقة الدراسة.

4-محاولة التعرف على المناطق الجغرافية التي تعاني من خلــل فــي توزيــع الخــدمات المختلفة، من اجل تحقيق الاستفادة الكاملة لجميع التجمعات السكانية في منطقة الدراسة.

3.1 منطقة الدراسة وحدودها:

تتضمن هذه الدراسة منطقة طوباس، والتي تضم خمسة تجمعات سكانية هي (مدينــة طوبــاس، وبلدة طمون، وبلدة عقابا، و قرية تياسير، و تجمع الفارعة).

أما حدود الدراسة فتتكون من التالي:

1. الإطار المكاني:تم إجراء هذه الدراسة في منطقة طوباس.
2. الإطار الزمني: تناولت الدراسة الفترة الزمنية من عام 2000م-2006م.
3. تم إجراء هذه الدراسة على عينة طبقية عشوائية عــددها (585) نســمة مــن منطقــة طوباس.

4.1 أهداف الدراسة:-

تهدف هذه الدراسة بشكل عام إلى التعرف على واقع وإمكانيات التنمية المســتدامة للمجتمعــات المحلية في منطقة طوباس وبشكل تفصيلي تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

1- إبراز دور المجتمع المحلي في إحداث التنمية في منطقة الدراسة.

2-دراسة الواقع الاجتماعي والاقتصادي والبيئي للمنطقة.

3-الوقوف على أهم الاحتياجات والمعوقات التي تعاني منها منطقة الدراسة.

4-التعرف على إمكانيات المنطقة المتاحة والكامنة من اجل استثمارها واستغلالها في تنمية وتطوير منطقة الدراسة.

5-وضع الخطط الإستراتيجية التي تعمل على تنمية منطقة الدراسة والنهوض بها في مختلف المجالات.

6- توفير أكبر قدر ممكن من المعلومات حول المنطقة، والتي تفيد المخططين وصانعي القرارات في وضع خطط سليمة لتنمية مستدامة في منطقة الدراسة.

5.1 منهجية الدراسة:

قام الباحث في هذه الدراسة، بإلقاء الضوء على واقع التنمية المستدامة للمجتمعات المحلية في منطقة طوباس، فقد اعتمد الباحث في ذلك على العديد من المراجع العربية والأجنبية والمؤتمرات المنشورة حول هذا الموضوع.

هذا من جانب، ومن الجانب الآخر، فقد استخدم الباحث أسلوب الإستبانة الميدانية، وقد عالج المعلومات الأولية التي توفرت لديه من خلال الإستبانة الميدانية بواسطة البرنامج الإحصائي (SPSS). وتعتمد هذه الدراسة في منهجيتها على ما يلي:

1. دراسة جميع الأدبيات المتعلقة بموضوع الدراسة، لتشكيل الإطار النظري.

2. تتبع هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، حيث سنعتمد الاستبيانة كأداة للدراسة.

.3 المقابلة الشخصية: حيث قام الباحث بإجراء عدة مقابلات مع عدد من مديري ومسؤولي المؤسسات في منطقة الدراسة وذلك من أجل الحصول على أكبر قدر من المعلومات، إضافة إلى محاولة تحقيق التوازن في مصادر المعلومات التي تم الحصول عليها وعدم الاكتفاء بجهة معينة أو برأي جهة محددة.

6.1 خطة الدراسة:

ارتكزت الدراسة على ثلاثة محاور أساسية هي:

1. المحور العام والنظري: ويتناول دراسة المفاهيم ذات العلاقة بموضوع التنمية المستدامة وعناصرها ومجالاتها.
2. المحور ألمعلوماتي: ويتضمن المعلومات الأساسية حول منطقة الدراسة.
3. المحور التحليلي والتقييم: ويتضمن تحليل المعلومات والبيانات التي تم جمعهـا وكـذلك تحليل نتائج الاستبيان وقد تم تقييم واقع التنمية المستدامة في منطقة الدراسة والخـروج بمجموعة من النتائج والتوصيات.

6.1 سؤال الدراسة وفرضياتها:

حاولت الدراسة الإجابة على السؤال الرئيس " ما هـو واقـع وإمكانيـات التنميـة المسـتدامة للمجتمعات المحلية في منطقة طوباس" وتهدف الوصول إلى الإجابة عن هذا السـؤال، وبنيـت الدراسة على الفرضيات التالية:

1. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى الدالة الإحصائية(α= 0.05) فـي مواقـع التنمية المستدامة للمجتمعات المحلية في منطقة طوباس تعزى لمتغير الدخل.

2. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى الدالة الإحصائية(α= 0.05) فـي مواقـع التنمية المستدامة للمجتمعات المحلية في منطقة طوباس تعزى لمتغير عدد أفراد الأسرة.

3. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى الدالة الإحصائية(α= 0.05) فـي مواقـع التنمية المستدامة للمجتمعات المحلية في منطقة طوباس تعزى لمتغير مكان الإقامة.

4. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى الدالة الإحصائية(α= 0.05) فـي مواقـع التنمية المستدامة للمجتمعات المحلية في منطقة طوباس تعزى لمتغير المستوى التعليمي.

5. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى الدالة الإحصائية(α= 0.05) في مواقع التنمية المستدامة للمجتمعات المحلية في منطقة طوباس تعزى لمتغير نوع السلطة المحلية.

7.1 مصادر المعلومات:

تم الحصول على البيانات والمعلومات اللازمة للدراسة من خلال المصادر التالية:

1. المصادر المكتبية وتشمل الكتب والمراجع والدوريات ورسائل الماجستير والدكتوراه في المواضيع ذات العلاقة بالتنمية المستدامة.

2. المصادر الشخصية وتشمل الدراسة الميدانية من خلال الاستبيانات والمقابلات الشخصية والملاحظات وكذلك خبرة الباحث كونه أحد سكان المنطقة.

3. المصادر الرسمية وتشمل النشرات والإحصاءات والتقارير الصادرة عن الدوائر والمؤسسات الحكومية مثل وزارة الزراعة ووزارة التخطيط والحكم المحلي والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، والبلديات والمجالس القروية والمحلية في منطقة الدراسة.

4. المصادر شبه الرسمية وتشمل الأبحاث والدراسات والتقارير الصادرة عن مراكز الدراسات والأبحاث والمنظمات الأهلية والأجنبية الممولة لبعض المشاريع التطويرية مثل UNDP,USAID, BANK WORLD وغيرها.

8.1 مصطلحات الدراسة:

اشتملت الدراسة على عدد من المصطلحات أهمها:

(1) التنمية: عبارة عن " عملية تغير مقصود أو مستهدفة لاستغلال كل موارد المجتمع المتاحة استغلال جيد، بهدف إحداث تعديلات وتغيرات واعية في كافة جوانب المجتمع الأساسية والفرعية، من خلال بناء أيديولوجي معين يتلائم مع الواقع الاجتماعي، الذي يرتبط بالاتجاهات

والمواقف الاجتماعية، والوعي الاجتماعي ومشاركة الأهالي بجانب الحكومة والقدرة على المبادة والتنشئة الاجتماعية والاعتماد على الذات والقضاء على التبعية الداخلية والخارجية[1].

(2) التنمية الاقتصادية: عبارة عن " عملية رفع مستوى الدخل القومي الحقيقي ويترتب على هذا ارتفاع متوسط دخل الفرد من هذا الدخل"[2].

(3) التنمية الاجتماعية: بأنها" التغير الحضاري المقصود المخطط الذي يتصل بكل جوانب الحياة المادية والبشرية في إطار المجتمع القومي وكذلك كل ما يتصل بالعادات والتقاليد وأنماط السلوك التي تحكم اتجاهات الأفراد بما يحقق استيعاب أكثر للطاقات وتجيشها للعمل على رفع المستوى الاجتماعي واطراد نموه لمقابلة الاحتياجات المتطورة والمتزايدة للأفراد، والجماعات في ظل أيديولوجية تترجم آمال الأمة وتحاول أن تصل إلى ما يجب أن يكون عليه مستقبلها في كل الميادين"[3].

(4) التنمية الريفية المستدامة: أنها" الاستفادة من الموارد المتاحة مع الأخذ بعين الاعتبار احتياجات الأجيال القادمة، أو هي التقدم والتطور العلمي والاجتماعي والصناعي في جميع نواحي الحياة المختلفة مع الحفاظ على الاستمرارية ودون تعريض البيئة لمخاطر التلوث والدمار والهلاك"[4].

(5) التنمية المستدامة: أنه " نمط من التقدم والرقي يتم بموجبه تلبية حاجات الحاضر دون أن يكون ذلك على حساب الأجيال القادمة أو يضعف قدرتها عن تلبية حاجاتها الأساسية"[5].

---

1 - إبراهيم، الدسوقي عبده، التلفزيون والتنمية، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية،2004، ص 181.

2- عيد، حسن، **دراسات في التخطيط والتنمية**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية،1977، ص 84,,85.

3- حمودة،مسعد الفاروق،**التنمية الاجتماعية**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية،1977، ص 13،14.

4 - غنايم، محمد، **الوضع الحالي للمياه في فلسطين**، إصدارات معهد الأبحاث التطبيقية، أريج القدس، 2001.

5 - الغامدي، عبد العزيز صقر، ورقة عمل مقدمة للملتقى العربي الثالث للتربية والتعليم تحت عنوان **– تنمية الموارد البشرية ومتطلبات التنمية المستدامة الأمن العربي**- جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية نموذجا، 2006.

9.1 الدراسات السابقة:

بهدف تغطية الجوانب النظرية للدراسة وتوفير بعض المعلومات والبيانات وكذلك الاطلاع على الحالات الدراسية المشابهة تم الاستفادة من بعض الدراسات السابقة وتشمل:

(1) رسالة الماجستير للباحث هاني النجوم، وهي بعنوان إمكانيات تنمية إقليم الأغوار الفلسطينية وإقامة قطب موازي لأريحا، 2000.

وتناولت الأطروحة دراسة تفصيلية لإقليم الأغوار من حيث المزايا والإمكانيات المتوفرة كذلك المشاكل والعوائق التي يواجهها، وركزت الدراسة على الاحتلال كعائق أساسي من حيث سيطرته على (90%) من مساحة أراضي الإقليم، كذلك ركزت على العشوائية وسوء التنظيم العمراني في ظل عدم وجود مخططات إقليمية وهيكلية تحدد اتجاهات التطور واستعمالات الأراضي، إضافة إلى ذلك بينت الدراسة عدم وجود بنية تحتية مؤهلة.

واقترحت الدراسة وضع خطة تنموية لإقليم الأغوار ترتكز على إقامة قطب نمو موازي لمدينة أريحا، حيث رشحت الدراسة منطقة الجفتلك كونها الأنسب من حيث الموقع وسهولة الاتصال مع المناطق الأخرى[1].

(2) رسالة دكتوراة للباحث فارس صلاح، وهي بعنوان تخطيط التنمية الإقليمية في محافظة الزرقاء، 2004.

تناولت الدراسة خطة التنمية الإقتصادية والاجتماعية (1999-2003)، والتي بالرغم من نجاحها في القضاء على ابرز المشكلات والمعوقات التي تواجه الأردن، ونجاحها في تعميم خدمات البنية الأساسية والاجتماعية على مختلف مناطق المملكة إلا أنها لم تنجح في جسر الفجوة التنموية بين المناطق والأقاليم.

---

1 – النجوم، هاني، **إمكانيات تنمية إقليم الأغوار الفلسطينية وإقامة قطب موازي لأريحا**، رسالة ماجستير جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2000

وفي سياق ذلك ركزت الدراسة على ضرورة إيلاء الأهمية القصوى للبعد المكاني في عملية التنمية بحيث يتحقق مستوى أفضل من العدالة في توزيع جهود التنمية ومكاسبها[1].

(3) رسالة ماجستير للباحث حرب الحنيطي،وهي بعنوان التخطيط التنموي الإقليمي في العالم الثالث، تطبيق على الأردن، 1978.

هدفت هذه الدراسة إلى الإجابة على تساؤلات عدة أهمها "هل إقتصاديات بلدان العالم الثالث تنتظم بصورة تشكل معها ثنائية تنموية؟"

وقد قام الباحث بتقسيم الأردن إلى (32) منطقة وصمم إستبانة حول رغبات السكان وحاجاتهم إلى الخدمات مستخدماً عدداً من الأسئلة التي تخص المستوى التنموي، كما استخدم أسلوب التحليل العاملي لاشتقاق الأبعاد التنموية وإجراء تصنيف لمنطقة الدراسة واستخراج أنماط تنموية.

وقد توصل الباحث إلى مجموعة من النتائج منها أن التخطيط القطاعي يؤدي إلى وجود ثنائية في زيادة التفاوت التنموي بين الأقاليم كما حدد خمسة أقاليم تنموية في الأردن وهي:

- إقليم القطاع الحديث ويرتبط بصورة أكثر بالصناعة.
- إقليم حديث متطور جزئياً يقع في الجنوب.
- إقليم زراعي أقل تقليدياً.
- إقليم زراعي تقليدي.
- إقليم الصحراء ويشكل (90%) من مساحة الضفة الشرقية.

كما استنتج الباحث أن التأثير الانتشاري للتنمية بين الأقاليم ضعيف، كما وجد أن للإستثمارات الحكومية دوراً هاماً في قيادة القطاع الخاص وتوجيهها إلى أماكن وأقاليم جديدة لغايات تنميتها،

---

1 – حيدر، فارس صلاح، **تخطيط التنمية الإقليمية في محافظة الزرقاء**، أطروحة دكتوراة، الجامعة الأردنية 2004.

والإستثمار فيها، ومن هنا فان الخطط التنموية تستطيع أن تفعل الكثير من أجل تحقيق عدالة أكثر بين الأقاليم ضمن البلد الواحد.

وقد أوضح الحنيطي في دراسته أموراً عدة من أبرزها:-

- ضرورة تدخل الحكومة في مسيرة التغيير والتنمية وعدم ترك الأمر للسوق.
- وكذلك ضرورة وجود سياسات خاصة لكل إقليم حسب مستواه التنموي ومصادره الخاصة.
- زيادة الاستثمار في الصناعة وفي الزراعة المروية والاهتمام بالثروة الحيوانية (تربية الأغنام خاصة) في إقليم الصحراء.

وقد قدمت الدراسة في الختام نماذج تنموية وسياسات إقليمية[1].

(4) رسالة دكتوراة، للباحثة ماجدة أبو زنط، وهي بعنوان تخطيط التنمية الإقليمية في شمال الضفة الغربية- فلسطين، 2002.

هدف هذا البحث إلى دراسة الإمكانات المتاحة، والوضع القائم للنظام الحضري وتصنيف التجمعات السكانية المكانية في شمالي الضفة الغربية وفقاً للأنماط السائدة واقتراح بعض السياسات والتوصيات وآليات تنفيذها لتحسين وضع التنظيم المكاني القائم.

وقد اعتمدت الباحثة ثمانية وسبعين متغيراً تمثل القطاعات التنموية المختلفة، كما طبقت ثلاثة أنواع من التحاليل هي (Scale Gram)، والتحليل العاملي (Factor Analysis)، والتحليل العنقودي (Cluster Analysis).

وقد أفرزت نتائج التحليل (Scale Gram) ثمانية أنماط رئيسة صنفت بناء عليها التجمعات السكانية في منطقة الدراسة، وأربعة مستويات مختلفة صنفت على أساسها الخدمات المتوفرة

---

1 -الحنيطي، حرب، **التخطيط التنموي الإقليمي في العالم الثالث**، تطبيق على الأردن، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، 1978م.

ضمن التجمعات السكانية بينما أظهرت نتائج التحليل العنقودي أحد عشر نمطاً تنموياً متميزاً صنفت على أساسها التجمعات السكانية في مستويات تنموية متباينة، وأفرزت نتائج التحليل العاملي ستة أنماط رئيسة تجمعت حولها متغيرات الدراسة، إذ فسرت مجتمعة حوالي (78%) من تشتت مصفوفة المعلومات التي تضمنت واحداً وعشرين متغيراً تنموياً وسبعاً وعشرين وحدة مكانية.

كما خرجت الباحثة بتوصيات تمثلت بضرورة إتباع سياسات مكانية معينة تتعلق بالنظام الحضري وضرورة تطبيق سياسات مكانية قطاعية زراعية، وصناعية، وسياسات تنموية مكانية تتعلق بالمستويات التنموية للتجمعات السكانية[1].

(5) رسالة ماجستير للباحثان (الدن وآبي) (Alden and Abe)، التخطيط التنموي في اليابان، 1988.

هدفت هذه الدراسة إلى اختيار قدرة التخطيط التنموي الإقليمي على فهم المشكلات في اليابان، وقد ظهر للباحث بعد دراسة مستفيضة قدرة التخطيط التنموي الإقليمي على مواجهة المشكلة الرئيسة في اليابان المتمثلة في تفاوت الدخل الإقليمي داخل اليابان، وعجز الحكومة من الارتقاء بمستويات الحياة والبنية التحتية بشكل يماثل تقدمها الإقتصادي وقد رأى الباحث أن نقل التصنيع من المناطق الحضرية إلى الأقاليم الريفية، هي أفضل إستراتيجية يمكن أن تقلل من التباين الإقليمي في اليابان وأثنى الباحث على دور الحكومة اليابانية في وضع إطار قانوني للتنمية الريفية الإقليمية صنفت خلال التخطيط إلى أربع مجموعات، وهي:-

- خطة استعمالات الأرض (الزراعية، والغابية والحضرية، ومناطق التنزه، ومناطق البيئة الطبيعية).
- خطة التنمية.

---

1 – أبو زنط، ماجدة، **تخطيط التنمية الإقليمية في شمال الضفة الغربية – فلسطين**،أطروحة دكتوراه غير منشورة، الجامعة الأردنية،2002م.

- خطة الاستثمارات العامة.
- إنشاء خطط لأماكن مخصوصة.

ورغم أهمية الإستراتيجية التي خرج بها الباحث لليابان إلا أنها لا يمكن أن تنطبق على منطقة الدراسة، وذلك لعدة أسباب، أهمها:ضعف توافر البنية التحتية والخدمات التي تعد ركائز أساسية لإقامة صناعات في المناطق الريفية إلا أنه من الممكن بمساعدة القطاع الحكومي والخاص القيام ببعض المنشآت الصناعية الصغيرة التي تستنزف مخرجات القطاع الزراعي والنباتي والحيواني التي لها انتشار قليل في أقاليم الدراسة[1].

جاءت الدراسات السابقة لتركز على موضوع التنمية المستدامة في مجالات مختلفة، وقد شكلت أرضية نظرية انطلق منها الباحث لبناء منهجية متماسكة لدراسته، ومعرفة أساليب البحث عن مؤشرات التنمية.

كذلك استفاد الباحث من هذه الدراسات الإحاطة بمفاهيم متعددة في مجالات (التخطيط التنموي، التنمية الاقتصادية، والتنمية الاجتماعية، والتنمية البيئية ودور المؤسسات في التنمية)

نظرا لاختلاف المنطقة الجغرافية والعوامل المؤثرة فيها ضمن الدراسات المذكورة أعلاه لم يتمكن الباحث من إجراء مقارنات.

10.1 محتويات الدراسة

تضمنت الدراسة ستة فصول دراسية:

احتوى الفصل الأول منها على الإطار العام للدراسة، حيث تم طرح مشكلة الدراسة وأهميتها وأهدافها وأسئلتها إضافة إلى المنهج الذي تم استخدامه. كما تضمن هذا الفصل الفرضيات والدراسات السابقة التي تم الاستفادة منها.

---

1 – دراسة (الدن وآبي) (Alden and Abe) **التخطيط التنموي في اليابان**، رسالة ماجستير، 1988م.

أما الفصل الثاني فقد تناول مفهوم التنمية من خلال عدة تعريفـات، وطبيعـة عمليـة التنميـة، ومجالات التنمية الاجتماعية والاقتصادية، ولمحة حول التنمية المستدامة ومجالاتها.

وفي الفصل الثالث تم عرض لمحة تاريخية عن منطقة الدراسة وحدودها، من خلال الحـديث عن موقع هذه التجمعات وحجم سكانها ومساحتها والمرافق العامـة، والبنيـة التحتيـة فيهـا، بالإضافة إلى الخصائص العمرانية.

وتم في الفصل الرابع تناول مجتمع الدراسة والعينة التي تم استطلاع آرائها، إضافة إلى أدوات الدراسة وإجراءات تطبيق الدراسة ومتغيراتها والمعالجة الإحصائية.

وفي الفصل الخامس تم تناول تحليل واقع التنمية المستدامة في منطقة الدراسة فـي المجـالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية..

أما الفصل السادس فاحتوى على تقييم واقع التنمية المستدامة في منطقة الدراسة ووضع بعض الاستراتيجيات التنموية في ضوء الفرص والإمكانيات والتحديات التي تواجهها المنطقـة علـى صعيد المجالات التنموية المختلفة.

وأخيرا تم في الفصل السابع استعراض النتائج، التي خلصت إليها الدراسة ووضع مجموعة من التوصيات للجهات ذات العلاقة.

الفصل الثاني

الإطار النظري للدراسة

1.2 مفهوم التنمية

2.2 طبيعة عملية التنمية ومجالاتها

1.2.2 التنمية الاقتصادية

2.2.2 التنمية الاجتماعية

3.2.2 التنمية البيئية

3.2 التنمية المستدامة

1.3.2 عناصر التنمية المستدامة

2.3.2 مبادئ التنمية المستدامة

3.3.2 مجالات التنمية المستدامة

4.2 التنمية الريفية

1.4.2 مقدمة

2.4.2 التنمية الريفية المتكاملة

3.4.2 التنمية الريفية المستدامة

الفصل الثاني

الإطار النظري للدراسة

1.2 مفهوم التنمية:

لقد شاع مفهوم التنمية بشكل أساسي منذ الحرب العالمية الثانية، و لم يُستعمل هذا المفهوم منذ شيوعه في عهد الاقتصادي البريطاني "آدم سميث" في الربع الأخير من القرن الثامن عشر وحتى الحرب العالمية الثانية إلا على سبيل الإستثناء، حيث استخدم مصطلحان للدلالة على حدوث التطور المشار إليه في المجتمع وهما التقدم المادي Material Progress، أو التقدم الاقتصادي Economic Progress، وحتى عندما ثارت مسألة تطوير بعض اقتصاديات أوروبا الشرقية في القرن التاسع عشر كانت الاصطلاحات المستخدمة هي التحديث، أو التصنيع إضافة إلى التطور والنمو.[1]

وقد ظهر مفهوم التنمية في البداية في علم الاقتصاد، واستعمل للدلالة على عملية إجراء مجموعة من التغيرات الجذرية المقصودة في مجتمع معين، بهدف إعطاء ذلك المجتمع القدرة على التطور الذاتي المستمر بشكل يكفل التحسن المتزايد في نوعية الحياة لجميع أعضائه، أي زيادة قدرة المجتمع على الإستجابة للحاجات الأساسية والحاجات المتزايدة لأعضائه، بالصورة التي تضمن زيادة درجات إشباع تلك الحاجات، عن طريق الترشيد الدائم لاستغلال الموارد الإقتصادية المتاحة، وحسن توزيع عائداتها.[2]

وفيما بعد، تطور مفهوم التنمية ليرتبط بالعديد من المجالات المعرفية، فأصبح هناك التنمية الثقافية التي تسعى لرفع مستوى الثقافة في المجتمع وترقية الإنسان، وكذلك التنمية الإجتماعية

---

1 – عارف، نصر محمد، **مفهوم التنمية**، كلية العلوم السياسية– جامعة القاهرة.
http://www.islamonline.net/iol-arabic/dowalia/mafaheem-2.asp

2 – عفيفي، الهام،**تنمية المجتمعات المحلية**، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة،1981، ص 45.

التي تهدف إلى تطوير التفاعلات المجتمعية بين أطراف المجتمع: الفرد، والجماعة، والمؤسسات الإجتماعية المختلفة، والمنظمات الأهلية[1].

وبناء على ما سبق يرى الباحث أن التركيز في الأساس كان على الجانب الاقتصـــادي، ومنـــه تطورت مجالات أخرى للتنمية، مثل التنمية السياسية، وكذلك الثقافية، والاجتماعية. الأمر الذي يقودنا إلى القول أن التنمية الاقتصادية تعتبر الأساس لأية عملية تنموية مع مراعاتنا للاختلافات بين المجتمعات في أولوياتها وحاجاتها.

ومع التطور الذي حصل في مختلف العلوم الإجتماعية أخذ مفهوم علم التنمية يتطور كذلك شيئاً فشيئاً، ودخلت إليه العديد من الإضافات وحسب الباحث فان تعريف إبراهيم عبده الدسوقي يعتبر من أشمل التعريفات التي تناولت مفهوم التنمية،والذي يفيد أن التنمية عبارة عن " عمليـــة تغيـــر مقصود أو مستهدفة لاستغلال كل موارد المجتمع المتاحة استغلالاً جيداً، بهدف إحداث تعديلات وتغيرات واعية في جوانب المجتمع الأساسية والفرعية كافة، من خلال بناء أيديولوجي معـــين يتلاءم مع الواقع الاجتماعي، الذي يرتبط بالاتجاهات والمواقف الاجتماعية، والوعي الاجتماعي ومشاركة الأهالي بجانب الحكومة والقدرة على المبادأة والتنشئة الاجتماعيـــة والاعتمـــاد علـــى الذات والقضاء على التبعية الداخلية والخارجية".[2]

ويلاحظ أن التعريف السالف يشمل جوانب التنمية المتعددة في إطار متكامل، ويرتبط بظـــروف المجتمع الإقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والعلمية والصحية وغيرها، كما أنه يـــرتبط بالتصور التاريخي للتخلف، ويشير إلى مدى خطورة التبعية في هذا الشأن"[3].وفي ســـياق هـــذا المفهوم أو الإطار هنالك العديد من التعريفات التي خاضت في مجالات التنمية المختلفة للوصول إلى فهم دقيق لها.

---

1 – عارف، نصر محمد، **مفهوم التنمية كلية العلوم السياسية**– جامعة القاهرة، المرجع السابق.

2 – إبراهيم، الدسوقي عبده، **التلفزيون والتنمية**، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية،2004، ص181.

3- إبراهيم، الدسوقي عبده، **التلفزيون والتنمية**،2004، ص 81، المرجع السابق.

فقد عرفت الأمم المتحدة التنمية بأنها" مجموعة من الوسائل والطرق التي تستخدم بقصد توحيد جهود الأهالي مع السلطات العامة من أجل تحسين مستوى الحياة من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات القومية والمحلية، وإخراج هذه المجتمعات من عزلتها لتشارك ايجابياً في الحياة القومية، ولتساهم في تقدم البلاد". [1]

ويتبين من خلال هذا التعريف أن عملية التنمية مهما كانت صورتها اجتماعية أو اقتصادية حسب الأمم المتحدة، فإنها تعتمد على عاملين أساسيين هما:

1- مشاركة الأهالي بأنشطتهم الجماعية والفردية في الجهود المبذولة لتحسين مستوى معيشتهم بصورة ايجابية.

2- تقديم الخدمات الفنية والمادية سواء كان ذلك من الحكومة أو من الهيئات الدولية والأهلية، لتشجيع هذه الجهود وإنجاحها[2]. وهذا ينسجم بطبيعة الحال مع دور ورسالة وفهم منظمة الأمم المتحدة، للمشاكل الإقتصادية والاجتماعية، وآليات العلاج لدى هذه المنظمة الدولية.

أما سعد الدين إبراهيم فقد عرف التنمية بأنها" انبثاق ونمو كل الإمكانيات والطاقة الكامنة في كيان معين بشكل كامل وشامل ومتوازن، سواء كان هذا الكيان هو الفرد أو الجماعة أو المجتمع"

و أشتمل هذا التعريف على عناصر أساسية أهمها:

- أن التنمية عملية ذاتية.

- أن التنمية عملية ديناميكية مستمرة، أي أنها ليست حالة ثابتة أو جامدة.

---

1 - غربي، علي، وآخرون، **تنمية المجتمع من التحديث إلى العولمة**، دار الفجر للنشر والتوزيع، جامعة بسكرة – الجزائر،2003، ص 32 .

2 – عيد، حسن، **دراسات في التخطيط والتنمية**، 1977، ص 42، المرجع السابق.

– أن التنمية ليست ذات طريق واحد أو اتجاه محدد مسبقاً، وإنما تتعــدد طرقهــا واتجاهاتهــا باختلاف الكيان وتنوع الإمكانيات الكامنة في داخل كل كيان[1].

وبناء على ما سلف فإن عملية التنمية ووفقاً للمفهوم الحديث، تعبر عن التغيير المخطط لمختلف جوانب الحياة، ووضع بعض المبادئ الأساسية لتحقيق الأهداف المنشودة، وهي مبادئ ضرورية مترابطة متكاملة بعضها مع بعض، والتي يمكن اعتبارها مبادئ أساسية للتنمية سواء كانت على المستوى المحلي أو القومي، فالتنمية على هذين المستويين تتناول الوحدات التي يتكــون منهــا المجتمع سواء كانت تلك الوحدات مؤسسات أو مجتمعات محلية.

أما مبادئ التنمية فتعتمد بالأساس على المبدأ الديمقراطي، الذي يعتبر جوهر أي عملية تنمويــة، ويقصد بذلك أن لا يكون هناك فرض لمشروعات التنمية على المجتمع المحلي، ويضــاف إلــى ذلك مبدأ المساعدة الذاتية، وإتاحة الفرصة أمام أبناء المجتمع المحلي لمساعدة أنفســهم، ومبــدأ المشاركة الشعبية الذي يرتبط بالمبدأ السابق.[2]

كما يمكن إضافة مبدأين آخرين هما مبدأ التكامل بين البرامج والمشــروعات والتنســيق بــين أعمالها، ومبدأ الاعتماد على الموارد المحلية حتى لا تكون العملية التنموية رهن بتحكم الغير[3].

2.2 طبيعة عملية التنمية:

تعددت وجهات النظر تجاه عملية التنمية التي يمكن إجمالها في اتجاهين، فهناك فريق يــرى أن التنمية هي هدف عام وشامل لعملية ديناميكية تحصل في المجتمع، وتتجلى مظاهرها فــي تلــك السلسلة من التغيرات البنائية والوظيفية التي تمس مكونات المجتمع، وترتكز هذه العملية علــى التحكم في حجم ونوعية الموارد المادية والبشرية المتاحة للوصول بها إلــى أقصــى اســتغلال

---

1 – غربي، علي، وآخرون، **تنمية المجتمع من التحديث إلى العولمة**،2003، ص 32، المرجع السابق.

2 – حموده، مسعد الفاروق، **المكتب الجامعي الحديث**، الإسكندرية، 1977، ص 41،48.

3 – حموده، مسعد الفاروق، **المكتب الجامعي الحديث**، الإسكندرية،1977، ص 41،48، المرجع السابق.

ممكن في أقصى فترة مستطاعة، وذلك بهدف تحقيق الرفاهية الإقتصادية والاجتماعية المقصودة للغالبية العظمى من أفراد المجتمع[1].

وهناك فريق آخر يرى أن عملية التنمية عبارة عن عملية اقتصادية بالدرجة الأولى، وأن الجانب الاجتماعي يدخل ضمن هذه العملية، بينما يرى البعض الأخر فيها، عملية ذات هدف اجتماعي شامل يحمل في طياته الجوانب الاجتماعية والتي من ضمنها الجانب الاقتصادي،وهناك فريق ثالث يرى أن التنمية هي بين هذا وذلك. ومن جانبنا نرى أن التنمية عملية ذات هدف اجتماعي بالدرجة الأولى، وأن التنمية الإقتصادية ما هي إلا وسيلة من الوسائل التي تسخرها عملية التنمية بمفهومها الأوسع لخدمة الفرد والمجتمع ككل[2]. واعتماداً على ما سبق فان التركيز في العملية التنموية يشمل مجالين مهمين بالأساس (المجال الإقتصادي والمجال الإجتماعي)، دون الإغفال أن هناك جوانب أخرى مهمة.

1.2.2 التنمية الاقتصادية:

غالباً ما تثير قضية التعريف لأي موضوع أو مفهوم ما، في المجال العلمي والأكاديمي، الكثير من الجدل، وهذا ما ينطبق أيضاً على قضية التنمية الإقتصادية التي وجد الباحث العديد من التعريفات لها، إلا أنه من الممكن القول أن هناك الكثير من القواسم المشتركة التي أجمعت عليها هذه التعريفات.

مثلا،عرف البعض عملية التنمية الاقتصادية على أنها " عملية رفع مستوى الدخل القومي الحقيقي و يترتب على هذا ارتفاع متوسط نصيب الفرد من هذا الدخل3.

ويلاحظ أن هذا التعريف استند إلى أن عملية التنمية تهدف في جوهرها إلى زيادة الطاقة الإنتاجية للإقتصاد، وهي هدف تسعى إليه المجتمعات المتقدمة والمتخلفة على حد سواء. ونجد أن عملية رفع الدخل القومي الحقيقي يرتبط بارتفاع متوسط نصيب الفرد من هذا الدخل على

---

1 – غربي،علي، وآخرون، **تنمية المجتمع من التحديث إلى العولمة**،2003، ص33، المرجع السابق

2 – عيد، حسن، **دراسات في التنمية والتخطيط**، 1977، ص 45، المرجع السابق.

3 – عيد، حسن، **دراسات في التنمية والتخطيط**، 1977، ص84،85، المرجع السابق.

أساس أن متوسط نصيب الفرد من الدخل يساوي خارج قسمة الدخل القومي على عدد السكان في البلد، ويلاحظ هنا أن التنمية الاقتصادية هي عملية تحدث على مرور السنوات ويحدث معها في نفس الوقت نمو في سكان المجتمع، فإذا زاد عدد السكان بمعدل يفوق الزيادة في الدخل القومي الحقيقي، فان متوسط نصيب الفرد من هذا الدخل سوف ينخفض، أما إذا حدث العكس أي زاد الدخل القومي الحقيقي بمعدل يفوق معدل الزيادة في السكان، فان متوسط نصيب الفرد من الدخل يرتفع.[1]

وفي الفكر التنموي التقليدي، عرف Baldwin Meier التنمية الإقتصادية على أنها" عملية يزداد فيها الدخل القومي ودخل الفرد في المتوسط، بالإضافة إلى تحقيق معدلات عالية من النمو في قطاعات معينة تعبر عن التقدم"[2].

ويلاحظ الباحث أن معظم التعريفات التي عالجت التنمية الإقتصادية ركزت على قضيتين أساسيتين،هما: الدخل القومي الحقيقي و متوسط دخل الفرد منه، وهاتان النقطتان تعتبران من أهم المحددات التي تعبر عن أية عملية تنمية إقتصادية، إلا أنه يجب الأخذ بعين الاعتبار أن هذه المؤشرات لا يجوز النظر إليها من ناحية كمية فقط، لأن من شأن ذلك أن يقود المجتمع إلى الوقوع في فخ ما يمكن تسميته بالخداع الرقمي في موضوع التنمية الإقتصادية، بمعنى أن يكون هناك ارتفاع فعلي في متوسط دخل الفرد، إلا أن هذا الارتفاع ليس بالضرورة أن يعبر فعلياً أو يعكس حدوث عملية تنموية حقيقية.[3]

وبناء على ما سلف يتم الإستنتاج أن التنمية الإقتصادية هي عملية حضارية تهدف لخلق أوضاع جديدة ومتطورة و شاملة، وهذا يعتمد بشكل كبير على جدية صانعي القرار في التزامهم بتحقيق هذا التغير من واقع متخلف إلى واقع جديد متطور ومتقدم في جميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.[4]

---

1 – عيد، حسن، **دراسات في التنمية والتخطيط**،1997، ص84،85، المرجع السابق.

2 – عريقات، حربي محمد، **مقدمة في التنمية والتخطيط الاقتصادي**،1997، ص50–51.

3 – عريقات، حربي محمد، **مقدمة في التنمية والتخطيط الاقتصادي**،1997، ص50–51 ،المرجع السابق.

4 – عريقات، حربي محمد، **مقدمة في التنمية والتخطيط الاقتصادي**،1997، ص 51، المرجع السابق.

كما يجب التركيز على أن أية عملية تنموية لا تعتمد على الفرد، ولا يكون الإنسان محورها ومركزها، من غير الممكن أن تحقق أهدافها بالشكل المطلوب، حيث أن الإنسان هو الهدف الأول والأخير للتنمية.[1]

ويرى الباحث أن هناك مجموعة من الأهداف التي تسعى التنمية الإقتصادية لتحقيقها ومن أهم هذه الأهداف زيادة الناتج القومي، حيث أن من شأن زيادة الناتج القومي أن يقلل من مخاطر الفقر التي ترتبط بمشاكل إقتصادية واجتماعية كثيرة، مثل انخفاض مستوى المعيشة وزيادة نسبة النمو السكاني والجهل والمرض.[2]

الهدف الثاني من أهداف التنمية الإقتصادية هو رفع مستوى المعيشة، حيث يقاس مستوى المعيشة بمستوى الإنفاق أو الإستهلاك للوحدة الإستهلاكية كالفرد أو الأسرة أو المجتمع، ويعتبر رفع المستوى المعيشي هدفاً مطلقاً للنظم الإقتصادية والسياسية، و تحقيق هذا الهدف يدل على مدى نجاح هذه النظم أو فشلها في الوصول إلى أهدافها، فالإستهلاك يشمل الغذاء والملبس والمسكن والخدمات الأخرى سواء كانت تعليمية أو صحية أو مواصلات، فان الحصول على هذه السلع والخدمات لا يتحقق إلا بزيادة مستوى الدخل بنسبة تفوق نسبة الزيادة السكانية، بشرط توزيع الدخل بشكل منصف وعادل بين شرائح المجتمع[3].

وفي حال رفع مستوى المعيشة فإن من شأن ذلك أن ينعكس على الحالة الإقتصادية العامة للمجتمع، إضافة إلى الجانب الاجتماعي الذي يرتبط ارتباطاً مباشراً بالجانب الإقتصادي.

كذلك تهدف التنمية الإقتصادية إلى رفع كفاءة الموارد الإقتصادية وإقامة البنية الأساسية للتقدم، إضافة إلى التوزيع العادل للدخل وذلك من أجل الموازنة بين الجانبين الاجتماعي والإقتصادي.[4]

1 – عريقات، حربي محمد، **مقدمة في التنمية والتخطيط الاقتصادي**،1997، ص 51، المرجع السابق.

2 –عريقات، حربي محمد، **مقدمة في التنمية والتخطيط الاقتصادي**،1997، ص 21,22,23 , المرجع السابق.

3 – محمد رفيق حمدان، **الزراعة والتنمية الاقتصادية**، عمان، 2003م، ص 21،22،23.

4 – محمد رفيق حمدان، **الزراعة والتنمية الاقتصادية**،2003، المرجع السابق.

2.2.2 التنمية الاجتماعية:

أن أشمل التعريفات التي تناولت موضوع التنمية الاجتماعية، هو تعريف مسعد الفاروق حمودة، الذي يعرف التنمية الاجتماعية بأنها التغير الحضاري المقصود المخطط الذي يتصل بكل جوانب الحياة المادية والبشرية في إطار المجتمع القومي، وكذلك كل ما يتصل بالعادات والتقاليد وأنماط السلوك التي تحكم اتجاهات الأفراد بما يحقق استيعاب أكثر للطاقات وتجيشها للعمل على رفـــع المستوى الاجتماعي واطراد نموه لمقابلة الاحتياجات المتطورة والمتزايدة للأفراد والجماعـــات في ظل أيديولوجية تترجم آمال الأمة وتحاول أن تصل إلى ما يجب أن تكون عليه مستقبلها في كل الميادين[1].

ويمكن القول أن هذا الجانب يرتكز في أساسه على الناحية الاجتماعية التي تتضـــمن تغيــرات بنائية في المجتمع نفسه، أكثر من اهتمامها بتحفيز العامل الإقتصادي، فهي تهتم أساســاً بــرأس المال الاجتماعي، وبالصحة، والتعليم، والإسكان، والتوظيف الاجتماعي، والتغذيـــة، وتحســين ظروف المعيشة.[2]

وتسعى التنمية الاجتماعية إلى محاولة تحقيق التوازن في المجتمع (مجتمعات فقيــرة وأخــرى غنية، طبقات عليا وأخرى منخفضة من حيث الدخل)، ومعالجة الخلل الناجم عن ذلــك، كــذلك اهتمام التنمية الاجتماعية بالأهداف الوقائية، دون الإقتصار على الجانب العلاجي، لأن تحقيــق الأهداف الوقائية يحول دون الوقوع في المشكلات أو الانتظار حتى يتم التحرك لعلاجها.

كما تهتم بأهمية التداخل والتشابك بين المهن وتحقيق التعاون بينها، وتهتم بــالتغيير المؤسســي لتلبية الحاجات الإنسانية المتغيرة والمتطورة[3].

---

1 – حموده، مسعد الفاروق، **التنمية الاجتماعية**،1977، ص 13،14، المرجع السابق.

2 – حموده، مسعد الفاروق، **التنمية الاجتماعية**، ص 13،14، المرجع السابق.

3 – فهمي، محمد سيد، **المجتمعات الجديدة بين التنمية والعشوائية**، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحــديث، 2005، ص 61،62.

مما سبق يلاحظ الباحث أن التنمية الاجتماعية عملية كاملة تتضمن التخطيط العلمي المدروس من أجل تحقيق أهداف تلبي حاجات المجتمع المستهدف من العملية التنموية، بحيث تنعكس نتائج هذه العملية بشكل إيجابي على العلاقات الاجتماعية، والصحة، والتعليم، والإسكان، والتوظيف، وغيرها.[1]

ونظراً لكون الجانبين الإقتصادي والاجتماعي من مرتكزات أية عملية تنموية، والعلاقة بينهما علاقة تكاملية، فإنه من البديهي أن يكون هناك علاقة وتأثير متبادل لكل من هذين الجانبين على الجانب الآخر، ومن المهم الإشارة إلى أنه لا يمكن الفصل بين هذين الجانبين ؛ لأن كلاً منهما شرط لتحقيق الآخر، وعلى هذا الأساس، ومن خلال اقتران المفهومين ببعضهما البعض ظهر اصطلاح التنمية الشاملة، وينطلق أساس هذه العلاقة من كون الجانبين- كما ذكرنا سابقاً- يتمحوران حول خدمة الفرد الإنسان، كل حسب دوره.[2]

حيث من المعروف أن الظروف الإقتصادية التي يعيشها أي مجتمع تنعكس بشكل مباشر على الجانب الاجتماعي، "فارتفاع الدخل القومي يجعل الناس أقدر على تقديم خدمات التعليم والعناية بالصحة، وتزويد الدولة بأموال من الضرائب، وارتفاع مستوى المعيشة يكون عادة نتيجة زيادة الإنتاج"[3].

ومن الآثار الاجتماعية المترتبة على النمو الإقتصادي زيادة انتقال الأيدي العاملة من منطقة لأخرى على صعيد البلد الواحد وذلك بسبب ما يصاحب ذلك من توفر فرص جديدة للعمل[4].

بمعنى أن الزيادة في النمو الإقتصادي في بلد ما، تنعكس بشكل مباشر على حجم السكان والتجمعات السكانية في المنطقة التي يتوفر فيها فرص عمل.

---

1 – عيد، حسن، **دراسات في التنمية والتخطيط**،1977، ص،97،98، المرجع السابق.

2 – عيد، حسن، **دراسات في التنمية والتخطيط**،1977، المرجع السابق.

3 – عيد، حسن، **دراسات في التنمية والتخطيط**،1977، المرجع السابق.

3 – عساف، ياسر، **المعلومات والتنمية الاجتماعية**، الحوار المتمدن، نترنت.
www.rezgar.com/debat/show.art.asp?aid

كذلك فإن الجانب الاجتماعي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالجانب الإقتصادي، أي أن تحسن الواقع الاجتماعي ينعكس على تحسن الواقع الإقتصادي. حيث أن "إنجاز الأهداف الإقتصادية يتأثر سلباً وإيجاباً بمدى سلامة البناء الاجتماعي للمجتمع، لذا فمن الطبيعي أن ترتبط التنمية الإقتصادية بالتنمية الاجتماعية في أي برنامج للتخطيط القومي الشامل"[1].

حيث يلاحظ أن هناك زيادة في الطلب على الخدمات باستمرار مع زيادة السكان والتصنيع وزيادة التقدم والرقي في المجتمع[2].

بمعنى أن تحسن الظروف الإقتصادية يقودنا إلى تحسن الظروف الاجتماعية التي تعود مرة أخرى لتنعكس على الناحية الإقتصادية وهكذا.

وتنقسم مجالات التنمية الاجتماعية والإقتصادية بشكل رئيسي إلى ثلاثة أقسام، الزراعة والصناعة والخدمات العامة. وسيتم التركيز في ثنايا هذه الدراسة على هذه المجالات نظراً لأهميتهما الكبيرة بالنسبة لمنطقة الدراسة.[3]

1- الزراعة: تبرز أهمية هذا الموضوع من خلال اعتراف الجميع بأهمية العامل الزراعي في الإقتصاد الفلسطيني، وما يلعبه هذا العامل من دور كبير في الإقتصاد بشكل محدد

2- الخدمات العامة للتنمية: والمقصود بهذه الخدمات الهياكل أو الدعائم الرئيسية التي تهتم بإنشاء مشاريع جديدة مثل الكهرباء والمياه والمجاري والبنوك وغيرها. إضافة إلى ما يسمى الخدمات التدعيمية مثل الخدمات الصحية والتعليمية والضمان الاجتماعي وغيرها[4].

وجدير بالإشارة أن كل مجتمع من المجتمعات يحدد طبيعة احتياجاته من هذه المشاريع بناء على مقوماته الذاتية وطبيعة المجتمع نفسه.

4- خاطر، أحمد مصطفى، **التخطيط الاجتماعي**، مدخل إلى القرن الواحد والعشرين، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1998/1997، ص 63،64.

2 - عساف، ياسر، **المعلومات والتنمية الاجتماعية**، المرجع السابق

3- عيد، حسن، دراسات في التنمية والتخطيط،1977، ص 80,87، المرجع السابق

4 - عيد، حسن، دراسات في التنمية والتخطيط،1977، ص،78،80، المرجع السابق.

3- الصناعة: تعتبر أنشطة قطاع الصناعة من الركائز الأساسية المهمة في إحداث التطور الاقتصادي، التي تساهم بنشاط وفاعلية في الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي الدخل القومي، ولتحقيق التنمية الصناعية لا بد من توافر عدة عناصر منها رأس المال والمواد الأولية وغيرها.[1]

3.2.3 التنمية البيئية

تعتبر البيئة من الأركان المهمة في حياة الإنسان، وقد بدا الإنسان خصوصا في العصر الحديث يهتم بالبيئة ويعتني بها ويعمل على حمايتها وتطويرها.ونتيجة للثورة الصناعية والتقدم العلمي والتكنولوجي الواسع الذي برز في العالم خصوصا في الربع الأخير من القرن العشرين، حيث زادت معرفة الإنسان واشتدت حاجته إلى الموارد البيئية فقد اخذ يستغلها إلى درجة لم يسبق لها مثيل. ساعده على ذلك الوسائل المتطورة فاندفع وراء البيئة إلى درجة النفاذ أو الإتلاف العام.

كما أن التوسع الصناعي الذي شهده العالم واعتماده على البترول والفحم والغاز الطبيعي كمصدر للطاقة سبب إتلاف الكثير من الأجهزة البيئية بسبب ما تخلفه هذه الصناعة في البيئة من نفايات مختلفة غازية وسائلة وصلبة[2].

ويجمع علماء التنمية على أن العملية التنموية لا يمكن أن تتحقق إذا ما أهمل العامل البيئي، ودون مراعاة لهذا العامل. حيث أن التأثيرات البشرية على البيئة تسير بشكل متوافق مع تطور الحياة البشرية، لذلك فان ما حدث من تدهور خطير للبيئة في عصرنا الرهان لم يكن سوى نتاج لاستخدام الإنسان لقدراته في التأثير على البيئة وفي استغلال واستنزاف مواردها دون الأخذ في عين الاعتبار بالنتائج والآثار السلبية المضرة به[3].

كما أن مسائل البيئة والتنمية التي كانت مستقلة بعضها عن بعض في وقت من الأوقات أصبحت الآن متشابكة تشابك لا يمكن فصله، فالتدهور البيئي يدفع الناس بأعداد متزايدة إلى الفقر، إذا أن

---

1 - عيد، حسن، دراسات في التنمية والتخطيط،1977، ص،79، المرجع السابق.

2 - عامر، رياض حامد يوسف، **تطوير منهجية لتقييم الأثر البيئي بما يتلاءم مع حاجة المجتمع الفلسطيني التنموية البيئية**، رسالة ماجستير، 2006، ص 1.

3 - قاسم، خالد مصطفى، **إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة**، الدار الجامعية،2007، ص 17.

الناس الذين تنقطع بهم الأسباب ويضيع أملهم يستهلكون أصول الموارد التي يعتمــدون عليهــا، والنظم الاقتصادية العالمية مساهمة في إحداث عدم التنمية البيئية واستدامتها[1].

وقد اهتم علماء التنمية بالعلاقة بين البيئة والتنمية، حيث ظهر في مؤتمر استوكهولم قناعة عامة أن مشكلات البيئة والتنمية متداخلة لا يمكن فصلهما ومنذ ذلك الوقت ظهــر مصــطلح التنميــة المتواصلة أو التنمية المستدامة[2].

ويتعلق البعد البيئي للتنمية في الحفاظ على الموارد المادية والبيولوجية مثل الاســتخدام الأمثــل للأراضي الزراعية والموارد المائية في العالم وذلك من خلال الأسس التي تقوم عليها التنميــة المستدامة من حيث الاعتبارات البيئية[3].

تقوم التنمية على استغلال الموارد البيئية والإمكانيات البشرية بمــا فيهــا المنجــزات العلميــة والتكنولوجية وذلك من اجل تحقيق عدد من الأهداف أهمها تلبية الاحتياجات البشرية وتحســين وتطوير نوعية حياة البشر.[4]

ويقاس مستوى النهوض والتقدم التنموي في أي مجتمع فيما تحدثه (التنمية) من تغييــرات فــي البنية الاجتماعية والاقتصادية تتجلى في تحسين الحياة المعيشية لإفراد المجتمع وزيادة الــدخل القومي.

وبناء على ما تقدم يمكن أن نلاحظ العلاقة الوثيقة بين التنمية والبيئة فالأولى تقوم على مــوارد الثانية ولا يمكن أن تقوم التنمية دون الموارد البيئية وبالتالي،فان الإخلال بالموارد مــن حيــث إفسادها سيكون له انعكاساته السلبية على العملية التنموية والإخلال بأهدافها كما أن شحه الموارد وتناقصها سيؤثر بشكل أو بأخر على التنمية من حيث مستواها وتحقيق أهــدافها حيــث انــه لا

---

1 – قاسم، خالد مصطفى،**إدارة البيئة والتنمية المستدامة**،2007، ص 17، المرجع السابق.

2 – قاسم، خالد مصطفى، **إدارة البيئة والتنمية المستدامة**، 2007، ص 21، المرجع السابق.

3 – العزاوي، نجم وآخرون، **إدارة البيئة**، نظم ومتطلبات وتطبيقات، دار المسيرة للنشر والتوزيع عمــان 2007، ط1، ص 23

4 – محمود، عبد الحكيم، **أخبار البيئــة، صــراع البيئــة والتنميــة**،– الــيمن-2005/08 /http://www.4eco.com .29.html

يمكن أن تقوم التنمية على موارد بيئية محدودة كما إن الأضـــرار بالبيئـــة ومواردهـــا يضـــر بالاحتياجات البشرية وعلية ينبغي على التنمية أن تقوم على أساس وضع الاعتبـــار للبيئـــة وان ينظر إلى البيئة والتنمية باعتبارهم متلازمان فالتنمية لن تحقق أهدافها دون الأخذ بسياسات بيئية سليمة[1].

من خلال ما سبق نلاحظ أن التنمية من المفترض أن تكون إحدى الوسائل للارتقاء بالإنســـان. إلا أن ما حدث حسب تفسير بعض العلماء والباحثين هو العكس تماماً حيث أصبحت التنمية هي إحدى الوسائل التي ساهمت في استنفاذ موارد البيئة وإيقاع الضرر بها، بل وإحداث التلوث فيها. ويتضح ذلك من خلال تركيز عملية التنمية خصوصا الاقتصادية منها على مجال الاقتصاد فقط، مهملة الجانب البيئي وهذه التنمية هي تنمية اقتصادية وليست تنمية بيئية، حتى انه من الصـــعب أن نطلق عليها وصف تنمية، لان التنمية وكما مر معنا لا بد أن يتوفر فيها عنصر الاستمرارية وان لا تكون على حساب جانب أخر.[2]

فمثلا نرى أن التنمية الاقتصادية تعمل على أساس زيادة الجانب الاقتصادي على حساب الجانب البيئي، وذلك من خلال أن هذه التنمية السريعة تكون على حساب المـــوارد البيئـــة، حيـــث إن تكاليف حماية البيئة تضاعفت في الآونة الأخيرة حيث تتـــراوح التكلفـــة الاقتصـــادية لعمليـــة الإصلاح في البلدان المتقدمة ما بين 3 % و 5 % من الناتج القومي الإجمالي، علي الرغم مـــن هذه الدول تستخدم هذا الإنفاق على أنه استثمار ضروري يحقق التقدم فما بالـــك فـــي الـــدول النامية[3]؟

---

1 – محمود، عبد الحكيم، **أخبار البيئة، صـــراع البيئـــة والتنميـــة**،– الـــيمن،-2005/08 /http://www.4eco.com .29.html

2 – محمود، عبد الحكيم، **أخبار البيئة، صراع البيئة والتنمية**،– اليمن، المرجع السابق.

3 –www. feedo.ne/ environment/relationamongenvironment and development، العلاقة بـــين البيئـــة والتنمية

ولقد أدى الارتباط الوثيق بين البيئة والتنمية إلى ظهور مفهوم للتنمية يسمى المستدامة Sustainable Development وهي تنمية قابلة للإستمرار والتي تهدف إلى الإهتمام بالعلاقة المتبادلة ما بين الإنسان ومحيطه الطبيعي وبين المجتمع وتنميته.

3.2 التنمية المستدامة:

طرح هذا المفهوم لأول مرة من خلال وزير البيئة الدانماركي الأسبق بروتلاند عام 1987، ومنذ ذلك الحين أصبحت التنمية المستدامة شعاراً ومصطلحاً مسلماً به من قبل المنظمات الدولية والإقليمية والمحلية.[1]

وبالرغم من أن المصطلح قد يكون جديداً إلا أن التنمية المستدامة لا تمثل ظاهرة أو إهتماماً جديداً بل هي مطلب قديم ومنذ سنوات مضت، ومن هنا ظهر في التسعينات مفهوم التنمية المستدامة وذلك عام 1992 في مؤتمر ريودي جانيرو في البرازيل. وتتناول التنمية المستدامة ثلاث جوانب رئيسية مع ما تفرع عنها من مؤشرات فرعية، وهذه الجوانب هي الجانب الإقتصادي، والجانب الاجتماعي، والجانب الإنساني، والتي يجب أن تتفاعل وتتشابك مع بعضها من أجل الوصول إلى الهدف المنشود وهو تحقيق الرفاهية للإنسان في جميع متطلبات الحياة ما أمكن[2].

وقد تبلورت اتجاهات ورؤى كثيرة حاولت أن تضع تعريفاً شاملاً وجامعاً وإطاراً محدداً ومفهوماً واضحاً للتنمية المستدامة، و أصبح تعريف التنمية المستدامة مرنا إلى أبعد الحدود واجتهدت فئات من الباحثين ومن ذوي التخصصات المختلفة للدخول في هذا الميدان، ومحاولة تناول عملية التنمية المستدامة بما يخدم مجالات تخصصاتهم، فقد عرفها دوجلاس قائلا:"التنمية

---

1 – الغامدي، عبد العزيز صقر، ورقة عمل مقدمة للملتقى العربي الثالث للتربية والتعليم تحت عنوان – **تنمية الموارد البشرية ومتطلبات التنمية المستدامة للأمن العربي**،2006، المرجع السابق

2– الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **متطلبات التنمية المستدامة والمتكاملة من المؤشرات الإحصائية**، د. نعيم سلمان بارود، سلسلة الدراسات التحليلية (06) 2005، ص 23.

المستدامة هي عملية التنمية التي تلبي أماني وحاجات الحاضر دون تعريض قدرة أجيال المستقبل على تلبية حاجاتهم للخطر"[1].

هذا التعريف يركز على بعدين مهمين هما الحاضر والمستقبل، حيث تكمن أهمية التنمية المستدامة حسب هذا التعريف في قدرتها على إيجاد التوازن بين متطلبات التنمية للأجيال الحاضرة، دون أن يكون ذلك على حساب الأجيال القادمة[2].

فمنهم من عرفه على أنه" نمط من التقدم والرقي يتم بموجبه تلبية حاجات الحاضر دون أن يكون ذلك على حساب الأجيال القادمة أو يضعف قدرتها عن تلبية احتياجاتها الأساسية"[3].

ويركز هذا التعريف على قضية مراعاة التوازن في تلبية احتياجات المجتمع من ناحية زمنية، بمعنى أن لا يكون التركيز على تلبية الحاجات في الوقت الحاضر وإهمال الأجيال القادمة.

وعرف فريق التنمية المستدامة على أنها " التنمية التي تأخذ بعين الاعتبار حاجات المجتمع الراهنة بدون المساس بحقوق الأجيال القادمة في الوفاء باحتياجاتهم"[4]. وهذا التعريف ركز على نفس النقطة السابقة.

كما حددت منظمة الأغذية والزراعة هذا المصطلح ضمن "خمسة عناصر رئيسية هي: الموارد المتعددة في بيئتها، احتياجات الإنسان الاجتماعية والإقتصادية، التكنولوجيا والمؤسسات، وفي

---

1 – ف.دوجلاس موسشيت، **مبادئ التنمية المستدامة**، ترجمة بهاء شاهين، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، مصر،2000، ص 63.

2 – ف.دوجلاس موسشيت، **مبادئ التنمية المستدامة**، ترجمة بهاء شاهين، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، مصر،2000، ص 63، المرجع السابق

3 – الغامدي، عبد العزيز صقر، ورقة عمل مقدمة للملتقى العربي الثالث للتربية والتعليم تحت عنوان – **تنمية الموارد البشرية ومتطلبات التنمية المستدامة للأمن العربي** /جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية نموذجاً 24 2006/4/26م.

4 – باتر محمد علي وردم، العالم ليس للبيع، مخاطر العولمة على التنمية المستدامة، الطبعة الأولى، الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن،عمان، 2003.

حين يتعين صيانة العنصرين الأولين، يتعين استيفاء العناصر الأخرى ومراقبتها وتحديدها من خلال عملية الإدارة العامة"[1].

ويختلف هذا التعريف عن سابقيه بأنه أشار إلى ضرورة وجود عناصر معينة لتحقيق التنمية المستدامة دون الإشارة إلى الجانب ألزماني في الموضوع.

وقد ورد تعريف في الموسوعة البيئية الفلسطينية للتنمية المستدامة أنها عبارة عن" التقدم والتطور العلمي والاجتماعي والصناعي وفي جميع نواحي الحياة المختلفة مع الحفاظ على الإستمرارية ودون تعريض البيئة ومظاهرها الحية في هذه المعمورة لمخاطر التلوث والدمار والهلاك"[2].

ويلاحظ أن هذا التعريف ركز على عناصر من ضمنها التقدم والتطور، والاستمرارية، ومكافحة مخاطر التلوث وضرورة الاهتمام بالبيئة.

كما عرفت اللجنة الإقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا التنمية المستدامة بأنها عبارة **عن** "تعزيز التنمية الإقتصادية مع الحفاظ على الموارد الطبيعية، وضمان مواصلة التنمية الاجتماعية، والبيئية، والسياسية، والاقتصادية، والمؤسسية على أساس المساواة، ويتدعم مفهوم الإستدامة أكثر فأكثر حول موضوع تنمية الموارد البشرية، الذي يدعو إلى شمل عامل الرفاه الإنساني بأي قياس للنمو، لاسيما النمو الاقتصادي[3]".

هذا التعريف حاول التأكيد على التنمية الإقتصادية على أنها أساس للتنمية المستدامة، إضافة إلى الجوانب الأخرى للتنمية.

إضافة إلى المصطلحات السابقة الذكر (التنمية الإقتصادية، والاجتماعية، والتنمية المستدامة)، برز مصطلح آخر في مجال التنمية وهو (التنمية الشاملة)، حيث يمكن القول أن التنمية الشاملة

---

1 – انترنت، **منظمة الأغذية الزراعية.**

2 – هيئة الموسوعة الفلسطينية،**الموسوعة البيئية الفلسطينية**، 1997.

3 – اللجنة الإقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، مشاركة المجتمعات المحلية في التنمية الحضرية في منطقة الاسكوا، الأمم المتحدة نيويورك، 1998.

عبارة عن دمج التنمية الإقتصادية والتنمية الاجتماعية، وباقي مجالات التنمية الأخرى سواء كانت ثقافية أو بيئية أو سياسية.[1]

ويكمن الفرق بين التنمية المستدامة والتنمية الشاملة في أن الأولى اهتمت بضرورة مراعاة الحفاظ على الموارد داخل المجتمع بالشكل الذي لا يضر بمصلحة الأجيال القادمة، بينما لم تأخذ التنمية الشاملة هذه النقطة بعين الاعتبار.[2]

وقد عرف مصطفى الكفري التنمية الشاملة على أنها" عملية تحول تاريخي متعدد الأبعاد، يمس الهياكل الإقتصادية والسياسية والاجتماعية، كما يتناول الثقافة الوطنية، وهو مدفوع بقوى داخلية، وليس مجرد استجابة لرغبات قوى خارجية، وهو يجري في إطار مؤسسات سياسية تحظى بالقبول العام وتسمح باستمرار التنمية، ويرى معظم أفراد المجتمع في هذه العملية إحياء وتجديداً وتواصلاً مع القيم الأساسية للثقافة الوطنية"[3].

من خلال تعريف الكفري نلاحظ تركيزه على عدد من النقاط، مثل ضرورة أن تشمل التنمية الشاملة مختلف أبعاد التنمية في المجتمع، إضافة إلى أهمية أن يكون التحول نابعاً من الداخل وغير مدفوع بجهات خارجية، وثالث النقاط التي أشار إليها التعريف السابق هي أن يكون البرنامج التنموي مقبولاً لدى الجمهور ومتلائماً مع احتياجاته.

ويمكن تلخيص أهم أهداف التنمية الشاملة ضمن المحورين الإقتصادي والاجتماعي بعدد من النقاط أهمها:

---

1 – الكفري، مصطفى العبد الله، جامعة دمشق – كلية الاقتصاد – **الحوار المتمدن التنمية الشاملة والتنمية البشرية** العدد: 816 – 2004 / 4 / 26 =ehttp://www.rezgar.com/debat/show.art.asp?aid=17430

2 – الكفري، مصطفى العبد الله، جامعة دمشق – كلية الاقتصاد – **الحوار المتمدن التنمية الشاملة والتنمية البشرية**، المرجع السابق

3 – الكفري، مصطفى العبد الله، جامعة دمشق – كلية الاقتصاد – **الحوار المتمدن التنمية الشاملة والتنمية البشرية** العدد: 816 – 2004، المرجع السابق.

على الصعيد الاقتصادي: زيادة إنتاجية العمل، وتزايد الاعتماد على المدخرات المحلية كمصدر للاستثمار، وتنمية القدرة المحلية على توليد التكنولوجيا وتوطينها و محاربة الفقر وتراجع حدوده وحدته.

وعلى الصعيد الاجتماعي: تحسين مستويات التعليم والصحة والرفاهية عموماً للمواطنين كافة، وزيادة الاهتمام بالطبقة المتوسطة، والطبقة العاملة، وزيادة نسبة الخبراء والفنيين والعلماء في القوى العاملة، وتزايد مشاركة المرأة في النشاط الإقتصادي وفي مجالات الحياة العامة، وتعميم قيم حب المعرفة وإتقان العمل[1].

1.3.2 عناصر التنمية المستدامة:

تستند التنمية المستدامة إلى أبعاد مختلفة أهمها البعد الإقتصادي والبعد البيئي والبعد الاجتماعي، ولا بد من توفر عناصر داخل كل بعد منها تحدد خصائصه، وتتمثل هذه العناصر في البعد الإقتصادي من خلال توفير عناصر الإنتاج الرئيسة وفي مقدمتها الإستقرار والتنظيم والمعرفة ورأس المال، والبعد البيئي الذي يعتمد على التنوع البيولوجي المتمثل بالبشر وبالنباتات والغابات والحيوانات والطيور والأسماك وغيرها مما خلق الله على ظهر الأرض وفي باطن البحار أو في أجواء الفضاء، وأخيراً، البعد الاجتماعي المتمثل بالحكم الرشيد من خلال نمط السياسات والقواعد ومدى الشراكة بين القطاعات الرئيسية وهي الحكومة، والقطاع الخاص، وقطاع المجتمع المدني[2].

2.3.2 المبادئ الأساسية للتنمية المستدامة:

ويمكن إجمال المبادئ الأساسية للتنمية المستدامة التي بدورها تشكل المقومات السياسية والاجتماعية والأخلاقية لإرسائها وتأمين فعاليتها كما يلي:

---

1 – الكفري، مصطفى العبد الله، جامعة دمشق – كلية الإقتصاد – **الحوار المتمدن التنمية الشاملة والتنمية البشرية** – العدد: 816 – 2004 ، المرجع السابق.

2 – الغامدي، عبد العزيز صقر، ورقة عمل مقدمة للملتقى العربي الثالث للتربية والتعليم تحت عنوان – **تنمية الموارد البشرية ومتطلبات التنمية المستدامة للأمن العربي** /جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية نموذجاً 24 2006/4/26.

1- الإنصاف: أي حصول كل إنسان على حصة عادلة ومتوازنة من ثروات المجتمع.

2- التمكين: بمعنى إعطاء أفراد المجتمع إمكانية المشاركة الكاملة الفعالة في صنع القرارات والآليات أو التأثير عليها، وذلك من أجل زيادة حس الإنتماء لدى هؤلاء الأفراد بالشكل الذي يمكنهم من مشاركة فاعلة في عملية التنمية.

3- حسن الإدارة والمساءلة: أي خضوع أهل الحكم والإدارة إلى مبادىء الشفافية والمحاسبة والحوار والرقابة والمسؤولية، من أجل تجنب الفساد والمحسوبيات وجميع العوامل الأخرى التي من شانها أن تشكل عقبة في طريق التنمية المستدامة.

4- التضامن: بين الأجيال وبين الفئات الاجتماعية داخل المجتمع وبين المجتمعات الأخرى للتنمية المستدامة"، وذلك من خلال الحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية للأجيال القادمة، و عدم تراكم مديونية على كاهل الأجيال اللاحقة، وكذلك تأمين الحصص العادلة من النمو لكافة الفئات الاجتماعية[1].

3.3.2 مجالات التنمية المستدامة:

ويرى الباحث أن هناك مجموعة من الأهداف التي تسعى التنمية المستدامة إلى تحقيقها في شتى المجالات، بحيث تتشابك هذه الأهداف ضمن محاور التنمية التي تم ذكرها سابقاً وهي المحور الإقتصادي والاجتماعي والبيئي، ويمكن الإشارة إلى هذه المجالات المستهدفة بالتنمية المستدامة على النحو التالي:-

(1) المياه: من الناحية الإقتصادية تهدف التنمية المستدامة إلى ضمان إمداد كاف ورفع كفاءة استخدام المياه في التنمية الزراعية والصناعية والحضرية والريفية. وفي المجال الاجتماعي العمل على تامين الحصول على المياه النظيفة للإستعمال المنزلي والزراعة. أما في المجال البيئي فتهدف إلى الحفاظ على الموارد المائية والمياه الجوفية.

1 – قرزم، جورج، **التنمية البشرية المستدامة والإقتصاد الكلي**، الأمم المتحدة، نيويورك،1997، ص 146.

(2) الغذاء: تتشابه كل من الناحية الإقتصادية والاجتماعية حيث تسعى نحو زيادة الإنتاجية الزراعية وتحقيق الأمن الغذائي، أما بخصوص البيئة فتعمل من أجل ضمان الإستخدام المستدام والحفاظ على الأراضي.

(3) الصحة: من الناحية الإقتصادية العمل على الرعاية الصحية والوقائية، أما من الناحية الاجتماعية فتسعى التنمية المستدامة إلى ضمان رعاية صحية أولية للأغلبية الفقيرة، والحماية البيئية.

(4) السكن والخدمات: على الصعيد الإقتصادي ضمان توفر المواد الكافية للبناء وموارده، ونظم المواصلات، وعلى الجانب الاجتماعي ضمان الحصول على السكن المناسب بالتكلفة المناسبة، أما بخصوص البيئة فالعمل على ضمان الإستخدام المستدام أو المثالي للأراضي، بالإضافة إلى الصرف الصحي.

(5) الطاقة: بخصوص الجانب الإقتصادي، ضمان الإمداد الكافي والإستعمال الكفء للطاقة في مجال التنمية الصناعية والمواصلات وللإستعمال المنزلي، وفي الجانب الاجتماعي ضمان الحصول على الطاقة الكافية للأغلبية الفقيرة خاصة بدائل الوقود الخشبي.[1] وتتكون مصادر الطاقة المتجددة من مصادر الطاقة التي يمكن استبدالها بسهولة بحيث تشكل مصدرا لا ينفذ للطاقة، وتعد الطاقة الشمسية من مصادر الطاقة المتجددة والنظيفة، والتي يمكن استخدامها في توليد الكهرباء أو للتدفئة أو للتسخين أو حتى للتبريد، وتوفر الطاقة الشمسية عامل الأمان البيئي، حيث أن الطاقة الشمسية هي طاقة نظيفة لا تلوث البيئة ولا تترك فضلات مما يكسبها وضعاً خاصا في هذا المجال، كما تعتبر طاقة الرياح، من مصادر الطاقة التي تشهد النمو الأسرع في العالم، وتحافظ على البيئة. وذلك بسبب خفضها معدلات تغيّر المناخ الذي يتسبب بانبعاثات ثاني

---

[1] – باتر محمد علي وردم، **العالم ليس للبيع**، مخاطر العولمة على التنمية المستدامة، الطبعة الأولى، الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن،عمان، 2003ص 194،193.

أكسيد الكربون وهو من أهم ميزات توليد الطاقة بواسطة الرياح. كما أنّه خالٍ مـن الملوّثـات الأخرى المرتبطة بالوقود الأحفوري والمصانع النوويّة. وتستخدم طاقة الرياح لتوليد الكهربـاء عن طريق تحريك مراوح هوائية ضخمة، وتكون متصلة مع توربينات مولدات كهربائية.[1]

(6) التعليم: من الناحية الإقتصادية، ضمان وفرة المتدربين لكل القطاعات الإقتصادية الأساسية، ومن الناحية الاجتماعية ضمان الإتاحة الكافية للتعليم للجميع من أجل حياة صحية ومنتجة، أمـا الجانب البيئي، السعي نحو إدخال البيئة في المعلومات العامة والبرامج التعليمية.

(7) الدخل: يركز الجانب الإقتصادي في هذا الجانب على زيادة الكفـاءة الإقتصـادية والنمـو وفرص العمل في القطاع الحكومي، ومن الناحية الاجتماعية دعم المشاريع الصـغيرة وخلـق الوظائف للأغلبية الفقيرة في القطاع غير الحكومي، وبخصوص الجانب البيئي ضمان الإستعمال المستدام للموارد الطبيعية الضرورية للنمو الإقتصادي في القطاعات الرسمية وغير الرسمية[2].

4.2 التنمية الريفية:

تعتبر التنمية الريفية من الأولويات الهامة في المجتمع الذي يسعى إلى تحقيق التطـور والتقـدم الاقتصادي والاجتماعي والحضاري، وهي من العمليات التي يمكن من خلالها تنسيق وتوحيـد جهود الأفراد والهيئات الحكومية وذلك لتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فـي المجتمعات المحلية من خلال مشاركة هذه المجتمعات مشاركة فعالةً في تحقيق التقدم والتطور، وتعمل التنمية على إشباع الحاجات المادية والاجتماعية لأفراد المجتمع وهي الحاجة إلى الغـذاء والصحة والتعليم والعمل والسكن، فهدف التنمية هو الإنسان وتنمية القدرات التي تساعده علـى القيام بأدواره الاجتماعية والإنتاجية، فتنمية المجتمع الريفي مرهونة إلى حد بعيد بفاعليـة نظـم إعداد وتأهيل القوة العاملة فيه مهنياً وصحياً وحضارياً.[3]

---

1 – الطاقة المتجددة: مفهومها واشكالها. www.kenanaoline.com/page/8604

2 – باتر محمد علي وردم، **العالم ليس للبيع**، مخاطر العولمة على التنمية المستدامة، الطبعة الأولـى، الأهليـة للنشـر والتوزيع، الأردن،عمان، 2003ص 193،194.

3 – الرفاعي، عبد الهادي، وآخرون، **مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلميـة**– سلسـلة العلـوم الاقتصـادية والقانونية، مجلد (27)، العدد (1) 2005م، ص79.

وبناء على ما سبق فان التركيز في العملية التنموية الريفية يشمل موضوعين هـامين (التنميـة الريفية المتكاملة، والتنمية الريفية المستدامة).

1.4.2 التنمية الريفية المتكاملة:

يشير هذا المصطلح إلى تضافر جميع الجوانب اللازمة لتحقيق التنمية الريفية، حيث أن عمليـة التنمية الريفية – مثل أية عملية تنموية أخرى – تتطلب تكامل عناصر هذه العملية، العنصـر الاقتصادي والبيئي والاجتماعي، من اجل الخروج بأفضل النتائج "[1]

حيث أن التنمية الريفية كجزء من التنمية القومية لا تحدث بدون تكامل أركانها واستمرارها على فترة ممتدة من الزمن "[2]

ويتطلب تحقيق التنمية الريفية المتكاملة تعزيز القدرات في المجالات الزراعية المختلفة، خاصة بناء وإعادة تأهيل البنية التحتية للقطاع الزراعي، وزيادة المساحة المزروعة وتـوفير فـرص عمل، والاهتمام بالمراعي والغابات وإعادة تأهيلها". إضافة إلى إدارة مياه الري بكفاءة ومهنيـة والمساهمة في الحفاظ على الغطاء النباتي والحيواني"[3]

وتتضمن التنمية الريفية وتنمية السكان الريفيين ليس فقط التغيرات فـي الجوانـب الاقتصـادية والتكنولوجية لكنها تتضمن أيضا التغيرات في الأبنية الاجتماعية والسياسية لبيئتهم المحلية، ومن اجل تحقيق ذلك لا بد من قبول واكتساب هؤلاء الريفيين للمعارف الجديدة ذات الصلة."[4]

وبالتالي فان ذلك يتضمن وجود القنوات والطرق الملائمة التي تـوفر للـريفيين القـدرة علـى الحصول على المعلومات المتاحة وذات الصلة من ناحية والفرصة لتعلم واستخدام الوسائل التي يمكنهم من خلالها التأثير في القرارات المتعلقة بالتغييرات الممكنة التي سوف تحقق مصالحهم"

1- **جمعية التنمية الزراعية** – التقرير السنوي 2001، ص8.

2 – الجنة القومية للمنظمات غير الحكومية للسكان والتنمية NCPD وجماعة الإدارة العليا، نـدوة، بعنـوان، **التنميـة الريفية المفهوم والتحديات المستقبلية**،2000م، ص 4.

3 – **مجلة رؤية**، مجلة شهرية بحثية متخصصة، د. عماد سعيد لبده،www.sis.gov.ps/Arabic/roya/roya.htm".

4 – مركز العمل التنموي معا/ سلسلة الدراسات التنموية، **التنمية بالاعتماد على الذات** جورج كرزم 1997 ص79.

وتتطلب التنمية الريفية المتكاملة القدرة على حماية المنتجات الزراعية ودعمها وتطويرها، وحماية المناطق الزراعية والموارد المائية، فضلا عن تلبية الاحتياجات الذاتية من المصادر المحلية.[1]

وهذه الأمور تتطلب تعزيز مبدأ تدوير استخدام المصادر المحلية وبالتالي المساهمة في تخصيب التربة وزيادة الثروة الطبيعية. لان كل المخرجات الضائعة أو النفايات التي لا يعاد إدخالها إلى نفس النظام الإنتاجي أو الاستهلاكي واستعمالها ثانية كمدخلات فإنها سوف تتحول إلى تلوث." [2]

كما تتطلب التنمية الريفية الاستغلال الأمثل للموارد الزراعية وبشكل خاص الأرض والمياه بكفاءة واقتصادية وبما يضمن استمراريتها والمحافظة على البيئة والمساهمة في تحقيق الأمن الغذائي. إضافة إلى اعتماد مبدأ المشاركة الشعبية ومراعاة التكامل والتنسيق مع المنظمات الأهلية وإدماج النوع في التنمية وتشجيع إنشاء تنظيمات المزارعين والمستهدفين الآخرين."[3]

2.4.2 التنمية الريفية المستدامة:

يقصد بالتنمية الريفية الخطط والبرامج والتنظيمات والإجراءات التنموية المختلفة والمعدة خصيصا لهذا الغرض والنابعة من الواقع الريفي والمواكبة لأوضاعه الاجتماعية والاقتصادية بغية التركيز على المناطق الأقل تقدما"[4]

يمكن تعريف التنمية الريفية المستدامة على أنها استغلال الموارد المتاحة، مع الأخذ بعين الاعتبار الحاجة المستقبلية لهذه الموارد "[5]بمعنى أن لا يضر استغلال الموارد في الوقت الحالي بحاجة الأفراد إليها في المستقبل.

1- قرزم، جورج، مركز العمل التنموي معا/ سلسلة الدراسات التنموية، **التنمية بالاعتماد على الذات**، 1997 ص79.

2 – قرزم، جورج، مركز العمل التنموي معا، ص79، المرجع السابق

3 – http://www.moa.gov.ps/modules.php?name=targets موقع وزارة الزراعة الفلسطينية المناهج الجديدة في التنمية الريفية الإرشاد الزراعي والقضايا المعاصرة في التنمية الريفية أد عماد مختار الشافعي 13–25 مايو 2000.

4– رجب، معين محمد، **التنمية الريفية في قطاع غزة واقع وتطلعات**، أيلول سبتمبر 1989، ص4.

5– العمري، عبد الله، **دور البحوث الزراعية في التنمية الريفية**، رسالة ماجستير، جامعة القدس،2005/2004، ص4

وقد استغل الإنسان الموارد المتاحة في القدم وما زال يستغلها، إلا أن طبيعة الاستغلال وحجمه تزايدت مع مرور الوقت وذلك بسبب زيادة حاجة الإنسان لهذه الموارد، إضافة إلى التقدم الصناعي والزراعي والتكنولوجي "[1]

وتتصف التنمية الزراعية والريفية بالاستدامة عندما تكون سليمة من الناحية الإيكولوجية وقابلة للتطبيق من الناحية الإقتصادية، وعادلة من الناحية الاجتماعية ومناسبة من الناحية الثقافية، وأن تكون إنسانية تعتمد على نهج علمي شامل.[2]

وبناء على ما سبق يمكن تعريف التنمية الريفية المستدامة على أنها" الإستفادة من الموارد المتاحة مع الأخذ بعين الاعتبار احتياجات الأجيال القادمة، أو هي التقدم والتطور العلمي والاجتماعي والصناعي في جميع نواحي الحياة المختلفة مع الحفاظ على الإستمرارية ودون تعريض البيئة لمخاطر التلوث والدمار والهلاك"[3].

وللتنمية الريفية المستدامة أبعاد متعددة تتمثل في استدامة السلسلة الغذائية، واستدامة استخدام الأراضي والموارد المائية في الوقت والمكان المناسبين، والتفاعلات التجارية ضمن عمليات التنمية الزراعية والريفية المستدامة لضمان سبل معيشية وافية وامن غذائي[4] وبذلك يتبين أن التنمية الريفية المستدامة هي جزء من كل وعليه إذا كانت التنمية الاجتماعية والاقتصادية على المستوى القومي اعم واشمل فان التنمية الريفية المستدامة تقتصر على المجتمع الريفي بمفرده.[5] حيث أن المناطق الريفية تتميز بخصائص اجتماعية معينة وهي في الأغلب اقل نموا مقارنة بالحضر، كما تفتقر إلى كثير من مشاريع البنية الأساسية والخدمات الرئيسية "[6]

وتعتبر التنمية الريفية مستدامة عندما تكون ممارساتها سليمة بيئياً وناجحة اقتصادياً وعادلة اجتماعياً وملائمة ثقافياً وإنسانيا وتعتمد على منهج علمي شامل."[7]

---

1 العمري، عبد الله،**دور البحوث الزراعية في التنمية** ص 4، المرجع السابق

2 – غنايم، محمد. **الوضع الحالي للمياه في فلسطين**، إصدارات معهد الأبحاث التطبيقية، أريج، القدس، 2001.

3 – مصدر سابق، غنايم، محمد، القدس، 2001.

4– لجنة الزراعة الدورة التاسعة عشرة روما 13–16 ابريل نيسان 2005 **التنمية الزراعية المستدامة والتطبيقات الزراعية الجيدة**، ص4.

5– رجب، معين محمد، **التنمية الريفية في قطاع غزة واقع وتطلعات**، 1989، ص4، المرجع السابق

6– رجب، معين محمد، **التنمية الريفية في قطاع غزة واقع وتطلعات**، 1989، ص4، المرجع السابق

7 –http://www.fao.org/sard/ar/sard/2001/index.html **الزراعة والتنمية الريفية المستدامتان ومنظمة الأغذية والزراعة حول الزراعة والتنمية الريفية المستدامتين.**

الفصل الثالث

لمحة عامة عن منطقة الدراسة

1.3 مقدمة

2.3 التطور التاريخي والإداري لمنطقة الدراسة

3.3 الخصائص الجغرافية

1.3.3 الموقع والمساحة لمنطقة الدراسة

2.3.3 المناخ والتضاريس

4.3 الخصائص الديموغرافية

5.3 الخصائص الاجتماعية

6.3 الخصائص الاقتصادية

1.6.3 الأراضي الزراعية

2.6.3 الصناعة

3.6.3 التجارة

7.3 الخصائص العمرانية

8.3 الخدمات والمرافق العامة

الفصل الثالث

لمحة عن منطقة الدراسة

1.3 مقدمة:

منطقة طوباس هي المنطقة التي تم إجراء الدراسة فيها، هذه المنطقة تقع في الشـــمال الشـــرقي للضفة الغربية, خريطة رقم (1)[1]، وتقع منطقة طوباس، 75 كم شمال القدس، تحدها محافظـــة جنين من الشمال ومحافظة نابلس من الغرب و محافظة أريحا من الجنوب وتقع طوبـــاس إلـــى الجنوب من مدينة بيسان وإلى الشمال الشرقي من مدينة نابلس، حيث تبعد عنها 21 كيلـــومترا و15 كيلومترا عن نهر الأردن يبلغ عدد سكانها الآن حوالي 40 ألف نسمة, فـــي عـــام 1996 أعلنت السلطة الوطنية الفلسطينية طوباس منطقة انتخابية منفصلة، وفيما بعد أعلنتها محافظة بعد أن كانت مناطقها تابعة لمحافظة نابلس ولمحافظة جنين وكانت ثلاث قرى تابعة لمحافظة "أريحا وبيت لحم"

وتضم منطقة الدراسة خمسة تجمعات سكانية هي مدينة طوباس، بلدة طمون، بلدة عقابا، قريـــة تياسير، والفارعة.[2]

---

1 – الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 1999، التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 1997. سلسلة التقارير الإحصائية– كراس نوع التجمع السكاني.

2- **بلدية طوباس**، بيانات غير منشورة،2006

خريطة رقم (1) موقع مدينة طوباس بالنسبة إلى مدن الضفة الغربية وفلسطين.



2.3 التطور التاريخي والإداري لمنطقة الدراسة:

1.2.3 منطقة طوباس في العهد العثماني:

كانت فلسطين جزءا من الدولة العثمانية،وكانت منطقة طوباس في هذه الفترة تتبع إداريا إلى لواء نابلس الذي شكل جزأ من سنجق دمشق.[1] وخضعت منطقة طوباس للحكم العثماني، كغيرها من المناطق الفلسطينية وذلك من خلال الفتوحات العربية الإسلامية لبلاد الشام، وتعاقبت على منطقة طوباس حضارات مختلفة منها الكنعانية، والرومانية، والعثمانية، والفينيقية، واليونانية وغيرها من الحضارات، و يوجد في منطقة طوباس العديد من الآثار القديمة والمتعددة ففي خربة ابزيق يوجد بقايا لأثار تعود إلى العصر الأموي، وهناك أشجار الزيتون الرومانية المنتشرة في المنطقة، ومعاصر زيتون على الحجر بشكل أحواض، وكذلك تحتوي منطقة طوباس على أثار جدران مدافن منقورة في الصخر وصهاريج وأساسات وكهوف، ولا تزال الآثار العثمانية والكنعانية ماثلة حتى الآن، إذ يتواجد داخل البلدة القديمة بعض المنازل التي تعود إلى نهاية القرن التاسع عشر.[2]

وقد عانت الدولة العثمانية من تفاقم أزمة اقتصادية خانقة قامت على أثرها بإصدار مجموعة من القوانين التي تمكنها من جمع الضرائب وكان من أبرز هذه القوانين، " قانون الأراضي العثماني" لتنظيم ملكية الأراضي مثل قانون تسجيل الأراضي (الطابو) الذي صدر عام 1861م، مما دفع الكثيرين من الفلاحين إلى عدم تسجيل ملكياتهم لأراضيهم هربا من الضرائب والجندية، وهذا ما تم استغلاله في المراحل اللاحقة خصوصا في فترة الاحتلال الإسرائيلي الذي هدف إلى السيطرة على الأراضي الأميرية غير المسجلة ومصادرتها بحجة أنها أراضي حكومية، ومنطقة طوباس هي إحدى التجمعات الفلسطينية التي عانت من ذلك لأن بعض أراضيها غير مسجلة.[3]

---

[1] – مناع،عادل:تاريخ فلسطين في أواخر العهد العثماني1700-1918م. مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ص 115،1999م.

[2] – الدباغ،مصطفى مراد، بلادنا فلسطين، الطبعة الأولى، ص 448، 1988م.

[3] – الدباغ، مصطفى مراد،بلادنا فلسطين، دار الهدى للطباعة والنشر، ص440، 2002 م.

2.2.3 منطقة طوباس تحت الانتداب البريطاني

كانت منطقة طوباس على صعيد الناحية الإدارية تتبع إداريا إلى قضاء نابلس وفي فترة الانتداب البريطاني على فلسطين عام 1918م، خضعت منطقة طوباس كغيرها من المدن والقرى الفلسطينية لهذا الانتداب، حيث تأثرت كغيرها من المناطق الفلسطينية من سياسة الحكومة البريطانية الجائرة، والمتمثلة بشكل خاص بنظام الضريبة الزراعية، لإثقال كاهل المواطنين والمزارعين منهم بشكل خاص لتترك أراضيهم ومواشيهم رهنا لسياسة الضرائب،

وكذلك سن القانيين المتعددة مثل قانون الغابات وقانون حق نزع الملكية وقانون الأراضي المحلولة لعام 1921م، والتي استخدمت كغطاء لمصادرة الأراضي لتصبح أراضي حكومية ثم يصبح من السهل نقل ملكيتها إلى اليهود.[1]

3.2.3 منطقة طوباس في ظل الحكم الأردني:

بعد انتهاء حكومة الانتداب البريطاني على فلسطين عام 1948م، تصاعدت حدة هجمات العصابات اليهودية ضد التجمعات السكانية، وقامت بتدمير عشرات الألوف من القرى الفلسطينية وتشريد الآلاف من سكانها إلى خارج فلسطين، واحتلال الجزء الخصب من الأراضي الفلسطينية، وإعلان قيام دولة إسرائيل عليها، والذي كان له الأثر الأكبر على كامل الأراضي الفلسطيني،وبعد انتهاء هذه الحرب تم ضم الأراضي المتبقية من فلسطين في جزئها الأوسط (الضفة الغربية) إلى الوصاية الأردنية والجزء الجنوبي (غزة) إلى الوصاية المصرية.[2]

وفي هذه الفترة خضعت منطقة طوباس للنظام الإداري الأردني والتشريعات الأردنية كغيرها من مدن وقرى الضفة الغربية، ففي عام 1955م تميزت هذه الفترة بإصدار مجلس الوزراء الأردني قرارا بإنشاء أول مجلس بلدي في طوباس وطمون، وفي عام 1961 صدر أول مخطط

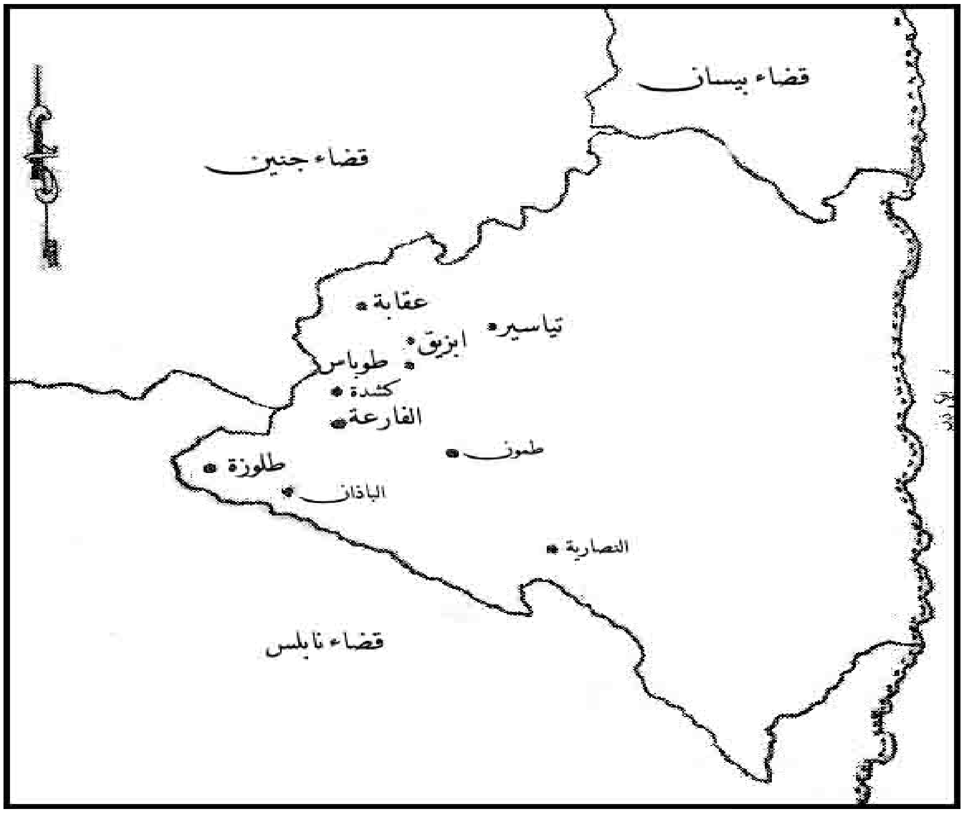
---

[1] – يوسف، نادر عبد الناصر،أنماط استخدام الأرض في مدينة طوباس،رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية،فلسطين،ص24، 2001م.

[2] – مؤسسة الدراسات الفلسطينية: فلسطين تاريخها وقضيتها، ص 133، 1985 م.

هيكلي للمدينة، وفي عام 1965م أعلنت طوباس مركزا لقضاء يتبعه مجموعة من القرى والخرب.[1] انظر خريطة رقم (2).[2]

خريطة رقم (2)، قضاء طوباس عام 1965م.



المصدر: بلدية طوباس، بيانات غير منشورة.

4.2.3 منطقة طوباس تحت الاحتلال الإسرائيلي

أما في فترة الاحتلال الإسرائيلي يعتبر عام 1967م، عاما اسودا في التاريخ الفلسطيني والعربي على السواء، فقد احتلت بقية أنحاء فلسطين وأجزاء من الدول العربية المجاورة[3]، وكغيرها من المناطق الفلسطينية تأثرت منطقة طوباس بهذا الاحتلال، الذي عمد إلى تجزئة المنطقة إداريا فأصبحت بعض القرى والتجمعات تتبع إداريا إلى لواء جنين، والأخرى إلى قضاء نابلس،

---

[1] – هيئة الموسوعة الفلسطينية: الموسوعة الفلسطينية، المجلد الثالث، ص 124، 1984م.

[2] – الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2000. التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت، 1997: النتائج النهائية. تقرير المساكن– منطقة طوباس، الجزء الثاني. رام الله– فلسطين.

[3] – مؤسسة الدراسات الفلسطينية: فلسطين تاريخها وقضيتها، ص 170، 1985م.

وتبعت قرية عين البيضاء وبردلة وكردلة إلى محافظة أريحا، وتم إعلان جزء كبير من أراضي المنطقة كمناطق عسكرية مغلقة، وقام بضم أراضي الأغوار الشمالية إلى محافظة أريحا، كما شرد جزء آخر من أبناء هذه المنطقة إلى شرق الأردن، الجزء الأعظم منهم أصحاب ومزارعي الأراضي المحاذية لنهر الأردن.[1]

عمدت سلطات الاحتلال ومنذ سنوات احتلالها للضفة الغربية وقطاع غزة عام 1967م لفرض سيطرتها على وادي الأردن والأغوار الفلسطينية، وذلك من خلال الإجراءات الاحتلالية الإسرائيلية وفرض خططها الأمنية والتوسعية التي انعكس تأثيرها على الأرض والإنسان، وذلك من خلال استخدام عدة سياسات وإجراءات تناوبت على تنفيذها مختلف حكومات الاحتلال المتعاقبة،[2] وكان من ضمن الإجراءات التي اتبعتها وما زالت تتبعها ما يلي:

1. تحديد استعمال وإغلاق مساحات واسعة من الأراضي الزراعية واعتبارها مناطق أمنية وعسكرية،حيث أغلق الاحتلال 140 ألف دونم من أراضي طوباس الغورية المحاذية لنهر الأردن، وكذلك إغلاق المنطقة الوسطى لأسباب أمنية وهي تقع في أقصى الشمال الغربي من طوباس وتمتد شرقا حتى التلال المشرقة على الغور جنوبا وتبلغ مساحتها 130 ألف دونما.

2. حرمان أصحاب الأراضي من استغلالها للأغراض الزراعية أو للرعي، وذلك بدواعي المحافظة على النظام البيئي الرعوي (المحميات الطبيعية).أنظر خريطة رقم (3).[3]

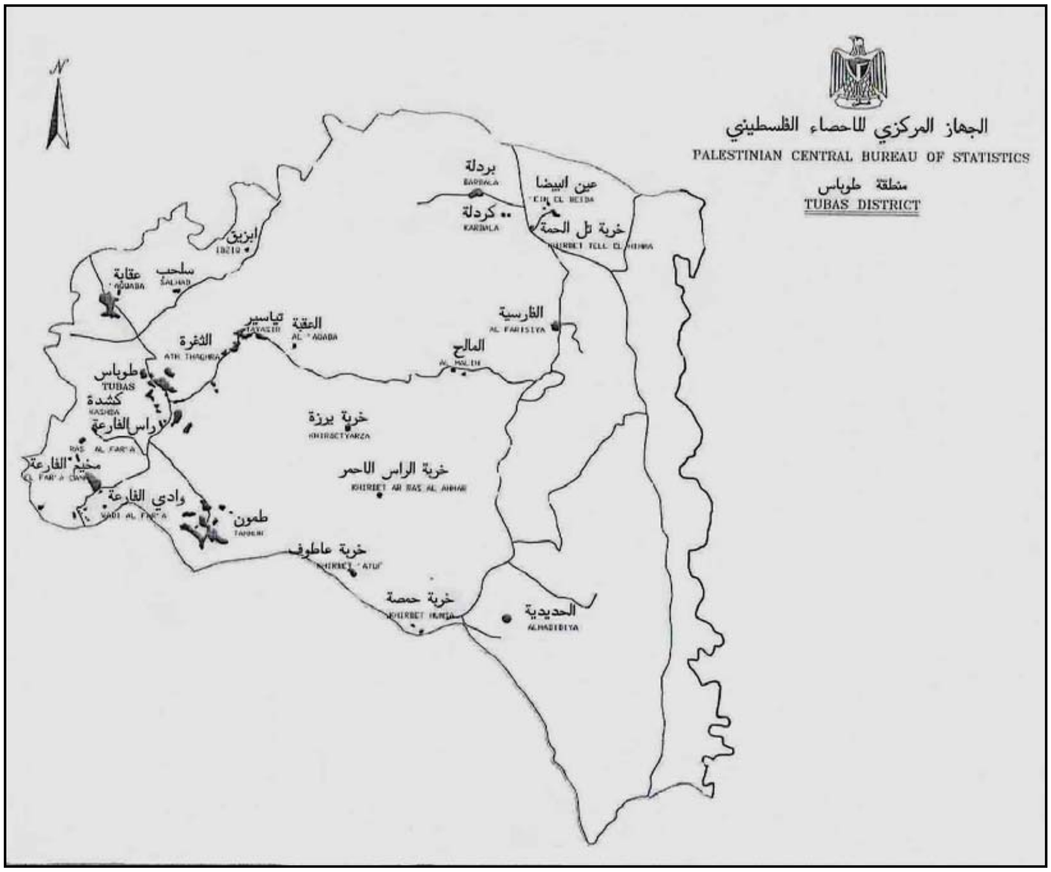
---

[1] – بلدية طوباس بيانات غير منشورة، 2006م.

[2] – غنايم، محمد، أسرة وادي الأردن، معهد الأبحاث التطبيقية، أريج، القدس، موقع الكتروني،www.arij.org

[3] – المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2000. التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت، 1997: النتائج النهائية. تقرير المساكن– منطقة طوباس، الجزء الثاني. رام الله– فلسطين

خريطة رقم (3) حدود محافظة طوباس والتجمعات السكانية الفلسطينية والمستعمرات اليهودية.

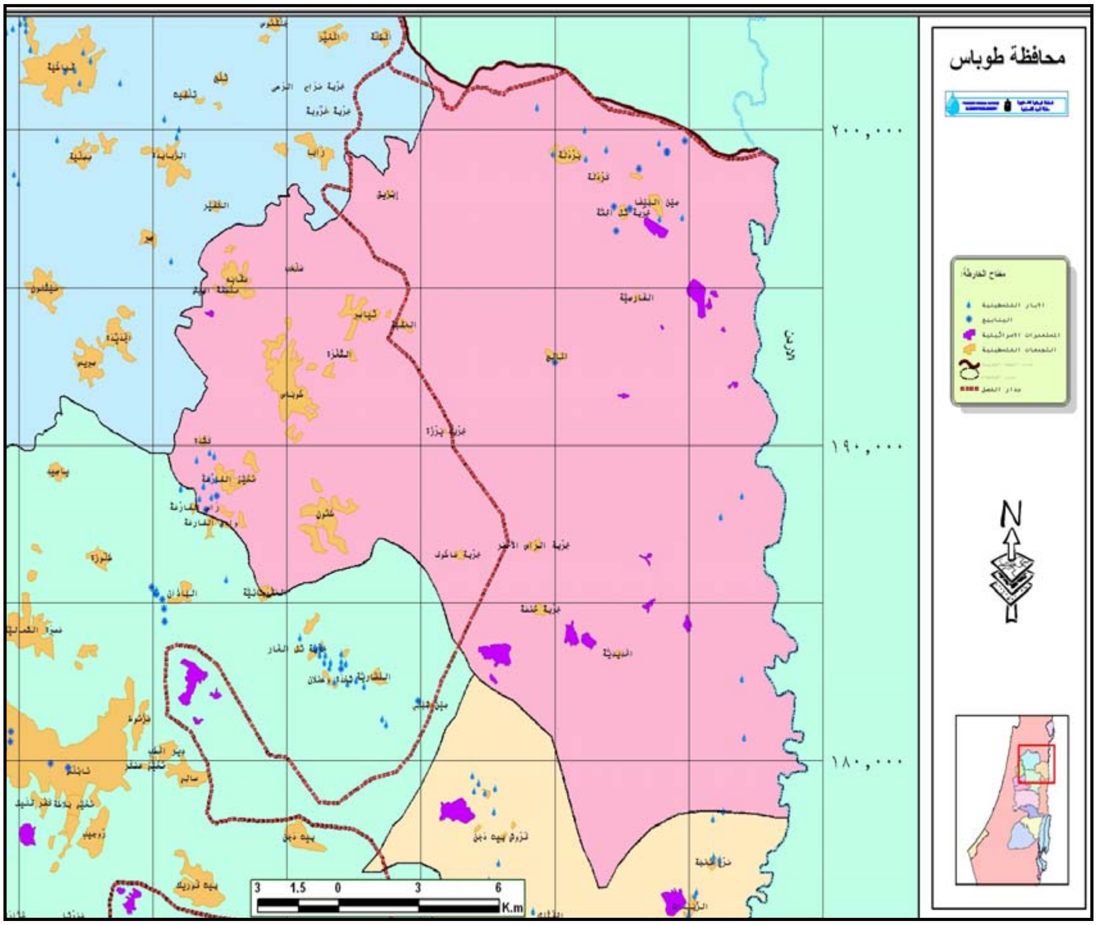


المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تقرير التعداد العام للسكان والمساكن في منطقة طوباس، 2000.

3. السيطرة على مصادر المياه، نظرا لأهمية المياه في تحقيق التنمية المستدامة فقد عملت إسرائيل ومنذ بدء احتلالها للأغوار على السيطرة على مصادر المياه الرئيسية وتجفيف آبار المياه والينابيع الفلسطينية التي تخدم المزارعين، وذلك من خلال حفر آبار عميقة تخدم المستوطنين، ومنع الفلسطينيين من حفر آبار جديدة، أو تحديث القائم منها، وقد بلغ عدد الآبار التي تم تدميرها 140 بئر. أنظر خريطة رقم (4)،[1]

[1] – سلطة المياه الفلسطينية.

خارطة رقم(4) توضح توزيع المستوطنات والآبار والينابيع والتجمعات الفلسطينية في منطقة الدراسة.



المصدر: سلطة المياه الفلسطينية

صورة رقم (1) تظهر احد الآبار التي قام الاحتلال الإسرائيلي بتدميرها في منطقة الأغوار.[1]



4. إنشاء شبكة طرق من أهمها خط 90 لفصل الأراضي الفلسطينية عن بعضها البعض لزيـــادة التحكم فاعتبرت سلطات الاحتلال غالبية الأراضي التي تقع شرق هذا الطريق مناطق عســكرية مغلقة وبالتالي حرم أصحاب هذه الأراضي من استغلالها ومنهم سكان منطقة طوباس ولم تكتفي إسرائيل بذلك بل تسعى إلى إغلاق جميع الأراضي الواقعة شرق الطريق الواصل بـــين مفــرق الحمرة والمالح، وذلك في حال تطبيق خططها ببناء جدار الفصل العنصري من الجانب الشرقي للضفة الغربية وبالتالي سيحرم سكان منطقة طوباس من الوصول إلى أراضيهم.[2]

---

[1] – السياسة المائية الإسرائيلية في الأغوار كوسيلة للاستيلاء على الأراضي الفلسطينية، /www.Poica.org editor/case_studies/view.php?recordID=1314

[2] – وزارة الزراعة، مديرية زراعة طوباس، بيانات غير منشورة 2006 م.

سعت إسرائيل فيما بعد إلى تكثيف أنشطتها الاستيطانية وزيادة عديد المستعمرات وتوسيعها في منطقة طوباس حتى بداية عام 2000م، وذلك من خلال مصادرة الأراضي، و لتعزيز الواقع الاستيطاني في المنطقة، فقد أقيم إحدى عشر مستوطنة.[1]

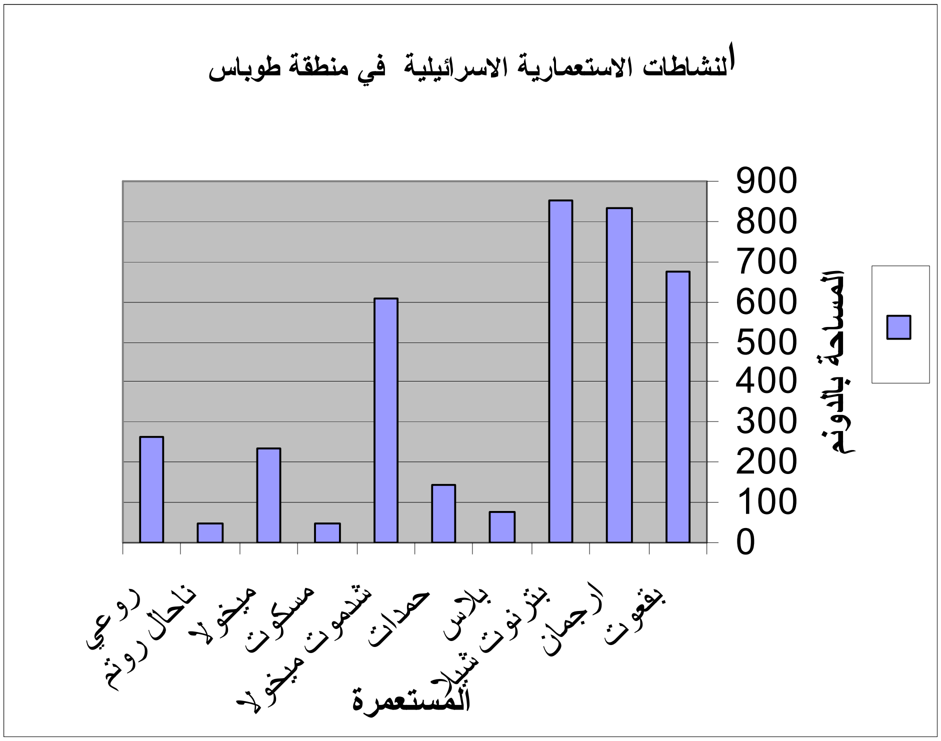
جدول رقم (1) المستعمرات الإسرائيلية في منطقة طوباس[2]

اسم المستعمرة	تاريخ الإنشاء	المساحة/دونم	التصنيف	القرى التي أقيمت علي أراضيها المستعمرة
بقعوت	1972	675	زراعية	طمون
ارجمان	1968	833	زراعية	طمون
بترنوت شيلا	1983	850	عسكري	طوباس
بلاس	1975	75	عسكري	طوباس
حمدات	1982	142	عسكري	طوباس
شدموت ميخولا	1983	609	مدني	طوباس
مسكوت	1986	50	عسكري	تياسير
ميخولا	1969	233	زراعي	طوباس (عين البيضاء)
ناحل روتم	1984	50	عسكري	طوباس (عين البيضاء)
روعي	1976	264	زراعي	طوباس
المجموع		3781		

[1] – المصري، محمد،التخطيط الإقليمي للاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية وقطاع غزة، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، ص 65 ، 2002م.

[2] – موسوعة المدن والقرى الفلسطينية، آمنة أبو حجر، الجزء الثاني، دار إسلامية النشر والتوزيع، الأردن، عمان، الطبعة الأولى، ص951- 952، 2003م.

شكل رقم (1) يوضح النشاطات الاستعمارية في منطقة الدراسة.



الشكل من إعداد الباحث.

5.2.3 طوباس في ظل السلطة الوطنية الفلسطينية:

وبعد دخول السلطة الوطنية الفلسطينية أرض الوطن عام (1994) وتولي المسائل المدنية في هذه المنطقة، سعت هذه السلطة إلى علاج ما خلفه الاحتلال من آثار سلبية بنيوية خاصة في النظام الهيكلي الداخلي للمنطقة، إذ سعى الاحتلال إلى الحد من التوسع العمراني للمنطقة مما أدى إلى وجود ظاهرة البناء العشوائي داخل المنطقة، في ظل تزايد طبيعي كبير للسكان، هذا الأمر الذي أدى إلى تراكم الأبنية، وظهور مشاكل كبيرة في نظم توصيل الخدمات، خاصة بعد الاعتداء على الشوارع وعدم الالتزام بالقوانين والأنظمة السائدة.[1]

وفي عام 1996 تم إعلان مدينة طوباس مركزا لمنطقة يتبعها العديد من التجمعات السكانية، وتم اعتمادها كدائرة انتخابية ثم كمنطقة إدارية مستقلة حيث تم فتح العديد من دوائر وزارات السلطة الوطنية الفلسطينية مثل دائرة الانتخابات المركزية، وزارة الحكم

[1] – بلدية طوباس بيانات غير منشورة، 2006

المحلي، وزارة العمل، وزارة الزراعة، وزارة الصحة، وزارة الشئون الاجتماعية، وزارة الشئون المدنية،وزارة الصحة، وزارة شئون الأسرى والمحررين، السياحة والآثار، والإسكان،...الخ[1]،و كان ابرز الأعمال انجاز المخطط الهيكلي الأول في ظل السلطة الوطنية الفلسطينية والذي تم المصادقة عليه عام 2007. والقيام بعدة مشاريع حيوية خدمت المنطقة في مجالات مختلفة.

والجدول رقم (2)، (3)، يوضح المشاريع التي نفذت في منطقة الدراسة في عهد السلطة الوطنية الفلسطينية.

الجدول رقم (2) المشاريع التي أنجزت في المنطقة من قبل مؤسسة بكدار.

التجمع	اسم المشروع	الميزانية	الحالة	سنة الانجاز
طوباس	إنشاء جدران استنادية	$ 29,000	منتهي	2000
	إنشاء عيادة صحية	$ 242,000	منتهي	2000
	إنشاء طابق أول للبلدية	$165,000	منتهي	2001
	تعبيد الطريق الرئيسي	$ 650,000	منتهي	2002
طمون	بناء (3) غرف دراسية	$ 28,000	منتهي	1997
	تعبيد طرق داخلية	$ 45,000	منتهي	1997
	تعبيد طرق داخلية	$ 80,000	منتهي	1999
	تأهيل مدخل طمون الرئيسي	$ 325,000	منتهي	2000
	تعبيد طرق داخلية	$ 150,000	منتهي	2001
	إنشاء جدران استنادية	$ 24,000	منتهي	2001
	إنشاء غرف دراسية أساسية للبنين	$ 92,000	منتهي	2004
	تأهيل طرق زراعية	$ 14,000	منتهي	2004
عقابا	تعبيد طرق داخلية	$ 60,000	منتهي	2001
	إنشاء خمس غرف دراسية	$ 73,900	منتهي	2003
	تأهيل شبكة الكهرباء	$ 40,000	منتهي	2003
	شق طرق زراعية	$ 25,000	منتهي	2004
تياسير	بناء غرف دراسية لمدرسة البنات	$37,500	منتهي	1995
	تعبيد طرق داخلية	$ 52,000	منتهي	2001

[1]– وزارة الحكم المحلي، مديرية الحكم المحلي لمنطقة طوباس، بيانات غير منشورة، 2006

الجدول رقم (3) المشاريع التي أنجزتها المؤسسة المختلفة.

التجمع	اسم المشروع	الميزانية	الحالة المشروع	سنة الانجاز	الجهة الممولة
طوباس	بناء قاعة كمبيوتر لمدرسة البنات	$ 25,000	منتهي	1995	التربية والتعليم وبلدية طوباس
	إنشاء جدران استنادية	$ 30,000	منتهي	1996	EEGP
	صيانة جزء من الطريق الرئيسي	$ 40,000	منتهي	1997	ERP2
	توفير كمبيوتر وأجهزة للبلدية	$ 7,600	منتهي	1997	UNDP
	مشروع كهرباء الريفية (22 قرية)	4,000,000 $	منتهي	1998	التشيك
	تحديث محطة ضخ المياه (بئر الفارعة)	$ 160,000	منتهي	1998	UNDP
	صيانة طرق داخلية	$ 90,000	منتهي	1998	EEGP
	تعبيد طرق داخلية	150,000	منتهي	2000	CDP
	آلة تصوير وثلاجة لمدرسة البنات	$ 1,700	منتهي	2000	إنقاذ الطفل
	بسكورس لمكب النفايات	$ 85,000	منتهي	2000	وزارة المالية والبلدية
	تطوير ملعب البلدية	$ 41,500	منتهي	2001	جمعية الشبان المسيحية
	إنشاء طابق ثاني للبلدية	$ 100,000	منتهي	2001	EEGP/ERP
	إنشاء جدران استنادية	$ 40,000	منتهي	2001	منحة نرويجية
	تسوية وتعبيد ملعب مدرسة	$ 14,000	منتهي	2001	إنقاذ الطفل
	تعبيد طرق داخلية	$ 70,000	منتهي	2001	البنك الإسلامي
	صيانة شبكة الكهرباء	$ 50,000	منتهي	2001	UNDP
	إنشاء مدرسة	$ 650,000	منتهي	2002	إنقاذ الطفل
	تعبيد طرق داخلية	$ 70,000	منتهي	2003	البنك الإسلامي
	إنشاء وحدة صحية لمدرسة البنات	$ 6,000	منتهي	2003	إنقاذ الطفل
	صيانة شبكة المياه	$ 100,000	منتهي	2004	UNDP

التجمع	اسم المشروع	الميزانية	الحالة المشروع	سنة الانجاز	الجهة الممولة
	تعبيد طرق داخلية	$ 190,000	منتهي	2004	الاتحاد الأوروبي
	حديقة أطفال	$ 30,000	منتهي	2005	UNDP
	إنشاء سوق خضار مركزي	$ 470,0000	منتهي	2005	لجنة التخطيط الإقليمية
طمون	إنشاء غرف دراسية	$ 25,000	منتهي	1996	EEGP
	صيانة طرق داخلية	$ 20,000	منتهي	1996	EEGP
	تصليح اكتاف طرق + صيانة طرق	$ 15,300	منتهي	1997	وزارة الأشغال
	توسعة وبناء مختبر مدرسة	$ 150,000	منتهي	1997	وزارة المالية
	تعبيد طرق داخلية	$ 36,000	منتهي	1997	CDP
	بناء إضافي لمدرسة الذكور	103,000	منتهي	1998	التربية
	صيانة طرق داخلية	$ 45,000	منتهي	1998	EEGP
	صيانة طرق داخلية	$ 35,000	منتهي	1998	منحة كندية
	تعبيد طرق داخلية	$ 80,000	منتهي	1999	OPEC
	أجرة نقل مياه	$ 49,000	منتهي	1999	اليابان
	صيانة الوحدات الصحية لمدرسة البنات	$ 12,600	منتهي	1999	إنقاذ الطفل
	تعبيد طرق داخلية	$ 100,000	منتهي	2000	اليابان
	تشطيب 4 غرف دراسية	$ 15,000	منتهي	2000	إنقاذ الطفل
	تعبيد الطريق الرئيسي	$ 304,000	منتهي	2000	ElB
	تكملة مشروع الكهرباء	$ 140,000	منتهي	2000	UNDP
	تعبيد ساحات مدرسية	$ 17,000	منتهي	2001	إنقاذ الطفل
	إنشاء مبنى بلدية	$ 165,000	منتهي	2001	UNDP
	إنشاء غرف دراسية	$ 60,000	منتهي	2002	UNDP
	غرف دراسية لمدرسة الذكور	$ 100,000	منتهي	2002	لجنة التخطيط الإقليمية
	إنشاء وحدة إدارية	$ 100,000	منتهي	2003	UNDP

التجمع	اسم المشروع	الميزانية	الحالة المشروع	سنة الانجاز	الجهة الممولة
	لمدرسة الذكور				
	إنشاء غرف دراسية	$ 60,000	منتهي	2003	UNDP
	قنوات تصريف مياه	$ 65,000	منتهي	2004	UNDP
	تعبيد طرق داخلية	$ 100,000	منتهي	2004	USAID
	تنقية مياه المدرسة	$ 3,000	منتهي	2004	أكسفام
	إنشاء خزان مياه	$ 7,000	منتهي	2004	أكسفام
	انشاء مدرسة	$ 600,000	منتهي	2005	فرنسا
	تعبيد طرق داخلية	$ 150,000	منتهي	2005	الاتحاد الأوروبي
	إنشاء خزان مياه	$ 7,000	منتهي	2005	اوكسفام
	إنشاء مجمع خدمات	$ 80,000	منتهي	2005	UNDP
عقابا	إضافة غرف دراسية لمدرسة البنات	$ 33,400	منتهي	1995	EEGP
	إنشاء جدران استنادية	$ 35,000	منتهي	1996	EEGP
	إنشاء غرف دراسية	$ 50,000	منتهي	1999	منحة اسبانية
	صيانة طرق داخلية	$ 55,000	منتهي	2000	OPEC
	إنشاء غرفتين لمدرسة البنات الأساسية	$ 23,400	منتهي	2000	إنقاذ الطفل
	إنشاء (3) غرف دراسية لمدرسة الذكور الأساسية	$ 40,000	منتهي	2001	إنقاذ الطفل
	إنشاء جدار استنادي في المدرسة	$ 4,200	منتهي	2001	إنقاذ الطفل
	إنشاء وحدة صحية لمدرسة الذكور	$ 13,500	منتهي	2001	إنقاذ الطفل
	تعبيد ساحات مدارس	$ 32,000	منتهي	2001	إنقاذ الطفل
	تأهيل طرق زراعية	$ 54,000	منتهي	2001	وزارة الزراعة
	برنامج تشغيل عمال	$ 37,500	منتهي	2001	منحة نرويجية
	تعبيد طرق داخلية	$ 50,000	منتهي	2001	UNDP
	إنشاء جدار استنادي في المدرسة	$ 4,200	منتهي	2002	إنقاذ الطفل
	صيانة شبكة الكهرباء	$ 60,000	منتهي	2002	لجنة التخطيط الإقليمي

التجمع	اسم المشروع	الميزانية	الحالة المشروع	سنة الانجاز	الجهة الممولة
	تعبيد ساحات مدارس	$ 32,000	منتهي	2003	إنقاذ الطفل
	تأهيل شبكة الكهرباء	$ 60,000	منتهي	2003	UNDP
	إنشاء عيادة صحية	$ 120,000	منتهي	2003	البنك الدولي
	إنشاء المدرسة النموذجية المتكاملة	$ 550,000	منتهي	2003	البنك الدولي
	إنشاء (3) غرف دراسية لمدرسة البنات الثانوية	$ 38,500	منتهي	2003	إنقاذ الطفل
	إنشاء عيادة صحية	$ 150,000	منتهي	2004	البنك الدولي
	إنشاء غرف دراسية	35,500	منتهي	2004	إنقاذ الطفل
	إنشاء مبنى بلدية	$80,000	منتهي	2004	ClAD
	صيانة شبكة الكهرباء	$ 60,000	منتهي	2004	لجنة التخطيط الإقليمية
	صيانة شبكة المياه	$ 44,000	منتهي	2004	لجنة التخطيط الإقليمية
	قنوات تصريف مياه	$ 85,000	منتهي	2004	UNDP
	إنشاء مجمع خدمات	$ 50,000	منتهي	2004	UNDP
تياسير	صيانة مدرسة القرية	$30,000	منتهي	1996	EEGP
	حفر آبار جمع	$ 20,000	منتهي	1996	الهيدرولوجيين
	إنشاء شبكة مياه داخلية + خط رئيسي	$ 234,000	منتهي	1997	UNDP
	بناء السور الخارجي للمدرسة	$ 25,000	منتهي	1998	CDP3
	خلايا كهربائية للصحة	$ 5,000	منتهي	1999	الدول المانحة
	إنشاء غرف دراسية	$ 108,000	منتهي	2000	CDP11
	إنشاء غرف دراسية لمدرسة الذكور	$ 138,000	منتهي	2000	CDP
	إنشاء 6 وحدات صحية لمدرسة الذكور	$ 15,000	منتهي	2000	إنقاذ الطفل
	تعبيد طرق داخلية	$ 15,000	منتهي	2001	الإغاثة
	تشطيب المركز النسوي	$ 3,000	منتهي	2001	الإغاثة الكاثوليكية

الجهة الممولة	سنة الانجاز	الحالة المشروع	الميزانية	اسم المشروع	التجمع
الإغاثة الكاثوليكية	2001	منتهي	$ 19,400	شق طرق زراعية	
الإغاثة الكاثوليكية	2001	منتهي	$ 36,900	حفر آبار للشرب والزراعة عدد (43)	
الإغاثة الكاثوليكية	2001	منتهي	$ 10,000	إنشاء عشرة وحدات للتنقية	
إنقاذ الطفل	2001	منتهي	$ 5,000	تجهيزات طبية للعيادة	
إنقاذ الطفل	2001	منتهي	$ 42,000	إنشاء غرف دراسية لمدرسة البنات	
إنقاذ الطفل	2003	منتهي	$ 13,000	تعبيد ساحات مدارس	
UNDP	2003	منتهي	$ 97,000	إنشاء شبكة كهرباء جديدة	
UNDP	2004	منتهي	$ 80,000	إنشاء مجمع خدمات	
UNDP	2004	منتهي	$40,000	آبار جمع مياه	
UCAID	2006	منتهي	$ 650,000	إنشاء مدرسة نموذجية	
UNDP	2003	منتهي	$ 44,000	تعبيد طرق داخلية	رأس الفارعة
UNDP	2004	منتهي	$ 80,000	إنشاء مجمع خدمات	

من الجدول رقم (2)، (3) يتضح أن معظم المشاريع هي مشاريع بنية تحتية وليست مشاريع إنتاجية، أي أنها مشاريع عامة، مثل الطرق والمدارس ومجمعات للخدمات والجدران الاستنادية. فالمشاريع الإنتاجية لها أهمية كبيرة في التنمية الريفية، مما ينعكس ذلك على تنمية المنطقة من الجانب الاقتصادي بحيث ينعكس ذلك على المساكن في منطقة الدراسة وعلى الطرق والزراعة والسكان أنفسهم، بالإضافة إلى تنمية الجوانب الأخرى مثل الزراعة والتجارة والصناعة والرقي في المجتمعات الريفية.

3.3 لخصائص الجغرافية

1.3.3 الموقع والمساحة:

تبلغ مساحة منطقة الدراسة الإجمالي(425529 دونم) وتقع هذه المنطقة في الشمال الشرقي للضفة الغربية، وتعتبر المنطقة، منطقة سهلية مرتفعة تنحدر باتجاه الشرق نحو نهر الأردن، وقد قام الباحث بتفصيل هذه الخصائص على النحو التالي:-

جدول رقم (4) الموقع الجغرافي والمساحة للتجمعات الدراسية في منطقة الدراسة.

التجمعات السكانية	الموقع الجغرافي	المساحة
مدينة طوباس	تقع في الشمال الشرقي لمدينة نابلس وعلى بعد 20 كم منها، وتبعد 24 كم جنوب شرق مدينة جنين، وتقع شمال خط الإستواء على درجة عرض (32.19) وعلى خط طول (35.22) شرق غرينتش	295123 دونم
بلدة طمون	وتقع طمون جنوب مدينة طوباس على خط إحداثي محلي شمالي (187.60) متر شمال خط الاستواء، وعلى خط إحداثي محلي شرقي (186.42) متر شرق غرينتش، وتبعد عن الطريق الواصل بين مدينتي طوباس ونابلس مسافة 2 كم	98080 دونم
بلدة عقابا	تقع عقابه شمال مدينة طوباس، على خط إحداثي محلي شمالي (195.26) متر، وخط إحداثي محلي شرقي (183.25) متر	8068 دونم
قرية تياسير	يقع هذا التجمع شمال شرق مدينة طوباس، على خط إحداثي محلي شمالي(194.40) متر، وخط إحداثي محلي شرقي (187.50) متر	23258 دونم
الفارعة	يقع رأس الفارعة جنوب غرب مدينة طوباس، على خط إحداثي محلي شمالي(189.65) متر، وخط إحداثي محلي شرقي (182.40) متر" 1	1000 دونم

2.3.3 المناخ والتضاريس:

يعتبر مناخ منطقة طوباس شبه جاف هو المناخ السائد في منطقة المنحدرات الشرقية، والذي يتميز بأنه حار جاف صيفا ومعتدل قليل الأمطار شتاء، ويلاحظ أن كمية الأمطار تقل كلما اتجهنا شرقا، جدول رقم (5) توزيع كمية الأمطار بالمليمتر في منطقة الدراسة.[2]

---

1 – الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **دليل التجمعات السكانية**، منطقة طوباس، المجلد الثاني، ص 52،40، 28، 30، 45.

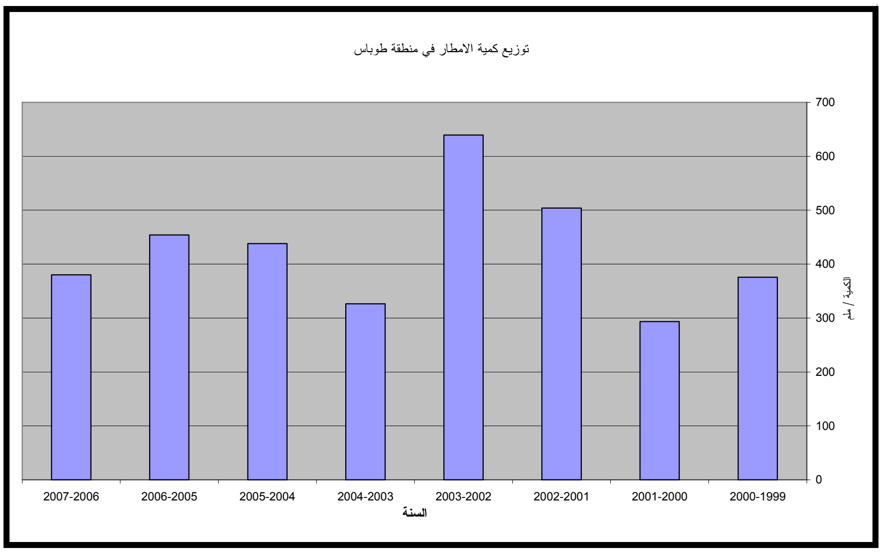
[2] – وزارة الزراعة، مديرية زراعة طوباس، بيانات غير منشورة 2006

جدول رقم (5) توزيع كمية الأمطار حسب السنوات في منطقة الدراسة.

السنوات	كمية الأمطار / ملم
99 – 2000	385.7
2000 – 2001	293.3
2001 – 2002	504
2002 – 2003	639.5
2003 – 2004	326.5
2004 – 2005	438
2005 – 2006	454
2006 - 2007	380

المصدر: وزارة الزراعة، مديرية زراعة طوباس، بيانات غير منشورة 2006م.

شكل رقم (2) يوضح توزيع كمية الأمطار في منطقة الدراسة من 1999-2007م.



الشكل من إعداد الباحث.

وهي بمجملها منطقة شفا غورية تتنوع فيها التضاريس السهلية مع بعض المرتفعات والتلال حيث يصل أقصى ارتفاع لها عن سطح البحر 600 م فوق سطح البحر[1]. يمثل ذلك جبل طمون، ويتخلل المنطقة عدة أودية تمتد معها سهول زراعية خصبة مثل سهل البقيعة، وبشكل عام فإن ملامح سطح منطقة طوباس هي منطقة سهلية مرتفعة تنحدر تدريجياً باتجاه الشرق نحو نهر الأردن[2]. جدول رقم (6) يوضح توزيع الأراضي السهلية في منطقة الدراسة.[3]

1 – **بلدية طوباس** بيانات غير منشورة، 2006

2 – المركز الجغرافي الفلسطيني القدس، وزارة الحكم المحلي، اللجنة الوطنية والإسلامية للدفاع عن الأراضي، **طوباس بين عراقة الماضي وآمال المستقبل**،1997، ص3.

3 – وزارة الحكم المحلي، مديرية الحكم المحلي لمنطقة طوباس، بيانات غير منشورة، 2006م.

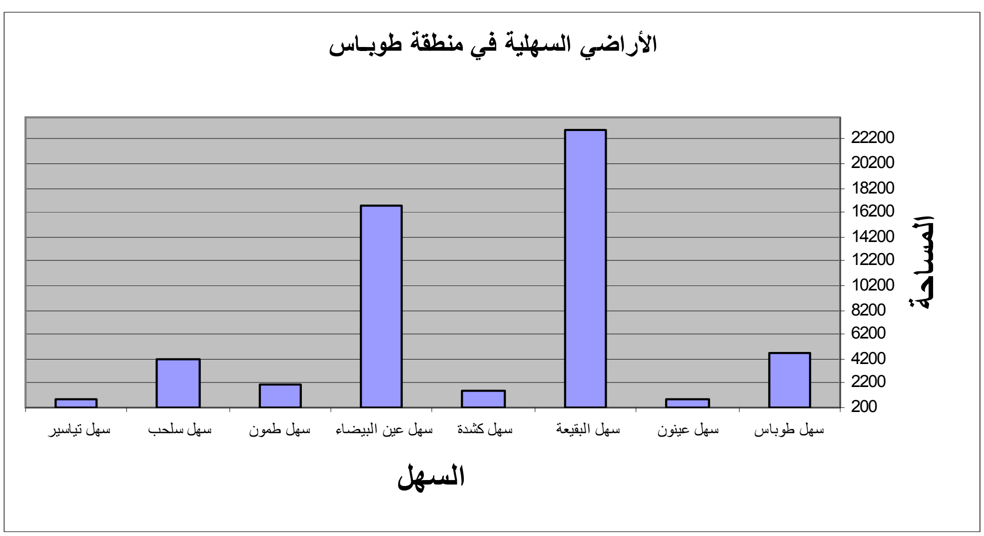
جدول رقم (6) الأراضي السهلية في منطقة الدراسة.

اسم السهل	مساحة السهل /دونم	الموقع الجغرافي للسهل
سهل طوباس	4600	يقع إلى الشرق من طوباس، ويصل ارتفاعه في أقصى جنوبه الشرقي إلى 450م، ويأخذ بالانحدار إلى أنت يصل في أقصى الشمال الغربي إلى ارتفاع 340م، عن مستوى سطح البحر، حيث يتم تصريف مياه السهل عبر وادي حمد الذي ينتهي بوادي المالح.
سهل عينون	950	يقع إلى الجنوب من سهل طوباس وتأخذ شكل شريط سهلي يمتد من الشرق إلى الغرب ولا يفصله سوى شريط ضيق من الأراضي غير المستوية عن سهل طوباس.
سهل البقيعة	22955	وهو أكبر سهول شفا الغور مساحة ولا يفصله سوى شريط ضيق من الأراضي الوعرة عن سهول طوباس وطمون حيث يمتد بشكل طولي من الشمال الغربي إلى الجنوب الشرقي وهو سهل ذو انحدار كبير نسبيا، ويبلغ ارتفاعه 200م فوق سطح البحر وذلك بالقرب من طمون في حين ينخفض الارتفاع باتجاه الغور ليصل حوالي 10 – 15م فوق سطح البحر. ويخترق السهل العديد من الأودية التي تصب في نهر الأردن مثل وادي النيص ووادي دورا (البقيعة). و تزرع أراضي هذا السهل بالمحاصيل الحقلية البعلية كالقمح والشعير وغيرها من المحاصيل مع الأخذ بعين الاعتبار أنها أراضي خصبة جدا، وقد عمدت إسرائيل على تفريغ هذه المنطقة من السكان ومناطق العمران حيث تم هدم الخرب وبيوت الشعر، وذلك تحت ذريعة أن هذه المناطق مغلقة عسكريا، كما أقيمت على أطراف السهل مستوطنتي روعي وبقعوت،ويخترق السهل عدد من الطرق الزراعية وهناك طريق معبد يربط بين مستوطني روعي وبقعوت.
سهل كشدة	1625	يقع إلى الشمال الغربي لمخيم الفارعة وتميل قليلا باتجاه الجنوب الشرقي حيث يتم تصريف مياه الأمطار عبر وادي الفارعة.ويشتهر هذا السهل بزراعة الزيتون والخضروات والمحاصيل الحقلية المختلفة.
سهل عين البيضاء	16725	يحتل هذا السهل الزاوية الشمالية الشرقية للضفة الغربية ويمثل امتدادا طبيعيا لسهل بيسان ويشترك في حدوده مع الخط الأخضر ونهر الأردن كما تقع قرية عين البيضاء وسط السهل في حين تقع قرى بردله وكردله عند أطراف السهل. وينخفض السهل عن سطح البحر بما يتراوح ما بين 80 -250م.وأقيمت مستوطنة محولا على اراضي هذا السهل، ويخترق السهل شبكة من الطرق الموصلة بين التجمعات السكانية في تلك المنطقة، ومن أهم هذه الشبكة الطريق الموصلة بين بيسان والأغوار خط 90. ويشتهر هذا السهل بزراعة الخضروات على اختلاف أنواعها، وتجدر الإشارة أن قسما من أراضي السهل المحاذية إلى نهر الأردن كان قد اعلق بذرائع أمنية مما أدى

اسم السهل	مساحة السهل /دونم	الموقع الجغرافي للسهل
		إلى منع السكان من استغلال تلك الأراضي للأغراض الزراعية.
سهل طمون	2042	يقع إلى الشرق من بلدة طمون حيث تنتشر المناطق العمرانية على حدودها الشرقية والشمالية ويميل السهل إلى الاتساع في القسم الجنوبي الشرقي في حين يبدأ بالضيق باتجاه الشمال الغربي وفي وسط السهل في الجزء الشمالي تلة ترتفع بمقدار 322م عن سطح البحر، كما ينحدر السهل قليلا باتجاه الشمال الغربي ليتم تصريف مياه الأمطار عبر وادي الحية.وهناك زحف عمراني باتجاه أراضي السهل مما يهدد المساحات الزراعية منه، وتستغل أراضي السهل بزراعة المحاصيل البعلية الموسمية، والأشجار المثمرة والخضروات.
سهل عقابا (سلحب)	4191	يمتد هذا السهل إلى الشرق من بلدة عقابا وبارتفاع يتراوح ما بين 400 -470 م عن سطح البحر، ويميل السهل قليلا باتجاه الشمال الشرقي حيث يتم إفراغ مياه الأمطار عبر وادي سلحب. وتستغل أراضي السهل في زراعة الزيتون واللوزيات والمحاصيل الحقلية البعلية والخضروات.
سهل تياسير	950	يقع إلى الشرق من قرية تياسير حيث يرتفع حوالي 300 م عن سطح البحر وهو محاط بالأراضي الوعرة من جميع كل الجهات. فلم تسلم هذه البقعة من الزحف العمراني لقرية تياسير، حيث امتد هذا الزحف إلى الأراضي السهلية لعدم توفر الأراضي المملوكة للسكان, وتزرع أراضي هذا السهل بالمحاصيل البعلية الحولية، وبأشجار الزيتون، واللوزيات وغيرها.

المصدر: وزارة الحكم المحلي، مديرية الحكم المحلي لمنطقة طوباس، بيانات غير منشورة، 2006م.

شكل رقم (3) يوضح مساحة الأراضي السهلية في منطقة طوباس.



الشكل من إعداد الباحث.

صورة رقم (2) تظهر منظر عام لسهل البقيعة.



المصدر: من تصوير الباحث، 2008.

4.3الخصائص الديموغرافية

يبلغ عدد سكان منطقة الدراسة الإجمالي (35698) نسمة[1]، حسب نتائج التقديرات للتعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت، 2006.

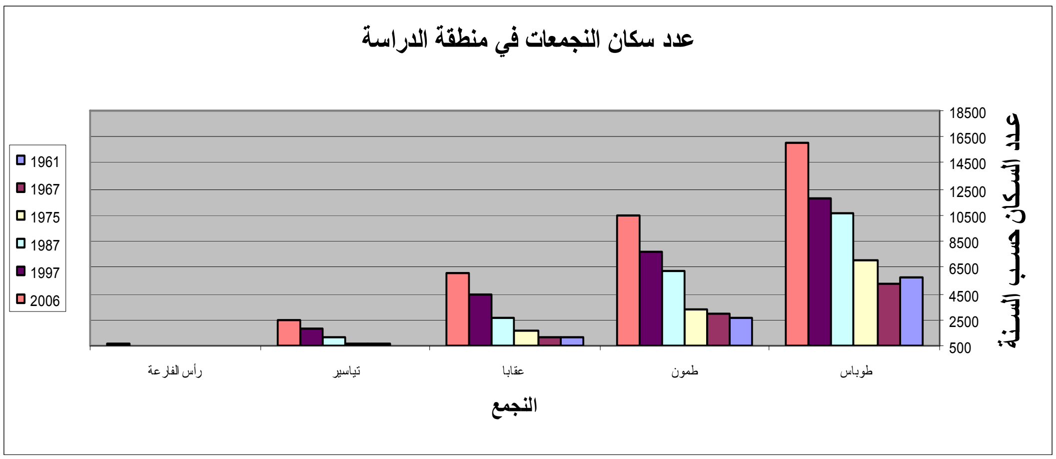
ويبين الجدول التالي عدد سكان التجمعات في منطقة الدراسة للأعوام 2006,1997,1987,1975,1967,1961 وقد قام الباحث بتفصيل هذه البيانات على النحو التالي:

1- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **تقديرات عدد السكان للتجمعات الفلسطينية لعام 2006**، حسب نتائج التقديرات للتعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2006.

جدول رقم (7) عدد سكان التجمعات في منطقة الدراسة.

التجمع	عدد السكان 1961 (1)[1]	عدد السكان 1967 (2)[2]	عدد السكان 1975(2)[3]	عدد السكان 1987 (2)[4]	عدد السكان 1997 (3)[5]	عدد السكان المقدر 2006 (4)[6]
طوباس	5709	5262	7106	10635	11771	16087
طمون	2593	2952	3321	6291	7640	10441
عقابا	1164	1127	1671	2683	4443	6072
تياسير	487	586	683	1193	1754	2397
الفارعة	25	18	75	312	513	701
المجموع	9978	9945	12856	21114	26121	35698

شكل رقم (4) يوضح عدد سكان التجمعات في منطقة الدراسة.



الشكل من إعداد الباحث.

---

1 – المملكة الأردنية الهاشمية، دائرة الإحصاءات العامة، **التعداد العام الأول للسكان والمساكن**، عمان، 1964.

2 – Benventisti, M–and Khayat, S, **The West Bank and Gaza Atlas**, the Jerusalem past, 1988.

3 – Benventisti, M – and Khayat, S, **The West Bank and Gaza Atla**s, the Jerusalem past, 1988، المرجع السابق

4 – Benventisti, M – and Khayat, S, **The West Bank and Gaza Atlas**, the Jerusalem past, K hglv[u hgshfr1988، المرجع السابق

5 – الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت**،لعام 1997 ص51، رام الله، فلسطين.

6 – الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **تقديرات عدد السكان للتجمعات الفلسطينية لعام 2006**، حسب النتائج النهائية للتعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2006.

5.3 الخصائص الاجتماعية:

ينقسم سكان مدينة طوباس إلى ثلاثة حمائل، والعائلات التي تتضمنها هذه الحمائل لا تعود إلى أصل واحد، بل تختلف كل عائلة عن الأخرى، وأما الحمائل هي:

– حمولة الدراغمة: حيث تشكل نحو نصف السكان، ويعودون بأصلهم إلى شرق الأردن والخليل وعرب المساعيد والطفيلة وغيرها من القرى.)

– حمولة الصوافطة: تشكل نحو ثلث السكان، وعائلاتها تعود بأصلها إلى شرق الأردن والسلط، ودبورية بالقرب من الناصرة، وتشمل هذه الحمولة المسيحيين في طوباس والذين يعودون بأصلهم إلى الناقورة واجنسنيا بالقرب من نابلس.

– حمولة الفقهاء: تتألف من عائلات متعددة، منها الزعبية من العراق، وهم منتشرون في بلاد الشام وبشكل خاص في حيفا، ويافا، والسلط، طرابلس، وبيروت. ومن عائلات الفقهاء المرايرة ويذكر بعضهم أنهم كانوا سامريون ثم اسلموا[1].

صورة رقم(3) منظر عام لمدينة طوباس من الجهة الشمالية



المصدر: من تصوير الباحث، 2008.

أما بخصوص بلدة طمون فينقسم السكان إلى حمولتين هما:

---

1 – الدباغ، مصطفى مراد،بلادنا فلسطين،ج6 في الديار النابلسية،الطبعة الرابعة،1988، ص 445 –446.

- حمولة بشارات: حيث يعودون بأصلهم إلى شرق الأردن وبعض القرى الفلسطينية.
- حمولة بني عودة: حيث أن عائلاتها تعود بأصلها إلى شرق الأردن وبعض القرى الفلسطينية كما وان بينهم عددا قليلا من المصريين[1].

صورة رقم (4) توضح منظر عام لبلدة طمون من الجهة الجنوبية.



المصدر: من تصوير الباحث، 2008.

وينقسم سكان قرية عقابا إلى عدة عائلات والتي ليس من الضرورة أن تعود إلى أصل واحد،وبلغ عدد سكان عقابا عام 1997م 4443 نسمة[2].وهؤلاء السكان يعودون بأصلهم إلى مصر ونابلس ومردا وعررة[3].

1- الدباغ، مصطفى مراد،بلادنا فلسطين،ج في الديار النابلسية6،الطبعة الرابعة،1988، ص 439، المرجع السابق.

2 - الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت**،1997، ص 51.

3- الدباغ، مصطفى مراد، **بلادنا فلسطين**، ج6، الطبعة الأولى،1988، ص 574، المرجع السابق.

صورة رقم (5) توضح منظر عام لبلدة عقابا من الجهة الشمالية.



المصدر: من تصوير الباحث،2008.

وبالنسبة لقرية تياسير فان العائلات فيها تتوزع على النحو التالي:-

- عائلة جابر: تعتبر من الأصول القديمة التي سكنت القرية.

- عائلة طالب: تعتبر من الأصول القديمة التي سكنت القرية.

- عائلة دبك: سكنت القرية في أوائل القرن العشرين، واصلها من خربثا المصباح قضاء رام الله.

- عائلة صبيح: سكنت القرية في القرن الثامن عشر، واصلها من السلط في الأردن.

- عائلة وهدان: أصلها من خربة الوهادنة جبال عجلون في الأردن.[1]

صورة رقم (6) توضح منظر عام لقرية تياسير من الشرقية.



المصدر: من تصوير الباحث،2008.

وبالنسبة لرأس الفارعة فان العائلات فيها تعود إلى حمولة الدراغمة في طوباس.

1 – مجلس قروي تياسير، بيانات غير منشورة، 2007.

صورة رقم (7) توضح منظر عام لرأس الفارعة من الجهة الشمالية.



المصدر: من تصوير الباحث،2008.

6.3 الخصائص الاقتصادية:

تعتبر الزراعة وتربية المواشي وسيلة أساسية في الحياة الإقتصادية لمنطقة طوباس وذلك نتيجة لاتساع أراضيها الزراعية وصلاحيتها للزراعة، وتوفر مياه الري في منطقة الأغوار وهذه المياه التي تمت مصادرتها وحرمان السكان منها في السنوات الأخيرة، وتشتهر منطقة طوباس بزراعة الحبوب بأنواعها المختلفة (قمح، وشعير، وعدس،...الخ) وتزرع أيضاً الخضروات المختلفة على الأراضي المروية من الآبار الارتوازية في منطقة الأغوار كالبندورة، والخيار، والباذنجان، والفلفل، والكوسا، والملفوف،....الخ[1]

ويتمثل اعتماد سكان المنطقة بشكل أساسي في معيشتهم على ما يلي:

---

1 – وزارة الزراعة، **دائرة زراعة طوباس**، بيانات غير منشورة، 2006.

1.5.3 الزراعة: وتشمل كل من الزراعة النباتية والثروة الحيوانية

(أ) الزراعة النباتية

يعتمد أغلبية سكان المنطقة على الزراعة (الحبوب، والخضار) المختلفة، وبالرغم من اعتبار طوباس السلة الغذائية لباقي مدن الضفة الغربية إلا أن هذا القطاع قد لحقت به أضرار فادحة نتيجة وجود الاحتلال مع ما صاحبه من مصادرة الأراضي وسرقة المياه والتضييق على المزارعين للوصول إلى أراضيهم وتسويق محاصيلهم[1].

وتقسم الزراعة النباتية في منطقة الدراسة إلى قسمين:-

1. **الزراعة البعلية:** ويهتم أهالي المنطقة اهتماماً خاصاً بالزراعة البعلية بأنواعها المختلفة كالحبوب (قمح، وشعير، وعدس، والحمص)،لأنها تعتبر من مصادر رزق السكان. ويستخدم فيها الأساليب التقليدية في الزراعة، و تعتمد في غالبها على الأمطار، و تتقسم المحاصيل المزروعة إلى محاصيل شتوية كالقمح و الشعير، والعدس، أو محاصيل صيفية كالسمسم،و الذرة، و تعتمد هذه الزراعة على زراعة الأرض لمرة واحدة أو مرتين في العام الواحد.[2]

2. **الزراعة المروية:** تعتمد الزراعة على توفر المياه و التسميد و رأس المال، حيث تزرع الأرض أكثر من مرة، و تتنوع المحاصيل الزراعية، و إن كان أغلب هذه أنوع زراعة الخضروات.[3]

و يلاحظ أن منطقة طوباس تركزت بها زراعة الخضار، و الزراعة المحمية, والمحاصيل الحقلية المختلفة. كما يشكل ناتج الأشجار مصدراً أساسياً ومساعداً للسكان على الرغم من قلتها نسبياً، ومن الأشجار المثمرة الزيتون، واللوز، والتين، والحمضيات.[4]

1- **بلدية طوباس**، بيانات غير منشورة، 2006.

[2] – وزارة الزراعة، **دائرة زراعة طوباس**، بيانات غير منشورة، 2006.

[3] – وزارة الزراعة، **دائرة زراعة طوباس**، بيانات غير منشورة، 2006، المرجع السابق.

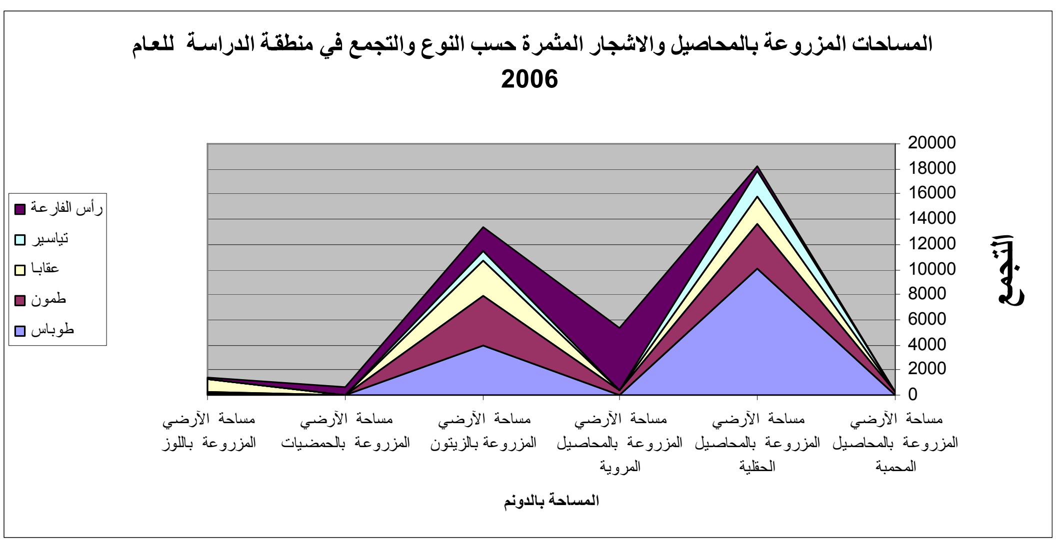
4- **بلدية طوباس** بيانات غير منشورة، 2006، المرجع السابق.

والجدول رقم (8) يوضح مساحات الأراضي المزروعة بالمحاصيل والأشجار المثمرة حسب النوع للعام 2006م

	المساحات المزروعة بالمحاصيل والأشجار المثمرة حسب النوع للعام 2006					
التجمع/البيان	مساحة الأرضي المزروعة بالمحاصيل المحمية	مساحة الأرضي المزروعة بالمحاصيل الحقلية	مساحة الأرضي المزروعة بالمحاصيل المروية	مساحة الأرضي المزروعة بالزيتون	مساحة الأرضي المزروعة بالحمضيات	مساحة الأرضي المزروعة باللوز
طوباس	10	10020	0	4008	0	172
طمون	185	3630	385	3865	0	92
عقابا	47	2200	0	2804	0	950
تياسير	7	1950	0	739	0	20
رأس الفارعة	36	430	5010	1919	658	192

المصدر: وزارة الزراعة، دائرة زراعة طوباس، بيانات غير منشورة، 2006م.

شكل رقم (5) يوضح المساحات المزروعة بالمحاصيل والأشجار المثمرة في منطقة الدراسة للعام 2006م.



الشكل من إعداد الباحث.

(ب) الثروة الحيوانية: تعتبر المصدر الثاني في اقتصاد المنطقة، حيث اهتم السكان بتربية المواشي للإفادة من لحومها وصوفها وألبانها، وقد كانت لهذه الماشية المراعي الواسعة

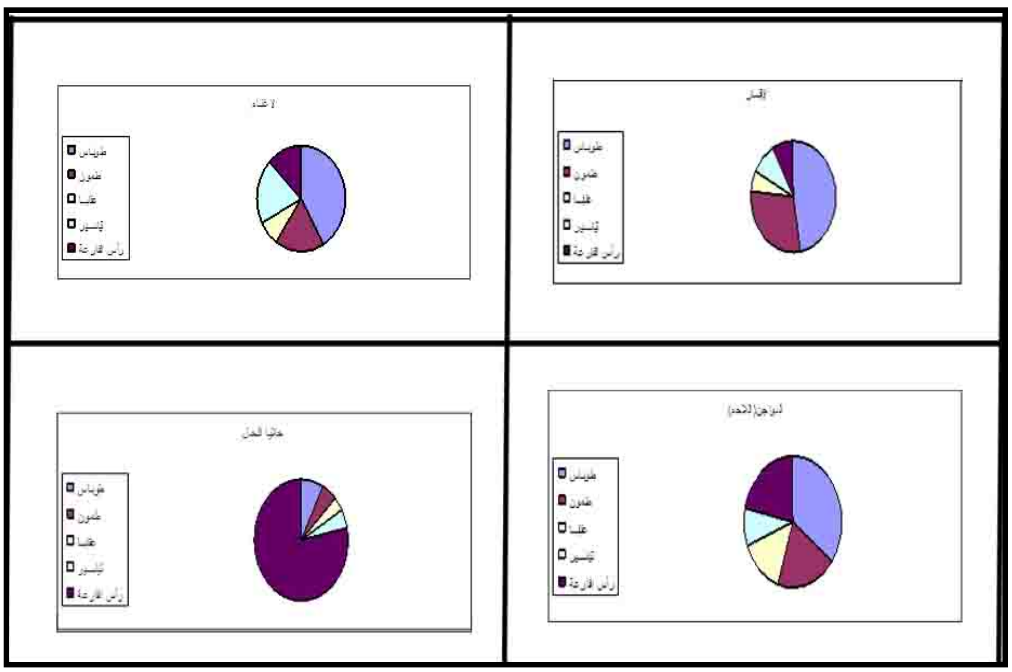
والخصبة فيما مضى، وقد تقلص عدد المواشي كثيراً وكذلك عدد العاملين في هذا المجال بسبب وجود الاحتلال وتقلص المساحات الرعوية وكذلك ارتفاع كلفة التربية."[1]

الجدول رقم (9) الثروة الحيوانية في منطقة الدراسة لعام 2006.[2]

التجمع	البيان			
	الأبقار	الأغنام	الدواجن (اللاحم)	خلايا النحل
طوباس	138	10053	58800	202
طمون	86	4407	32200	139
عقابا	18	1820	23600	95
تياسير	28	4768	15500	145
الفارعة	24	3100	36000	2080
المجموع	294	24148	166100	2541

المصدر: وزارة الزراعة، دائرة زراعة طوباس، بيانات غير منشورة، 2006.

شكل رقم (6) الثروة الحيوانية في منطقة الدراسة لعام 2006.



الشكل من إعداد الباحث.

1- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني،2006، الإحصاءات الزراعية 2006/2005، ص 48، رام الله، فلسطين.

[2] – وزارة الزراعة، دائرة زراعة طوباس، بيانات غير منشورة، 2006.

2.5.3 الصناعة:

تعتبر الصناعة احد الأركان المهمة في إحداث التقدم الاقتصـــادي،وتتبع أهميتهـــا مـــن خـــلال مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي، وتتميز المنشآن الصناعية في منطقة الدراسة بصفة عامة بصغر حجمها بالإضافة إلى أنها عبارة عن ورش حرفية ومحلات صغيرة وشركات مســـاهمة صغيرة.[1]

وتحتل الحرف والصناعات مساحة قليلة نسبياً في منطقة الدراسة، وذلك لأن منطقـــة طوبـــاس تعتبر منطقة زراعية من الدرجة الأولى وذلك لتوفر البنية التحتية مـــن أرض وتـــوفير الميـــاه الجوفية، وكذلك توفر الخبرة اللازمة لهذا القطاع[2].

جدول رقم (10) المنشآت الصناعية في منطقة الدراسة"[3]

نوع المنشأ	العدد
مصانع طوب	2
مصانع باطون	2
مصانع شايش	4
مصانع بلاستيك	2
المناجر	19
المحادد	34
ألمنيوم	22
المخابز	8
محطات محروقات	2
ميكانيكي	8
مغاسل للسيارات	4
صياغة	3
شركات لتصنيع المخللات والأعشاب الطبية	2

المصدر: المجالس المحلية في منطقة الدراسة.

1 – وزارة الاقتصاد الوطني، مديرية طوباس، بيانات غير منشورة، 2006

2 – بلدية طوباس بيانات غير منشورة، 2006.

3– المصدر المجالس المحلية في منطقة الدراسة.

3.5.3 التجارة:

تعتبر التجارة وسيلة هامة وأساسية في الحياة الإقتصادية لمنطقة الدراسة، وذلــك لأن التجــارة تساعد في تنمية الإنتاج الزراعي والصناعي في المنطقة، كما و يزاول بعــض الســكان مهنــة التجارة حيث يبيعون مختلف البضائع إلى مناطق أخرى، كما يعمل بعض أهالي المنطقة ببعض المهن التجارية، كتجارة الحبوب والزيت، والزيتون، ومحلات البقالة وغيرها.

7.3 الخصائص العمرانية

تم الإعلان عن طوباس كبلدية عام 1955 م وكانت مساحتها 2500 دونم. وبقيت حتــى عــام 1997م، حيث تم توسعة حدود البلدية فأصبحت 7250 دونما بعد إجراء بعض التعديلات علــى المخطط الهيكلي، حيث تم المصادقة على المخطط الهيكلي الجديد عام 2007م.[1]

وقد اثر التطور العمراني الذي حصل خلال هذه السنوات على العديد من المظاهر في التجمعات السكانية في منطقة الدراسة، حيث تم توسعة حدود بلدية طوبــاس باتجــاه المنطقــة الغربيــة والشمالية والجنوبية، الا أن السكان يتجهون باتجاه الشرق حيث الأراضي الزراعيــة الخصــبة، الأمر الذي يشكل تهديداً لهذه المنطقة الزراعية الحيوية في المدينة. وفــي عــام1997 بلغــت المساحة العمرانية 1758 دونما، من أصل 295123 دونما. وحاليا تبلــغ المســاحة العمرانيــة 3500 دونما.[2]

أما بلدة عقابا فقد بلغت مساحة المنطقة العمرانية فيها قبل التوسعة 697 دونما، وذلك في فتــرة الاحتلال الإسرائيلي عام 1967، واعتمد المخطط الهيكلي الجزئي المعتمد زمن الاحــتلال فــي عام 1993م. وعملت البلدية على توسيع حدودها من خلال مخطط هيكلي مقترح لــم يصــادق

1 – **بلدية طوباس** بيانات غير منشورة، 2007م

2– **بلدية عقابا**، بيانات غير منشورة، 2006م

عليه، فأصبحت مساحة البلدة 2379 دونما عام 2002م، وأصبحت مساحة المنطقة العمرانية بعد التوسعة 1200 دونما من أصل 2379 دونما. [1]

وقد سار التوجه العمراني في البلدة باتجاه الشرق والغرب والجنوب، أما منطقة الشـمال فهـي غير مشمولة في توسعة حدود البلدية ولا يسمح فيها بالبناء الا لأغراض زراعية فقـط. وهـذه المنطقة تعتبر منطقة زراعية سهلية خصبة.[2]

أما بالنسبة لقرية تياسير فقد تم تشكيل لجنة مشاريع من قبل الاحتلال الإسرائيلي عـام 1993م وبقيت هذه اللجنة تعمل إلى أن تم تشكيل أول مجلس قروي للقرية عام 1997م. وكان للقريـة مخطط هيكلي جزئي مصادق عليه من قبل الاحتلال عام 1993م، وحاليا تم تقديم مخطط هيكلي جديد للقرية ولكن لم يصادق عليه حتى الآن. أما المساحة الكلية للقريـة فتبلـغ24000 دونـم. وبلغت مساحة البناء القائم 300 دونم، أما بالنسبة لملكية الأراضي فيها فتمتلك بطريكية اللاتـين مساحة 2100 دونم، بينما يمتلك السكان منها 2000 دونم.[3]

ومن الملاحظ أن قرية تياسير تعاني من عدم القدرة على التوسعة لحدود المجلس القروي وذلك بسبب قلة الأراضي، وبسبب القيود المفروضة على القرية من قبل الاحتلال الإسرائيلي.

ويتجه التوسع العمراني في تياسير باتجاه الغرب، وذلك بسبب المناطق العسكرية الإسـرائيلية، التي تنتشر في شرق وشمال القرية، والتي غالبا ما تقوم قوات الاحتلال بإغلاقها بداعي القيـام بالتدريبات العسكرية.[4]

وبالنسبة لبلدة طمون فقد تطورت المساحة العمرانية لبلدة طمون من 158 دونم، سـنة 1945م إلى أن وصلت 500 دونم، سنة 1980م. وبعد أن تم ترفيع المجلس القروي إلى بلديـة عـام 1997م ازدادت جهود البلدية في محاولة توسعة حدودها، حيث وصلت مساحة المنطقة المبنيـة

1- **بلدية عقابا**، بيانات غير منشورة، 2006م

2- **بلدية عقابا**، يانات غير منشورة، 2006م

3-**مجلس قروي تياسير**، بيانات غير منشورة،2007م

4- **مجلس قروي تياسير**، بيانات غير منشورة،2007م

عام 1997م إلى 1000 دونم، من المساحة الكلية التي تبلغ 98080 دونم. وقد وصلت المساحة المبنية إلى حوالي 4914 دونم، عام 1999م.[1]

و هناك مجال لتوسع بلدة طمون في جميع الاتجاهات باستثناء المنطقة الشرقية وذلك بسبب كونها منطقة سهلية تصلح أكثر للزراعة، كما أن المنطقة قريبة من منطقة المستوطنات الإسرائيلية وبالتالي لا يسمح البناء فيها.[2]

وفي رأس الفارعة تبلغ المساحة المبنية 6 دونمات، من أصل 1000 دونم، وذلك بسبب أن معظم الأراضي في المنطقة هي أراض زراعية خصبة.[3] بالإضافة إلى أن عدد السكان قليل نسبيا (701).[4]

8.3 الخدمات العامة:

تعتبر الخدمات العامة في منطقة الدراسة بأنها خدمات غير كافية، ولا تلبي الاحتياجات العامة للتجمعات السكانية في المنطقة.وبحسب البيانات التي تم جمعها فان الخدمات العامة المتوفرة في منطقة الدراسة يمكن تفصيلها على النحو التالي:

1- عبد الله، كفاح، **توزيع الخدمات العامة وتخطيطها في بلدة طمون (محافظة طوباس) بالاستعانة بنظم المعلومات الجغرافية (GIS)**، رسالة ماجستير،2007، ص 25.

2-عبد الله، كفاح، **توزيع الخدمات العامة وتخطيطها في بلدة طمون**، ص 25، المرجع السابق.

3- وزارة الحكم المحلي، **طوباس**، بيانات غير منشورة،2007م

4 - الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **تقديرات عدد السكان للتجمعات الفلسطينية لعام 2006**، حسب النتائج النهائية للتعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2006.

جدول رقم (11) الخدمات العامة المتوفرة في منطقة الدراسة

نوع الخدمات	تفاصيل الخدمات	الخدمات المتوفرة					
		طوباس	طمون	عقابا	تياسير	الفارعة	المجموع
الخدمات التعليمية	رياض الأطفال	9	7	5	1	–	22
	المدارس الأساسية	8	5	2	2	–	17
	المدارس الثانوية	2	2	2	2	–	8
	الجامعات	1	–	–	–	–	1
الخدمات الصحية	المراكز الصحية	5	1	1	1	1	9
	الصيدليات	9	3	1	–	–	13
	المختبرات الطبية	3	1	–	–	–	4
	العيادات الخاصة	17	11	5	2	–	35
	المستوصفات الطبية الخاصة	2	–	–	–	–	2
الخدمات الدينية	المساجد	5	6	2	2	–	15
	الكنائس	1	–	–	1	–	2
الخدمات الترفيهية	الحدائق	1	1	–	–	–	2
	النوادي	1	1	1	1	–	4

المصدر: المجالس المحلية.

الفصل الرابع

إجراءات الدراسة

1.4المقدمة

2.4 مجتمع الدراسة

3.4 عينة الدراسة

4.4 أدوات الدراسة

5.4 صدق أداة الدراسة

6.4 ثبات الأداة

7.4 إجراءات الدراسة

8.4 متغيرات الدراسة

1.8.4 المعالجة الإحصائية

الفصل الرابع

إجراءات الدراسة

1.4 مقدمة

يتناول هذا الفصل جانباً مهماً من الجوانب الأساسية في هذه الدراسة، ألا وهو الجانب التوضيحي لكافة الخطوات والمراحل التي قام الباحث بإعدادها وتنفيذها وترتيبها، وذلك وفق الأصول العلمية للبحث العلمي، من أجل بلوغ الهدف العام لهذه الدراسة، والذي يتجلى في توضيح النظرة العامة، والرأي الواعي لواقع التنمية المستدامة للمجتمعات المحلية في منطقة طوباس.

لذلك فإن السطور الآتية ستوضح كل الخطوات التي اتبعها الباحث لبلوغ هذا الهدف، ابتداء من نضوج فكرة هذه الدراسة، ومروراً بتحديد مشكلة الدراسة، ثم عرضاً سريعاً واضحاً لمنطقة هذه الدراسة، وعينتها ومنهجها وآليات تطبيقها، والتأكد من صدقها وصحتها وتنفيذها.

2.4 مجتمع الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من جميع أسر المجتمع المحلي في منطقة الدراسة والبالغ عددها (5847) أسرة.

3.4 عينة الدراسة

بهدف إجراء الدراسة فقد تم أخذ عينة طبقية عشوائية من أفراد المجتمع وبنسبة 10% من حجم الأسر في منطقة الدراسة، لأن المجتمع يتصف بكبر العدد ولا يستطيع الباحث القيام بدراسة جميع أفراد المجتمع, ولما تعانيه المحافظة من أوضاع متباينة في مجال التنمية الاجتماعية والإقتصادية والبيئية، قام الباحث بتوزيع الإستبانات على جميع أفراد عينة الدراسة والبالغ عددهم (585) أسرة، موزعة على منطقة الدراسة بشكل يتناسب مع عدد الأسر لكل منها، وتم حساب عينة كل تجمع كما يلي جدول رقم (12)،

أولا: عدد الأسر لكل تجمع سكاني على عدد الأسر لمنطقة الدراسة ضرب 100% تساوي النسبة المئوية لكل تجمع سكاني.

ثانيا: حجم العينة من كل طبقة = $n1= N1\times n/N$

جدول رقم (12) حجم العينة وتوزيعها على منطقة الدراسة.

التجمع	عدد الأسر الإجمالي	عدد الأسر في العينة	النسبة المئوية
طوباس	2726	273	0.47
طمون	1740	174	0.30
عقابا	892	89	0.15
تياسير	386	39	0.07
رأس الفارعة	103	10	0.018
المجموع	5847	585	%100

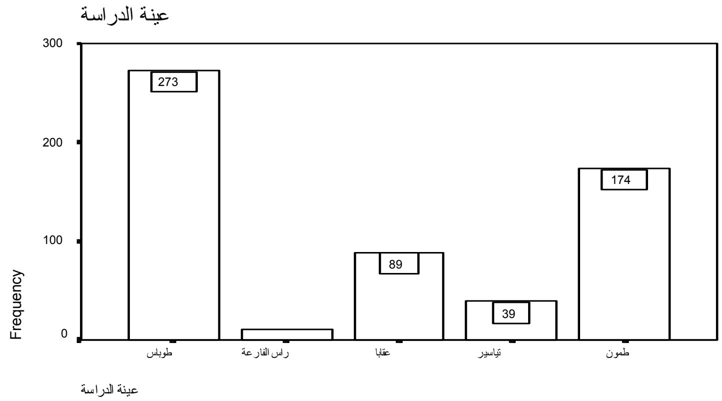
الجدول من إعداد الباحث

وكانت نسبة استعادة الإستمارات هي 100%، والجداول (1-2-3-4- 5) اللاحقة تبين توزيع عينة الدراسة حسب المتغيرات المستقلة التالية: الدخل، وعدد أفراد الأسرة، ومكان الإقامة،والمستوى التعليمي، ونوع السلطة المحلية في المنطقة على التوالي.

جدول رقم (13) توزيع أفراد عينة الدراسة.

المنطقة	**العدد**	**النسبة المئوية**
طوباس	273	%46.7
الفارعة	10	%1.7
عقابا	89	%15.2
تياسير	39	%6.7
طمون	174	%29.7
المجموع	585	%100

شكل رقم (7) توزيع أفراد عينة الدراسة تبعا لمتغير عينة الدراسة

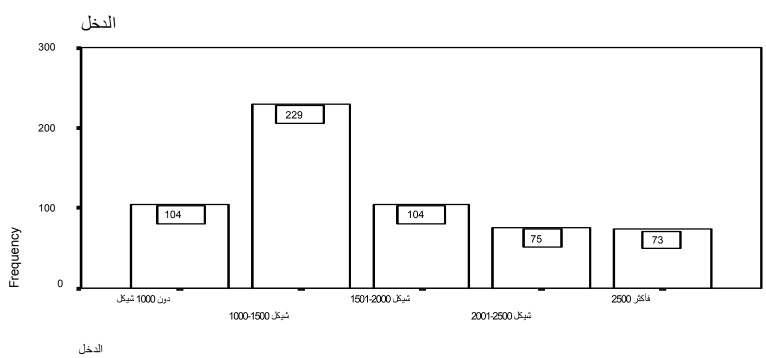


الشكل من إعداد الباحث.

جدول رقم (14) توزيع أفراد عينة الدراسة تبعاً لمتغير الدخل.

الدخل	العدد	النسبة المئوية
دون 1000 شيكل[1]	104	%17.8
1000−1500 شيكل	229	%39.1
1501−2000 شيكل	104	%17.8
2001−2500 شيكل	75	%12.8
2500 شيكل	73	%12.5
المجموع	**585**	**%100**

شكل رقم (8) توزيع أفراد عينة الدراسة تبعا لمتغير الدخل



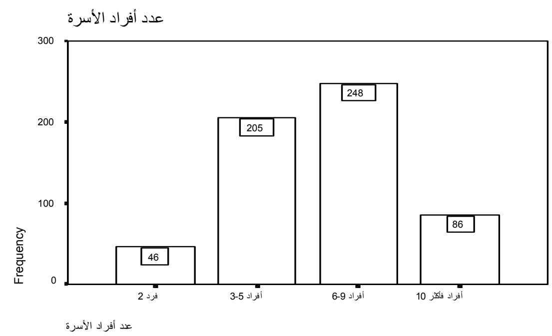
الشكل من إعداد الباحث

1 – سعر صرف الدولار أمريكي عند إجراء الدراسة (4) شيكل.

جدول رقم (15) توزيع أفراد عينة الدراسة تبعاً لمتغير عدد أفراد الأسرة.

عدد أفراد الأسرة	**العدد**	**النسبة المئوية**
2 فرد	46	%7.9
3–5 أفراد	205	%35
6–9 أفراد	248	%42.4
10 أفراد فأكثر	86	%14.7
المجموع	**585**	**%100**

شكل رقم (9) توزيع أفراد عينة الدراسة تبعا لمتغير عدد أفراد الأسرة

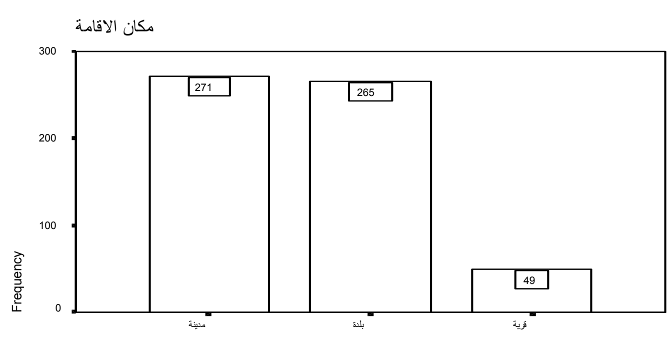


الشكل من إعداد الباحث

جدول رقم (16) توزيع أفراد عينة الدراسة تبعاً لمتغير مكان الإقامة.

مكان الإقامة	**العدد**	**النسبة المئوية**
مدينة	271	% 46.3
بلدة	265	% 45.3
قرية	49	% 8.4
المجموع	**585**	**%100**

شكل رقم (10) توزيع أفراد عينة الدراسة تبعا لمتغير مكان الإقامة

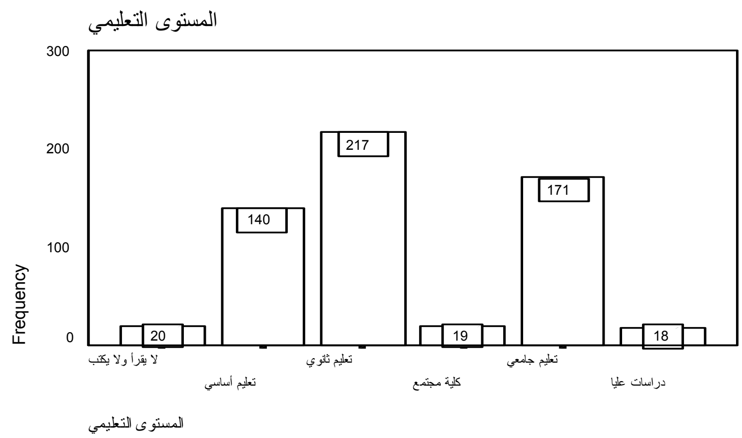


الشكل من إعداد الباحث.

جدول رقم (17) توزيع أفراد عينة الدراسة تبعاً لمتغير المستوى التعليمي

المستوى التعليمي	العدد	النسبة المئوية
لا يقرأ ولا يكتب	20	% 3.4
تعليم أساسي	140	%23.9
تعليم ثانوي	217	% 37.1
كلية مجتمع	19	% 3.2
تعليم جامعي	171	% 29.2
دراسات عليا	18	%3.1
المجموع	**585**	**% 100**

شكل رقم (11) توزيع أفراد عينة الدراسة تبعا لمتغير المستوى التعليمي

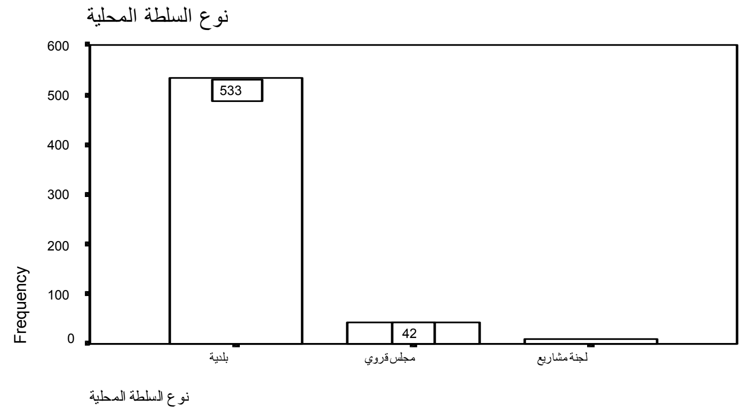


الشكل من إعداد الباحث

جدول رقم (18) توزيع أفراد عينة الدراسة تبعاً لمتغير نوع السلطة المحلية.

نوع السلطة المحلية	العدد	النسبة المئوية
بلدية	533	%91.1
مجلس قروي	42	%7.2
لجنة مشاريع	10	%1.7
المجموع	**585**	**%100**

شكل رقم (12) توزيع أفراد عينة الدراسة تبعا لمتغير نوع السلطة المحلية.



الشكل من إعداد الباحث

5.4 أدوات الدراسة

إن الأداة الدراسية هي الوسيلة الفاعلة في جمع البيانات والمعلومات التي احتاجها الباحث لإعداد الدراسة المقصودة، فهناك العديد من الأدوات الدراسية البحثية، منها المقابلة، والملاحظة، والإستبانة، وقد اعتمدت هذه الدراسة على الأداة الآتية:

1.5.4 الإستبانة

ولغرض تنفيذ الدراسة قام الباحث بإعداد أداة لدراسته (إستبانة)، متبعاً الخطوات التالية:

1. صمم الباحث نموذج الإستبانة على غرار إستبانات الدراسات السابقة التي أعدت من قبل باحثين سابقين.

2. قام الباحث بصياغة فقرات الإستبانة بالإستعانة بعدد من المراجع المتنوعة من رسائل ماجستير وكتب، بالإضافة إلى قطاع هام وواسع وهو القطاع التنموي.

3. الإستفادة من محاضرات وكتيبات منشورة من قبل المنظمات والمؤسسات المهتمة بواقع التنمية.

4. تم عرض الإستبانة بصورتها الأولية على مجموعة من المحكمين لمعرفة المشكلات التي قد تواجه المستجيب على الإستبانة ومدى فهمهم لفقراتها بغية تعديلها.

5. قام الباحث شخصياً بعرضها، أيضاً، على عدد من المحكمين ممن هم صلة وثيقة بالبحث العلمي من ذوي المؤهلات والتخصصات المختلفة, وذلك من أجل زيادة موضوعية الدراسة , حيث لاحظ الباحث اجتهادات مختلفة للمحكمين من تعديل أو إضافة أو حذف , واعتمد الباحث جزءاً منها بعد المناقشة مع بعضهم وأعاد توزيع الفقرات على المحاور لتجنب نقاط الضعف وتعزيز نقاط القوة.

6. تكونت الإستبانة بصورتها النهائية من (53) فقرة فعلية موزعة على ثلاثة محاور أساسية حددت أوزانها حسب سلم ليكرت الخماسي , بالإضافة إلى ستة متغيرات مستقلة صنفها الباحث على النحو الآتي: الجنس بمستويين، والدخل بخمس مستويات، وعدد أفراد الأسرة بأربعة مستويات، ومكان الإقامة بثلاثة مستويات، والمستوى التعليمي بستة مستويات، ونوع السلطة المحلية بثلاثة مستويات.

2.5.4 **المقابلة:** لجأ الباحث إلى استخدام أداة أخرى في هذه الدراسة، وهي المقابلة الشخصية.حيث عمل على إجراء عدة مقابلات تخص جوانب الدراسة المختلفة، من أجل الحصول على المعلومات المهمة والضرورية.

6.4 صدق أداة الدراسة

في سبيل التحقق من صدق أداة الدراسة" الاستبانة وإطارها الشكلي والموضوعي" قام الباحث بتوزيع الاستبانة الخاصة بالدراسة على مجموعة من المحكمين لإجراء التعديل اللازم، د. فيصل الزعنون جامعة النجاح الوطنية، ود.الياس ضبيط الجامعة العربية الامركية، ومركز ألفا

للبحوث المسحية، رام الله، والأستاذ علاء رحال، باحث إحصائي ومحاضر جامعي، حيث طلب منهم إبداء آرائهم وإصدار أحكامهم على الأداة من حيث: مدى اتساق الفقرات مع المحاور التي صنفت فيها، ومدى وضوح الصياغة اللغوية لها، ومدى وضوح المعنى لهذه الفقرات، وأخيراً تم الأخذ بملاحظات المحكمين وتعديلاتهم حول الشكل والمضمون وبما يخدم أهداف الدراسة وتحقيق غاياتها، وفي ضوء ملاحظاتهم تم ما يلي:-

1- حذف الفقرات التي اقترح حذفها بعض المحكمين.

2- إضافة بعض الفقرات التي اقترحها بعض المحكمين.

3- تعديل بعض العبارات وإعادة صياغتها لتعطي المدلول المقصود منها.

4- تحديد المحاور التي تنتمي إليها العبارات بدقة.

بعد حذف الفقرات التي اقترح حذفها المحكمون وإضافة الفقرات التي اقترحوها، أصبحت الأداة مكونة من (53) فقرة موزعة على (3) محاور.

7.4 ثبات الأداة

للتحقق من ثبات أداة الدراسة المتعلقة بواقع وإمكانيات التنمية المستدامة في منطقة الدراسة، تم حساب معامل الثبات كرونباخ – ألفا (Cronbach - Alpha) – باعتباره مؤشراً على التجانس الداخلي (Consistency) وذلك من خلال توزيع فقرات الأداة والبالغ عددها (53) فقرة على عينة ثبات قوامها (585) والممثلة لعينة الدراسة،حيث تبين أن الأداة تتمتع بمعاملات ثبات عالية نسبياً وذلك على مستوى المحاور الفرعية وعلى الأداة الكلية، إذ بلغ معامل الثبات للأداة الكلية (88.61).

8.4 إجراءات الدراسة

تسلسل الباحث في خطوات إجراء دراسته بخطوات قامت على التناغم ما بين الإجراءات الرسمية والتي تحمل بغالبها الروتين القاتل وبين العلاقات الشخصية والتي غلب عليها الطابع الاجتماعي على النحو الأتي:

1. قام الباحث بالرجوع إلى الكتب والمراجع والإصدارات في نفس الموضوع أو مشابه له من جامعات فلسطين المختلفة والإطلاع عليها للاستفادة منها.

2. قام الباحث بزيارات ميدانية للمناطق التي شملتها الدراسة وهي(طوباس, ورأس الفارعة, وعقابا, وتياسير, وطمون) للإطلاع على نمط الخدمات التنموية المتوفرة في تلك المناطق.

3. إعداد الإستبانة بصورتها الأولية عن طريق صياغة فقراتها بالاعتماد على مراجع متنوعة من وكتب وأبحاث علمية متعلقة بموضوع الدراسة.

4. عرض الباحث أداة دراسته على عدد من المحكمين من ذوي الخبرة والاختصاص في مجال التعليم والبحث العلمي وتمت مناقشة غالبيتهم بموضوعية للتحقق من صدقها، حيث تم إجراء التعديلات المناسبة من حذف وإضافة وتعديل على ضوء آرائهم وتعديلاتهم.

5. حدد الباحث الرقعة الجغرافية التي ستطبق فيها دراسته وهي منطقة طوباس.

6. وزع الباحث الإستبانات على عينة الدراسة وتم استرداد الإستبانات من أفراد عينة الدراسة.

7. أدخل الباحث بنفسه البيانات على جهاز الحاسوب وعلى برنامج الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) من أجل معالجتها إحصائياً لاستخراج النتائج.

1.8.4 متغيرات الدراسة

لقد تناولت هذه الدراسة المتغيرات التالية:

(1) المتغيرات المستقلة وهي:

- متغير الدخل وله خمسة مستويات هي: (دون 1000 شيكل, 1000-1500 شيكل, 1501-2000 شيكل-2001- 2500 شيكل, 2500 شيكل)
- متغير عدد أفراد الأسرة ولها أربعة مستويات هي: (2 فرد, 3-5أفراد، 6-9 أفراد, 10 أفراد فأكثر)
- متغير مكان الإقامة وله ثلاثة مستويات هي: (مدينة, وبلدة, وقرية)
- متغير المستوى التعليمي وله ستة مستويات هي (لا يقرأ ولا يكتب, وتعليم أساسي, وتعليم ثانوي, وكلية مجتمع, وتعليم جامعي, ودراسات عليا)
- متغير نوع السلطة المحلية وله ثلاثة مستويات (بلدية, ومجلس قروي, ولجنة مشاريع)

(2) المتغيرات التابعة

تتمثل المتغيرات التابعة في هذه الدراسة بواقع وإمكانيات التنمية المستدامة للمجتمعات المحلية في منطقة الدراسة.

2.8.4 المعالجة الإحصائية

بعد جمع الإستبانات من عينة الدراسة قام الباحث بتفريغ استجابات أفراد العينة وإدخالها إلى الحاسب الآلي، إذ تم معالجتها باستخدام برمجية الـ (SPSS) بهدف الحصول على معالجات إحصائية وصفية دقيقة لتلك البيانات المتوفرة لذلك بعد تحويل استجابات أفراد العينة على السلم الخماسي إلى درجات خام.

الفصل الخامس

تحليل واقع التنمية المستدامة في منطقة الدراسة

1.5 مقدمة

2.5 تحليل مجالات التنمية في المنطقة

1.2.5 التنمية الاجتماعية

2.2.5 التنمية الاقتصادية

3.2.5 التنمية البيئية

3.5 العوامل المؤثرة على التنمية في منطقة الدراسة

الفصل الخامس

تحليل واقع التنمية المستدامة

1.5 مقدمة

في ضوء أهداف الدراسة سيتم في هذا الفصل تحليل واقع التنمية المستدامة في منطقة الدراسة من خلال تحليل نتائج الاستبيانة والإجابة عن سؤال الدراسة الرئيسي واختبار الفرضيات.

كما هدفت التعرف على العوامل المؤثرة (متغيرات الدراسة) على التنمية في المنطقة.

2.5 تحليل مجالات التنمية في منطقة الدراسة:

يمكن التعرف على مجالات التنمية في منطقة الدراسة من خلال الإجابة على السؤال الرئيسي للدراسة، " ما هو واقع وإمكانيات التنمية المستدامة للمجتمعات المحلية في منطقة طوباس؟"، والذي تم طرحه في الإستبانة, وتم الحصول على إجابات من العينة. واعتمد الباحث المستويات الآتية لتقدير مدى توفر مجالات التنمية المختلفة:

1. (100%−80%) كبيرة جداً
2. (79.9%−60%) كبيرة
3. (59.9%−40%) متوسطة
4. (39.9%−20%) قليلة
5. (أقل من 20%) قليلة جداً

1. التنمية الاجتماعية:

عمد الباحث في سبيل قياس مدى توفر التنمية الاجتماعية في منطقة الدراسة إلى إعتماد مجموعة من المؤشرات الأساسية التي تتعلق بالسكن ووسائل المواصلات والخدمات الصحية

والخدمات العامة وما يتفرع عن هذه المؤشرات من مؤشرات فرعيـــة ذات صـــلة بموضــــوع الدراسة وقد جاءت النتائج خلال الدراسة المسحية على النحو التالي:-

جدول رقم (19) مجالات التنمية الاجتماعية المتوفرة في المنطقة

الرقم	مجالات التنمية الاجتماعية	تحليل النتائج	
		النسبة المئوية	مدى توفر المجالات
.1	البيوت المأهولة مزودة بمصدر مأمون للإضاءة	78.8	كبيرة
.2	ظاهرة الأمية آخذة بالتناقص	77.6	كبيرة
.3	معظم المساكن المأهولة ملك لقاطنيها	75.2	كبيرة
.4	وسائل النقل العمومي متاحة لكل المناطق السكنية	74.4	كبيرة
.5	البيـــــوت المأهولـــــة تتـــــوفر فيهـــــا المرافـــــق الصـــــحية الأساسية(مرحاض,وحمام,وصرف صحي,ومطبخ,...)	66	كبيرة
.6	نسبة الإنفاق على السكن إلى جملة النفقات الأخرى ملائمة ومقبولة	63	كبيرة
.7	ظاهرة التسرب من المدارس آخذة بالتناقص	59	كبيرة
.8	هناك طريق تصل إلى كل بيت	58.6	متوسطة
.9	المشافي والمراكز الصحية اللازمة متوفرة	57.8	متوسطة
.10	المساحات بين البيوت كافية , وظاهرة الازدحام معدومة	57.6	متوسطة
.11	البيوت المأهولة مزودة بالمياه النقية	57.4	متوسطة
.12	الدخل المتاح يوفر الحاجات الأساسية الضرورية	57	متوسطة
.13	الجمعيات الثقافية والنوادي الرياضية متوفرة	53.2	متوسطة
.14	التأمين الصحي متاح ومتوفر	51.8	متوسطة
.15	البيوت المأهولة صالحة للسكن البشري	49	متوسطة
.16	تنتشر أشكال التعليم غير النظامي مثل (الدورات, والـــورش, والنـــدوات, والمحاضرات...الخ)	48.4	متوسطة
.17	مساحة البيوت المأهولة كافية , ونسبة إشغال الغرف هي نسبة ملائمة	45.4	متوسطة
.18	التأمين الصحي شامل للخدمات الصحية كافة	45.2	متوسطة
.19	الأطباء والتخصصات الطبية الكافية متوفرة	44.6	متوسطة
.20	استخدام الأطفال في العمل "عمالة الأطفال" آخذة بالتناقص	42.8	متوسطة
.21	المتزوجون الجدد يستطيعون الحصول على بيوت مســـتقلة لبـــدء الحيـــاة الزوجية	42	متوسطة
.22	مراكز تأهيل المعاقين وخدماتها متوفرة	38	قليلة
.23	يوجد مدارس لذوي الاحتياجات الخاصة	37.8	قليلة

تحليل النتائج		مجالات التنمية الاجتماعية	الرقم
مدى توفر المجالات	النسبة المئوية		
قليلة	36.4	المراكز الثقافية متوفرة(مكتبة عامة, ومسارح , ومتاحف,......)	.24
قليلة	30.4	هنالك عدالة في توزيع الخدمات العامة على المناطق الجغرافية المختلفة	.25
قليلة	30.4	هناك درجة مقبولة من الأمن والسلم الاجتماعي	.26
قليلة	26.4	الدخل المتاح يوفر رفاهية كافية للأسرة	.27
قليلة	23.4	البيوت المخصصة للعجزة والأيتام متوفرة بشكل كاف	.28
متوسطة	%51	المجال الكلي	

يتضح من نتائج جدول رقم (19) درجة توفر مجالات التنمية الاجتماعية بشكل عام في منطقة الدراسة بلغت (51%)، أي أنها تتوفر بدرجة متوسطة.

وبشكل تفصيلي يمكن توضيح مدى توفر مجالات التنمية الاجتماعية في منطقة الدراسة في ضوء إجابات عينة الدراسة كما يلي:

1. يتضح من خلال استعراض بيانات الجدول السابق أن البيوت المأهولة مزودة بمصدر مأمون للإضاءة، وقد كانت درجة الموافقة والتأييد لهذا المجال بدرجة كبيرة (**78.8%**) من أفراد عينة الدراسة.

وهذا ناتج عن أن هنالك فهما ومشاهدة من قبل أفراد العينة من أفراد المجتمع المحلي بما يتوفر لديهم داخل بيوتهم من مصادر للإضاءة ذات درجة عالية من الأمان حيث أن هنالك اهتماما كبيرا من قبل منطقة الدراسة في العمل على توفير مصادر الطاقة من الكهرباء من خلال الاشتراك بالكهرباء القطرية, بالإضافة إلى ذلك فإن هذه المصادر الخاصة بالكهرباء شجعت الكثيرين من أبناء المناطق من أجل القيام بالكثير من الأعمال والمصانع والحرف ذات الطابع التنموي والتي تعتمد بشكل رئيسي على الكهرباء.

2. يتضح من خلال استعراض بيانات الجدول السابق أن ظاهرة الأمية آخذة بالتناقص وقد كانت درجة الموافقة والتأييد لهذا المجال بدرجة كبيرة (77.6%) من أفراد عينة الدراسة.

وذلك لأن هنالك إدراكا من قبل الكثيرين من أفراد عينة الدراسة حول الانخفاض الكبيـــر فـــي مستويات الأمية في هذه المنطقة وذلك يرجع إلى العديد من العوامل والمـــؤثرات والتـــي منهـــا الإدراك الكبير من قبل الأهالي بضرورة تعليم الأبناء لما له من تـــأثير كبيـــر وإيجـــابي علـــى مستقبلهم المهني والعملي، بالإضافة إلى اهتمام الكثير من المؤسسات بالعمل على عقـــد نـــدوات ودورات تساعد في العمل على محو الأمية, كما أن هنالك دورا كبيرا لوزارة التربية والتعليم في عملية توفير المباني المدرسية والكادر التعليمي المؤهل في مجال التعليم، حيث أن هذه الأمـــور مجتمعة عملت على الحد من ظاهرة الأمية في منطقة الدراسة.

3. ويتضح من خلال استعراض بيانات الجدول السابق أن معظم المساكن المأهولة ملك لقاطنيها وقد كانت درجة الموافقة والتأييد لهذا المجال بدرجة كبيرة (75.2%)، من أفراد عينة الدراسة. ونتج ذلك عن إدراك وفهم الكثيرين من أفراد عينة الدراسة حول طبيعة المساكن الخاصة بهـــم حيث أن معظم هذه المساكن هي مملوكة بشكل كامل لهم، ولعل ذلك ناتج عن طبيعـــة منطقـــة الدراسة التي قد لا تتوفر فيها الكثير من العمارات السكنية وبالتالي يجبر الأشخاص على القيـــام ببناء بيوت مستقلة مملوكة بشكل شخصي, بالإضافة إلى أنه قد يكون لدى الكثير من أبناء تلـــك المنطقة أوضاع اقتصادية جيدة تؤهلهم في امتلاك هذه المساكن داخل قطع الأراضي الخاصـــة بهم.

4. ويتضح من خلال استعراض بيانات الجدول السابق أن وسائل النقل العمومي متاحـــة لكـــل المناطق السكنية، وقد كانت درجة الموافقة والتأييد لهذا المجال بدرجة كبيـــرة (74.4%) مـــن أفراد عينة الدراسة.

وهذا ناتج عن أن أفراد العينة لديهم مستويات متنوعة وعالية حول طبيعة ومدى تـــوفر وســـائل النقل العمومي في جميع المناطق السكنية في منطقة الدراسة حيث أن هنالك الكثير من وســـائل النقل والمواصلات التي وفرتها وزارة النقل والمواصلات من أجل العمل على خدمة خطوط هذه المناطق والتي تسهل على المواطنين التنقل والتواصل مع المناطق الأخرى, حيث أن ذلك عمل على تشجيع وتنمية الكثير من القطاعات داخل المجتمع المحلي.

5. ويتضح من خلال استعراض بيانات الجدول السابق أن البيوت المأهولة تتوفر فيها المرافق الصحية الأساسية، وقد كانت درجة الموافقة والتأييد لهذا المجال بدرجة كبيرة (66%) من أفراد عينة الدراسة.

وذلك بسبب أن المجتمع المحلي في منطقة الدراسة لديهم مستويات عالية من الفهم والوعي حول الأهمية الناتجة عن توفر مثل هذه المرافق الصحية الأساسية داخل البيوت، حيث أنها تعمل على تسهيل أداء الخدمات للساكنين في تلك البيوت، بالإضافة إلى أنه أصبح لدى أفراد المجتمع المحلي الوعي حول الآثار الناتجة عن توفر هذه الخدمات والتي تحافظ على الصحة والسلامة العامة الخاصة بهم، حيث أنه كان هنالك تأثير كبير في مجال التوعية والإرشاد المقدم من قبل العديد من المؤسسات والجمعيات الأهلية والرسمية في مجال التوعية تجاه الصحة والسلامة العامة وسبل مكافحة الأمراض في تلك المناطق.

6. ويتضح من خلال بيانات الجدول السابق أن نسبة الإنفاق على السكن إلى جملة النفقات الأخرى ملائمة ومقبولة، وقد كانت درجة الموافقة والتأييد لهذا المجال بدرجة كبيرة (63%) من أفراد عينة الدراسة.

وهذا ناتج عن أن أفراد عينة الدراسة لديهم موازنة نحو عملية الإنفاق على السكن بالنسبة إلى جملة الإنفاقات الأخرى الخاصة بحياتهم المعيشة، حيث أن أفراد العينة في تلك المنطقة يطمحون بالحصول على أبنية ذات مستويات جيدة ومناسبة من حيث الاحتياجات الضرورية والتكلفة الإجمالية والتي لا تشكل عبئا كبيرا عليهم.

7. ويتضح من خلال استعراض بيانات الجدول السابق أن ظاهرة التسرب من المدارس آخذة بالتناقص، وقد كانت درجة الموافقة والتأييد لهذا المجال بدرجة كبيرة (59%) من أفراد عينة الدراسة.

وذلك ناتج عن أن أفراد المجتمع المحلي لديهم مستويات متنوعة من الوعي والفهم حول حجم النقص في عمليات التسرب المدرسي، من المدارس حيث أن هنالك رعاية ومتابعة من قبل

الأهالي من أجل جعل أبنائهم أكثر انضباطا في العملية التعليمية التي تؤهلهم في المستقبل بالإضافة إلى أن الاحتياجات المادية الخاصة بطالب المدرسة لا تشكل عبئا كبيرا على الأهالي الأمر الذي عزز من عملية الانتظام في التعليم، كما وانه يوجد دور كبير لدور الهيئة الإدارية والتعليمية الخاصة بالمدارس في عملية الحد من هذه الظاهرة.

8. ويتضح من خلال استعراض بيانات الجدول السابق أن هناك طريقا إلى كل بيت، وقد كانت درجة الموافقة والتأييد لهذا المجال بدرجة متوسطة (58.6%) من أفراد عينة الدراسة.

ولعل ذلك ناتج عن أن أفراد المجتمع المحلي لديهم مستويات من الفهم والملاحظة بدرجة متوسطة حول مدى توفر طرق تصل إلى جميع البيوت في منطقة الدراسة، ولعل ذلك ناتج عن أن هنالك نقصا في نسبة هذه الخدمات المقدمة من قبل الهيئات البلدية والمحلية والقروية في منطقة الدراسة وهذا ناتج عن طبيعة تلك المناطق والتوسع الكبير في امتداد هذه المناطق الأمر الذي قد يشكل صعوبة في العمل بشكل دائم على توفير واستصلاح الطرق لجميع البيوت في منطقة الدراسة.

9. ويتضح من خلال استعراض بيانات الجدول السابق أن المشافي والمراكز الصحية اللازمة متوفرة، وقد كانت درجة الموافقة والتأييد لهذا المجال بدرجة متوسطة (57.8%) من أفراد عينة الدراسة.

وهذا ناتج عن أن أفراد المجتمع المحلي لديهم مستويات من الفهم والملاحظة بدرجة متوسطة حول مدى توفر المشافي والمراكز الصحية اللازمة لخدمة هذه المناطق، حيث أنه يتم العمل على بناء العديد من المؤسسات والمراكز الصحية من قبل الهيئات المحلية من خلال الحصول على مشاريع الدعم ألمقدمة لهم، والتي من شأنها تلبية احتياجات المواطنين، وهذه المراكز الصحية قد تكون في بعض القرى والبلدات متوفرة، ولكن ليس بشكل يضمن تلقي الخدمة بدرجة سهلة وقريبة من المواطنين.

10. ويتضح من خلال استعراض بيانات الجدول السابق أن المساحات بين البيوت كافية، وظاهرة الازدحام معدومة، وقد كانت درجة الموافقة والتأييد لهذا المجال بدرجة متوسطة (57.6%) من أفراد عينة الدراسة.

ولعل ذلك ناتج عن أن أفراد المجتمع المحلي لديهم مستويات من الفهم والملاحظة حول طبيعة المناطق السكنية الخاصة بهم ومدى توفر المساحات الفاصلة بين البيوت, حيث أن هنالك تنوعا في تلك المساحات والأبنية، وذلك يرجع إلى طبيعة المكان، ومدى توفر مساحة إضافية يمكن استغلالها من أجل توفر تلك المساحات.

11. ويتضح من خلال استعراض بيانات الجدول السابق أن البيوت المأهولة مزودة بالمياه النقية، وقد كانت درجة الموافقة والتأييد لهذا المجال بدرجة متوسطة (57.4%) من أفراد عينة الدراسة.

وذلك لأن أفراد المجتمع المحلي لديهم مستويات من الفهم والملاحظة حول مدى توفر المياه النقية في البيوت المأهولة بالسكان حيث انه وفي مدينة طوباس تتوفر مياه نقية تكون موصولة لجميع البيوت، حيث أنها تقوم على توفيرها المجالس المحلية والبلدية، أما بالنسبة لبعض القرى فإن شبكات المياه تكون محدودة في التوصيل لهذه البيوت، حيث أن ذلك ناتج عن طبيعة المشاريع المنفذة ودرجة اهتمام المجالس المحلية في توفير مثل هذه الخدمات.

12. ويتضح من خلال استعراض بيانات الجدول السابق أن الدخل المتاح يوفر الحاجات الأساسية الضرورية، وقد كانت درجة الموافقة والتأييد لهذا المجال بدرجة متوسطة (57%) من أفراد عينة الدراسة

وذلك لأن أفراد المجتمع المحلي لديهم مستويات من الفهم والملاحظة حول مدى كفاية الدخل المتاح في توفير الاحتياجات الضرورية والأساسية لأفراد المجتمع المحلي، وهذا نابع عن طبيعة توفر مصدر الدخل، حيث أن منطقة الدراسة تعتمد بشكل أساسي على الدخل الناتج من الزراعة، والذي تؤثر عليه الكثير من الأمور والعوامل البشرية والطبيعية والتي تسبب التذبذب

في مستوياته في كثير من الأحيان الأمر الذي قد يشكل صعوبة على بعض الأسر في توفير هذه الاحتياجات الأساسية الخاصة بهم.

13. ويتضح من خلال استعراض بيانات الجدول السابق أن الجمعيات الثقافية والنوادي الرياضية متوفرة، وقد كانت درجة الموافقة والتأييد لهذا المجال بدرجة متوسطة (53.2%) من أفراد عينة الدراسة

ولعل ذلك ناتج عن أن أفراد المجتمع المحلي لديهم مستويات متنوعة من الاطلاع تجاه الدرجة التي تتوفر فيها الجمعيات الثقافية والنوادي الرياضية في تلك المناطق، حيث أنها تتوفر في بعض الأماكن في منطقة الدراسة وتنعدم في البعض الآخر، وهذا ناتج عن طبيعة البيئة الاجتماعية التي تهتم بتوفير مثل هذه الأمور في مناطق سكنها والتي يمكن استغلالها في توفير العديد من النشاطات الاجتماعية والثقافية التي من شأنها خدمة المنطقة المحلية, كما أنه يوجد عامل آخر في عملية توفر مثل هذه المؤسسات والجمعيات ألا وهو مدى تقديم هذه المشاريع من قبل المؤسسات الداعمة والمانحة والتي تعمل على تقديم برامج تنموية خاصة بمختلف المناطق بالإضافة إلى درجة اهتمام ومتابعة أعضاء المجالس البلدية والقروية في منطقة الدراسة في عملية الحصول على هذه المشاريع التنموية لمنطقتهم.

14. ويتضح من خلال استعراض بيانات الجدول السابق أن التأمين الصحي متاح ومتوفر، وقد كانت درجة الموافقة والتأييد لهذا المجال بدرجة متوسطة (51.8%) من أفراد عينة الدراسة.

ولعل ذلك ناتج عن أن أفراد المجتمع المحلي لديهم مستويات من الفهم والملاحظة حول درجة توفر التأمين الصحي المتاح والخاص بهم، حيث أن هذا التأمين المقدم من دائرة الصحة لديه معايير خاصة يجب توفرها بالشخص، بالإضافة إلى ضرورة الانتظام في دفع رسوم التأمين الرسمية, حيث أن توفر التأمين لدى أفراد المجتمع المحلي يعمل على توفير العناية لهم من الأمراض والمشاكل الصحية التي قد تصيبهم.

15. ويتضح من خلال استعراض بيانات الجدول السابق أن البيوت المأهولة صالحة للسكن البشري، وقد كانت درجة الموافقة والتأييد لهذا المجال بدرجة متوسطة (49%) من أفراد عينة الدراسة.

وهذا ناتج عن أن أفراد المجتمع المحلي لديهم مستويات من الفهم والملاحظة حول طبيعة البيوت الخاصة بهم ومدى ملائمتها للسكن البشري، حيث أن هذه البيوت كانت في مجملها ذات درجة جيدة إلا أنه وفي بعض المناطق قد تؤثر طبيعة المعيشة ومستويات الدخل الخاصة بالأفراد على نمط هذه البيوت ومدى توفر الخدمات الأساسية بها.

16. ويتضح من خلال استعراض بيانات الجدول السابق أنه تنتشر أشكال التعليم غير النظامي مثل(الدورات، والورش، والندوات، والمحاضرات...الخ)، وقد كانت درجة الموافقة والتأييد لهذا المجال بدرجة متوسطة (48.4%) من أفراد عينة الدراسة.

وذلك ناتج عن أن أفراد المجتمع المحلي لديهم مستويات من الإدراك والمشاهدة حول مدى انتشار أشكال التعليم غير النظامي مثل الدورات والندوات والورش والمحاضرات التي تقوم على توفيرها الجمعيات والمؤسسات الحكومية والأهلية، لما لهذا التعليم غير النظامي من تأثير كبير ومباشر على عملية تنمية المجتمع المحلي وتوعيته وإرشاده نحو العديد من الأمور المتعلقة بواقع الحياة الشخصية.

17. ويتضح من خلال استعراض بيانات الجدول السابق أن مساحة البيوت المأهولة كافية، ونسبة إشغال الغرف هي نسبة ملائمة، وقد كانت درجة الموافقة والتأييد لهذا المجال بدرجة متوسطة (45.4%) من أفراد عينة الدراسة.

وذلك ناتج عن أن أفراد المجتمع المحلي لديهم مستويات من المعرفة حول مدى توفر المساحة داخل البيوت ومدى ملائمتها للسكن حيث أن هذه البيوت تكون وفي بعض الأحيان مناسبة من حيث عدد الغرف مع عدد الأفراد داخل البيت، وأن ذلك يرتبط بمدى توفر المقدرة المادية للفرد في توفير مسكن يتسع بشكل مناسب مع المتواجدين فيه.

18. ويتضح من خلال استعراض بيانات الجدول السابق أن التأمين الصحي شـــامل للخـــدمات الصحية كافة، وقد كانت درجة الموافقة والتأييد لهذا المجال بدرجة متوسطة(45.2%) من أفراد عينة الدراسة.

وذلك لأن أفراد المجتمع المحلي لديهم مستويات من المعرفة حول مدى الغطـــاء التـــي تـــوفره خدمات التأمين الصحي لهم، حيث أن هنالك تباينا في مستويات الخدمة المقدمة من قبل التـــأمين لأفراد المجتمع وهذا يرتبط بطبيعة وشروط وتكلفة التأمين الخاصة بالفرد.

19. ويتضح من خلال استعراض بيانات الجدول السابق أن الأطباء والتخصصات الطبية الكافية متوفرة، وقد كانت درجة الموافقة والتأييد لهذا المجال بدرجة متوسطة (44.6%) من أفراد عينة الدراسة.

وذلك لأن أفراد المجتمع المحلي لديهم مستويات متنوعة من المعرفة والاطلاع حول الدرجـــة التي يتوفر فيها الأطباء والتخصصات الطبية، حيث أن هذه الأمور متوفرة بدرجة متوسطة فـــي منطقة الدراسة ولعل ذلك ناتج عن نقص في المعدات والأماكن التي يمكن أن تعمل خلالها هـــذه الطواقم الطبية نتيجة عدم المطالبة بها من قبل الهيئات والمجالس المحلية من قبل وزارة الصحة والأشغال التي يمكن أن تعمل على توفير العيادات والمراكز الصحية من أجـــل تســـهيل عمـــل الطواقم الطبية المختلفة.

20. ويتضح من خلال استعراض بيانات الجدول السابق أن استخدام الأطفال في العمل " عمالة الأطفال" آخذة بالتناقص، وقد كانت درجة الموافقة والتأييـــد لهـــذا المجـــال بدرجـــة متوســـطة (42.8%) من أفراد عينة الدراسة.

ولعل ذلك ناتج عن أن أفراد المجتمع المحلي لديهم مستويات من المعرفة حول درجة الاستخدام الخاصة بالأطفال في العمالة المحلية حيث أن هنالك تناقصا ملحوظا على هذا الجانـــب نتيجـــة التزام الأطفال في الدراسة، بالإضافة إلى وعي الأهل باستبعاد الأطفال عن العمالة وإعطـــائهم فرصة لعيش مرحلة الطفولة، إلا أن هنالك قسما من الأطفال تواجه أسرهم مشاكل كبيـــرة فـــي

العمل والإنتاج وتوفير مصدر الرزق الأمر الذي يدفع بهم نحو مساعدتهم في العمل سواء أكان عملا خارجيا أو عملا مع الأسرة في المجال الزراعي.

21. ويتضح من خلال استعراض بيانات الجدول السابق أن المتزوجين الجدد يستطيعون الحصول على بيوت مستقلة لبدء الحياة الزوجية، وقد كانت درجة الموافقة والتأييد لهذا المجال بدرجة متوسطة (42%) من أفراد عينة الدراسة.

ولعل ذلك ناتج عن أن أفراد المجتمع المحلي لديهم مستويات من الملاحظة حول مدى قدرة المتزوجين الجدد على الحصول على بيوت مستقلة لبدء الحياة الزوجية، وأن ذلك يرتبط بالعديد من الأمور الخاصة بالزوج والتي تتعلق بالدرجة الأولى بالوضع المادي الخاص به ومدى توفر العمل لديه، بالإضافة إلى طبيعة العادات والتقاليد الخاصة بالأسرة التي تفضل إبقاء الابن المتزوج داخل الأسرة النووية المصغرة.

22. ويتضح من خلال استعراض بيانات الجدول السابق أن مراكز تأهيل المعاقين وخدماتها متوفرة، وقد كانت درجة الموافقة والتأييد لهذا المجال بدرجة قليلة (38%) من أفراد عينة الدراسة.

وذلك بسبب أن أفراد المجتمع المحلي لديهم مستويات من المعرفة حول الدرجة التي تتوفر فيها مراكز تأهيل المعاقين في منطقة الدراسة، حيث أن هذه الخدمات متوفرة ولكن ضمن درجة قليلة وهذا ناتج عن درجة الحاجة لهذه المراكز، ومدى التواجد لهؤلاء المعاقين، ومدى توفر الكادر الطبي الذي يمكنه التعامل مع المعاقين.

23. ويتضح من خلال استعراض بيانات الجدول السابق أنه يوجد مدارس لذوي الاحتياجات الخاصة، وقد كانت درجة الموافقة والتأييد لهذا المجال بدرجة قليلة (37.8%) من أفراد عينة الدراسة.

وذلك لأن أفراد المجتمع المحلي لديهم مستويات من المعرفة حول درجة توفر المدارس الخاصة بذوي الاحتياجات الخاصة، حيث أن هنالك عدم كفاية في هذه المدارس والكوادر

المؤهلة لخدمة هذه الفئة من المجتمع، وذلك بسبب عدم حـــرص واهتمـــام الجهـــات الرســـمية والمحلية في منطقة الدراسة على إنشاء المدارس والبرامج الخاصة بالمعاقين لتدريبهم وتعلـــيمهم من أجل تلبية الاحتياجات التنموية في المنطقة.

24. ويتضح من خلال استعراض بيانات الجدول السابق أن المراكز الثقافيـــة متـــوفرة(مكتبـــة عامة، ومسارح، ومتاحف،...الخ)، وقد كانت درجة الموافقة والتأييد لهذا المجال بدرجـــة قليلـــة (36.4%) من أفراد عينة الدراسة.

وذلك لأن أفراد المجتمع المحلي لديهم مستويات من المعرفة حول طبيعة توفر المراكز الثقافيـــة في منطقة الدراسة، حيث أن هنالك نقصا كبيرا في توفر هذه الخدمات لأفراد المجتمـــع نتيجـــة عدم الاهتمام من قبل الهيئات الرسمية في العمل على إنشائها كما أن توفرها يرتبط بدرجة كبيرة بمدى توفر المشاريع التنموية المقدمة من قبل الهيئات الدولية الداعمة لقطـــاع التنميـــة داخـــل المجتمع.

25. ويتضح من خلال استعراض بيانات الجدول السابق أن هناك عدالة في توزيـــع الخـــدمات العامة على المناطق الجغرافية، وقد كانت درجة الموافقة والتأييد لهذا المجـــال بدرجـــة قليلـــة (30.4%) من أفراد عينة الدراسة.

ولعل ذلك ناتج عن أن أفراد المجتمع المحلي لديهم مستويات من المعرفة والاطلاع حول مـــدى توفر العدالة في عملية توزيع الخدمات العامة على المناطق الجغرافية في منطقة الدراسة، حيث أن هنالك انحيازا في جلب بعض الخدمات ذات الأهمية الكبيرة وتركيزها في منـــاطق محـــددة وحرمان الكثير من المناطق لأبسط الخدمات الأساسية.

26. ويتضح من خلال استعراض بيانات الجدول السابق أن هناك درجة مقبولـــة مـــن الأمـــن والسلم الاجتماعي، وقد كانت درجة الموافقة والتأييد لهذه الفقرة بدرجة قليلة (30.4%) من أفراد عينة الدراسة.

وذلك لأن أفراد المجتمع المحلي لديهم مستويات من المعرفة حول مدى تـوفر الأمـن والسـلم الاجتماعي في منطقة الدراسة، وأن هنالك الكثير من العوامل والمسببات التي تؤثر بدرجة كبيرة على توفر درجة من الأمن والسلم الاجتماعي،كالفلتان الأمني، وعدم فرض سيادة القانون،الـذي أصبح يهدد النسيج الاجتماعي.

27. ويتضح من خلال استعراض بيانات الجدول السابق أن الدخل المتاح يوفر رفاهيـة كافيـة للأسرة، وقد كانت درجة الموافقة والتأييد لهذا المجال بدرجة قليلة (26.4%) من أفـراد عينـة الدراسة.

وذلك لأن أفراد المجتمع المحلي لديهم مستويات من المعرفة حول مدى الإمكانية التي يوفرهـا الدخل المتاح للمجتمع في توفير الرفاهية للأسر، حيث أن هنالك مستويات محدودة من الدخل قد لا توفر الكثير من الرفاهية لأبناء المجتمع المحلي في منطقة الدراسة نتيجة محدودية الموارد.

28. ويتضح من خلال استعراض بيانات الجدول السابق أن البيوت المخصصة للعجزة والأيتام متوفرة بشكل كاف، وقد كانت درجة الموافقة والتأييد لهذا المجال بدرجة قليلة (23.4%) مـن أفراد عينة الدراسة.

ولعل ذلك ناتج عن أن أفراد المجتمع المحلي لديهم مستويات متنوعة من الفهم والإدراك حـول مدى توفر البيوت المخصصة للعجزة في منطقة الدراسة، حيث أن هنالك شـبه انعـدام لهـذه المراكز، وذلك نتيجة العادات والتقاليد التي تفرض على الأسرة بكفالة رعايـة العجـزة داخـل المنزل، وعدم التوجه بهم نحو هذه المراكز التي قد تسبب العار بالأسرة فيما إذا قامت بذلك.

29. ويتضح من خلال استعراض بيانات الجدول السابق أن المجال الكلي فـي مجـال التنميـة الاجتماعية، قد كانت درجة الموافقة والتأييد لهذا المجال بدرجة متوسطة (51%) من أفراد عينة الدراسة.

وذلك ناتج عن أن أفراد المجتمع المحلي لديهم مستويات من المعرفة حول درجة توفر التنمية الاجتماعية في منطقة الدراسة، حيث أن هنالك العديد من الأمور والأسباب المؤثرة على نمط وطبيعة التنمية الاجتماعية في منطقة الدراسة.

2. التنمية الإقتصادية:

عمد الباحث في سبيل قياس مدى توفر التنمية الاقتصادية في منطقة الدراسة إلى إعتماد مجموعة من المؤشرات الأساسية التي تتعلق بالمجالات الزراعية والبنية الاقتصادية المحلية، وما يتفرع عن هذه المؤشرات من مؤشرات فرعية ذات صلة بموضوع البحث، وقد جاءت النتائج خلال الدراسة المسحية على النحو التالي:-

جدول رقم (20) مجالات التنمية الاقتصادية المتوفرة في المنطقة

الرقم	مجالات التنمية الاقتصادية	تحليل النتائج	
		النسبة المئوية	مدى توفر الخدمات
.1	تنتشر أشكال الزراعة الحديثة مقابل التخلي عن الزراعة التقليدية	%75.8	كبيرة
.2	تنتشر ظاهرة استصلاح الأراضي الزراعية	%73	كبيرة
.3	هناك تطور ملحوظ في تربية الطيور والمواشي في مزارع خاصة	%72.4	كبيرة
.4	التعليم الجامعي يلبي الاحتياجات الحقيقية للمجتمع المحلي من الخبرات والتخصصات	%60.8	كبيرة
.5	بعد المدارس عن السكن ملائم من ناحية نفقات المواصلات	%60	كبيرة
.6	تتوفر شبكة تسويقية فعالة(مجمعات تجارية, وكلاء وموزعون , وأسواق تجارية...)	%56.6	متوسطة
.7	تتوفر بيئة إقتصادية مناسبة لإنشاء مشاريع واستثمارات جديدة(طرق, وماء, وكهرباء,ومحلات صرافة , وبنوك تجارية, وأجهزة أمنية مؤهلة,...الخ)	%56.4	متوسطة
.8	هناك تطور ملحوظ في المجال الصناعي(صناعات غذائية, ونسيجية, الخ)	%56	متوسطة
.9	التعليم الجامعي يشمل الكثير من التخصصات المطلوبة في سوق العمل المحلي	%50.2	متوسطة
.10	بعد الجامعات عن السكن ملائم من ناحية نفقات المواصلات	%47.2	متوسطة
.11	ظاهرة التعليم الخارجي " خارج الوطن " آخذة بالتناقص	%45.6	متوسطة

الرقم	مجالات التنمية الاقتصادية	تحليل النتائج	
		النسبة المئوية	مدى توفر الخدمات
12.	سوق العمل المحلي يوفر فرص عمل كافية للعاطلين عن العمل	%38.8	قليلة
13.	الحاجة إلى الإقتراض تتناقص مع الزمن	%37.6	قليلة
14.	ظاهرة الدروس الخصوصية آخذة بالتناقص	%28.2	قليلة
15.	تكاليف المواصلات والإتصالات آخذة بالتناقص	%27.8	قليلة
16.	الدخل المتاح يتيح هامشاً من التوفير للمستقبل	%26	قليلة
الدرجة الكلية		%50.8	متوسطة

يتضح من نتائج جدول رقم (20) درجة توفر مجالات التنمية الإقتصادية بشكل عام في منطقة الدراسة بلغت (%50.8) أي أنها تتوفر بدرجة متوسطة.

وبشكل تفصيلي يمكن توضيح مدى توفر مجالات التنمية الإقتصادية في منطقة الدراسة في ضوء إجابات عينة الدراسة كما يلي:

1. يتضح من خلال استعراض بيانات الجدول السابق أن انتشار أشكال الزراعة الحديثة مقابل التخلي عن الزراعة التقليدية، قد كانت درجة الموافقة والتأييد لهذا المجال بدرجة كبيرة (%75.8) من أفراد عينة الدراسة.

ولعل ذلك ناتج عن أن هذه الزراعة الحديثة والكثيفة يمكن لها أن توفر مستويات إنتاج عالية الأمر الذي يعمل على زيادة مستويات الدخل الخاص بأفراد المجتمع المحلي الذين يعتمدون في حياتهم المعيشية على الزراعة ويعمل على تنمية طبيعة الحياة الخاصة بهم ويزيد من رفاهيتهم الخاصة بالإضافة إلى أن المزارعين من خلال هذه الزراعة يمكنهن تجنب مشاكل الزراعة التقليدية وما قد يصيب المنتوجات من الأمراض والآفات الزراعية.

2. ويتضح من خلال استعراض بيانات الجدول السابق أن انتشار ظاهرة استصلاح الأراضي الزراعية، قد كانت درجة الموافقة والتأييد لهذا المجال بدرجة كبيرة (%73) من أفراد عينة الدراسة.

وذلك بسبب أن أفراد المجتمع المحلي لديهم مستويات عالية ومتنوعة من الفهم والملاحظة بدرجة كبيرة حول ظاهرة استصلاح الأراضي الزراعية الوعرة من اجل استخدامها في العملية الزراعية حيث أن السبب في ذلك نتيجة توفر العديد من المشاريع التنموية المقدمة من وزارة الزراعة التي تساهم في دفع جزء كبير مكن تكلفة استصلاح الأراضي الزراعية من_اجل دعم قطاع الزراعة والمزارعين, حيث أن ذلك يعود بنتيجة كبيرة على الاقتصاد المحلي والوطني ويزيد من نسبة الناتج المحلي الإجمالي.

3. ويتضح من خلال استعراض بيانات الجدول السابق أن هناك تطور ملحوظ في تربية الطيور والمواشي في مزارع خاصة، قد كانت درجة الموافقة والتأييد لهذا المجال بدرجة كبيرة حيث أننا نجد أن ما نسبته 72.4% من أفراد عينة الدراسة.

ولعل ذلك ناتج عن أن أفراد المجتمع المحلي لديهم مستويات عالية ومتنوعة من الفهم والملاحظة بدرجة كبيرة حول التوجه الملحوظ نحو تربية الطيور والمواشي في مزارع خاصة ولعل ذلك بسبب رغبة الكثير من أفراد المجتمع المحلي بإيجاد دخل إضافي خاص بهم ويدعم رفاهيتهم الاقتصادية بالإضافة إلى توفر مساحات زراعية كبيرة يمكن الاستفادة منها في تغذية هذه الطيور والمواشي , كما أن هنالك إقبال كبير من قبل المستهلكين تجاه استهلاك اللحوم البيضاء الناتجة عن الطيور التي يتم تربيتها في مزارع خاصة, كما أن هنالك مشاريع اقتصادية تنموية مقدمة من قبل العديد من المؤسسات التنموية العاملة في منطقة الدراسة والتي تخدم القطاع الزراعي والحيواني وتعمل على توفير الإرشاد للمزارعين نحو عملية التربية الخاصة بهذه الطيور والمواشي.

4. ويتضح من خلال استعراض بيانات الجدول السابق أن التعليم الجامعي يلبي الاحتياجات الحقيقية للمجتمع المحلي من الخبرات والتخصصات، قد كانت درجة الموافقة والتأييد لهذا المجال بدرجة كبيرة (60.8%) من أفراد عينة الدراسة.

وذلك ناتج عن أن أفراد المجتمع المحلي لديهم مستويات عالية ومتنوعة من الإدراك والمشاهدة حول مدى قدرة التعليم الجامعي على تلبية الاحتياجات الحقيقية للمجتمع المحلي من الخبرات

والتخصصات التعليمية المختلفة حيث أن هذه الجامعات الموجودة في الوطن تعمل على فتح العديد من التخصصات ذات العلاقة والارتباط باحتياجات المجتمع في مختلف المجالات سواء أكانت اجتماعية أم اقتصادية أم تربوية أو غيرها من العلوم حيث أن خريجي هذه التخصصات المختلفة يعملون ضمن نطاق بيئة المجتمع المحلي الأمر الذي يعمل على تطويره في مختلف المجالات الأمر الذي ينعكس على مستويات رفاهية الفرد ويدعم قطاع التنمية.

5. ويتضح من خلال استعراض بيانات الجدول السابق أن بعد المدارس عن السكن ملائم من ناحية نفقات المواصلات، قد كانت درجة الموافقة والتأييد لهذا المجال بدرجة كبيرة (60%) من أفراد عينة الدراسة.

وهذا ناتج عن أن أفراد المجتمع المحلي لديهم مستويات عالية ومتنوعة من الفهم والملاحظة بدرجة كبيرة حول طبيعة التوزيع الجغرافي لتواجد المدارس ومدى ملائمتها من حيث النفقات الاقتصادية الخاصة بالمواصلات حيث أن هنالك اهتمام كبير من قبل البلديات والمجالس القروية والمحلية في عملية التخطيط لمواقع هذه المدارس بحيث تكون قريبة على التجمعات السكنية وتلبي احتياجات الطلبة وأفراد المجتمع.

6. ويتضح من خلال استعراض بيانات الجدول السابق أن توفر شبكة تسويقية فعالة (مجمعات تجارية، وكلاء وموزعون، أسواق تجارية،...الخ)، قد كانت درجة الموافقة والتأييد لهذا المجال بدرجة متوسطة (56.6%) من أفراد عينة الدراسة.

ولعل ذلك ناتج عن أن أفراد المجتمع المحلي لديهم مستويات متنوعة من المعرفة والاطلاع حول مدى توفر شبكات تسويقية ذات مستويات أداء فعالة حيث انه قد تتوفر في هذه المناطق الكثير من المجمعات التجارية والأسواق التجارية ووكلاء التوزيع حيث أن ذلك يعمل على تسهيل عملية توفير الخدمات الأساسية لأفراد المجتمع ويدعم عملية التنمية التجارية في تلك المناطق ولكننا نجد أن توزيع هذه المرافق والخدمات التجارية يعتمد بالدرجة الأساسية على نمط وطبيعة الحياة الاجتماعية للسكان ومدى الكثافة السكانية في تلك المناطق حيث أن قد تتركز في مناطق وتقل في مناطق أخرى.

7. ويتضح من خلال استعراض بيانات الجدول السابق أن توفر بيئة اقتصادية مناسبة لإنشاء مشاريع واستثمارات جديدة (طرق، مياه، كهرباء، محلات صرافة، بنوك تجارية، أجهزة أمنية مؤهلة،...الخ)، قد كانت درجة الموافقة والتأييد لهذا المجال بدرجة متوسطة (56.4%) من أفراد عينة الدراسة.

ولعل ذلك ناتج عن أن أفراد المجتمع المحلي لديهم مستويات متنوعة من المعرفة والاطلاع حول مدى توفر البيئة الاقتصادية المناسبة الخاصة بعملية إنشاء المشاريع والاستثمارات الجديدة في تلك المناطق حيث أن هذه الخدمات المتعلقة بالطرق والكهرباء والمياه والبنوك والمحلات التجارية تعتمد بالدرجة الأولى بنمط وطبيعة المجالس والبلديات ومدى الأداء الخاص بها في عملية توفير مثل هذه الخدمات بالإضافة إلى احتياج السكان لمثل هذه الخدمات حيث أن توفر مثل هذه الخدمات يعمل على دعم وتنمية البيئة الاقتصادية الخاصة بالمناطق من خلال تنفيذ الكثير من المشاريع الخاصة والمقدمة من قيل المؤسسات والجمعيات والجهات المانحة والتي تهتم بتطوير وتنمية العديد من المناطق.

8. ويتضح من خلال استعراض بيانات الجدول السابق أن هناك تطور ملحوظ في المجال الصناعي (صناعات غذائية، نسيجية،...الخ)، قد كانت درجة الموافقة والتأييد لهذا المجال بدرجة متوسطة (56%) من أفراد عينة الدراسة.

ولعل ذلك ناتج عن أن أفراد المجتمع المحلي لديهم مستويات متنوعة من المعرفة والاطلاع حول مدى التطور الحاصل على القطاع الصناعي في منطقة الدراسة حيث انه قد تم إنشاء بعض الورش والمصانع الحرفية الخاصة بالنجارة والحدادة والنسيج والصناعات الغذائية التي يكون_هدفها بالبداية خدمة المجتمع المحلي والعمل على تنميته من خلال استيعاب الكثير من الأيدي العاملة التي تنمو وتزداد مصادر دخلها الأمر الذي ينتج عنه زيادة رفاهية أفراد المجتمع المحلي في منطقة الدراسة بالإضافة إلى أن هذه الصناعات يتم تصدير قسم كبير منها للمناطق المجاورة الأمر الذي يعمل على زيادة الناتج المحلي الخاص بتلك المناطق ويعمل على ازدهارها.

9. ويتضح من خلال استعراض بيانات الجدول السابق أن التعليم الجامعي يشمل الكثير من التخصصات المطلوبة في سوق العمل المحلي، قد كانت درجة الموافقة والتأييد لهذا المجال بدرجة متوسطة(50.2%) من أفراد عينة الدراسة.

وذلك لأن أفراد المجتمع المحلي لديهم مستويات متنوعة من الإدراك والمعرفة حول مدى طبيعة لتعليم الجامعي ومدى شموليته على العديد من التخصصات التي تلبي احتياجات السوق المحلي من العمال والعمالة حيث أن هنالك اهتمام كبير من قبل الجامعات في عملية دراسة واقع واحتياجات المجتمع المحلي من التخصصات العلمية التي يؤدي توفيرها إلى تحقيق نسب مختلفة من التنمية في تلك المناطق.

10. ويتضح من خلال استعراض بيانات الجدول السابق أن بعد الجامعات عن السكن ملائم من ناحية نفقات المواصلات، قد كانت درجة الموافقة والتأييد لهذه الفقرة بدرجة متوسطة (47.2%) من أفراد عينة الدراسة.

وذلك بسبب أن أفراد المجتمع المحلي لديهم مستويات متنوعة من الإدراك والمعرفة حول مدى البعد الجغرافي بين الجامعات ومكان السكن الخاص بالطلبة حيث انه تتوفر العديد من الجامعات داخل الوطن التي يمكن أن تسهل على الطلبة التواصل مع هذه الجامعات من غير وجود تكلفة عالية من تكاليف المواصلات.

11. ويتضح من خلال استعراض بيانات الجدول السابق أن ظاهرة التعليم الخارجي" خارج الوطن" آخذة بالتناقص، قد كانت درجة الموافقة والتأييد لهذا المجال بدرجة متوسطة (45.6%) من أفراد عينة الدراسة.

ولعل ذلك ناتج عن أن أفراد المجتمع المحلي لديهم مستويات متنوعة من المعرفة والاطلاع حول درجة التناقص الملحوظ في توجه الطلاب نحو التعليم الخارجي ولعل ذلك ناتج عن طبيعة وحجم الجامعات ذات الكفاءة العالية المتواجدة في فلسطين والتي تقوم بتخريج العديد من الكوادر والكفاءات العلمية العالية حيث أن هذه الجامعات تعتمد على الأساليب العلمية في العملية

التعليمية وكما وأنها تعمل على توفير جميع التخصصات المطلوبة والتي يحتاجها السوق المحلي, حيث أننا نلاحظ أن هذا الدور التنموي لهذه الجامعات له أبعاد متشعبة تخص المجتمع في مختلف المناطق في الوطن.

12. ويتضح من خلال استعراض بيانات الجدول السابق أن سوق العمل المحلي يوفر فرص عمل كافية للعاطلين عن العمل، قد كانت درجة الموافقة والتأييد لهذا المجال بدرجة قليلة (38.8%) من أفراد عينة الدراسة.

وذلك لأن أفراد المجتمع المحلي لديهم مستويات متنوعة من المعرفة والإدراك حول مدى قدرة سوق العمل المحلي على توفير فرص عمل كافية للعاطلين عن العمل ولعل ذلك ناتج عن طبيعة العدد الهائل من الخريجين الجامعيين بالإضافة إلى عدم توفر الكثير من المؤسسات في منطقة الدراسة التي يمكنها استيعاب هذه الإعداد من الخريجين بالإضافة إلى عدم وجود الكثير من الحرف والورش الصناعية التشغيلية القادرة على استيعاب العمال العاطلين عن العمل وخصوصاً بعد ما ساد بناء الجدار ومنع دخول العمال إلى إسرائيل الأمر أدى إلى تفاقم ظاهرة البطالة بدرجة مرتفعة في محافظة طوباس ومحافظات الوطن بشكل عام.

13. ويتضح من خلال استعراض بيانات الجدول السابق أن الحاجة إلى الاقتراض تتناقص مع الزمن، قد كانت درجة الموافقة والتأييد لهذا المجال بدرجة قليلة (37.6%) من أفراد عينة الدراسة.

وذلك لأن أفراد المجتمع المحلي لديهم مستويات متنوعة من المعرفة والإدراك حول مدى تناقص الحاجة إلى الاقتراض لدى أفراد المجتمع المحلي في منطقة الدراسة حيث أن أفراد المجتمع المحلي في تلك المناطق لديها احتياجات مزمنة قد لا يستطيعون تلبيتها من غير التوجه نحو الإقراض نتيجة محدودية الموارد الاقتصادية لبعض الأفراد في منطقة الدراسة.

14. ويتضح من خلال استعراض بيانات الجدول السابق أن ظاهرة الدروس الخصوصية آخذة بالتناقص، قد كانت درجة الموافقة والتأييد لهذا المجال بدرجة قليلة (28.2%) من أفراد عينة الدراسة.

وذلك بسبب أن أفراد المجتمع المحلي لديهم مستويات متنوعة من المعرفة والإدراك حول درجة تناقص ظاهرة الدروس الخصوصية حيث أن هنالك اهتمام متزايد من قبل الطلاب من أفراد المجتمع في تلك المناطق من اجل اخذ الدروس الخصوصية من اجل تنمية وتعزيز معارفهم العلمية نتيجة القصور الخاص بهم داخل المدارس في بعض المواد ويرجع هذا القصور للعديد من الأسباب الخاصة بالطالب والمعلم والبيئة المدرسية والأسرة.

15. ويتضح من خلال استعراض بيانات الجدول السابق أن تكاليف المواصلات والاتصالات آخذة بالتناقص، قد كانت درجة الموافقة والتأييد لهذا المجال بدرجة قليلة (27.8%) من أفراد عينة الدراسة.

وذلك بسبب أن أفراد المجتمع المحلي لديهم مستويات متنوعة من الاطلاع حول طبيعة التناقص على تكلفة المواصلات ولعل ذلك بسبب أن تكاليف المواصلات الخاصة بمنطقة الدراسة بشكل خاص والمناطق المحيطة بها بشكل عام هنالك تزايد مطرد في تكلفة المواصلات نتيجة الغلاء الحاصل على ثمن المحروقات وارتفاع أثمان المركبات الخاصة بالنقل.

16. ويتضح من خلال استعراض بيانات الجدول السابق أن الدخل المتاح يتيح هامشا من التوفير للمستقبل، قد كانت درجة الموافقة والتأييد لهذه الفقرة بدرجة قليلة (26%) من أفراد عينة الدراسة.

وذلك ناتج عن أن أفراد المجتمع المحلي لديهم مستويات متنوعة من الاطلاع حول مدى قدرة الدخل المتاح على توفير هامش يمكن استخدامه في التوفير للمستقل ولعل ذلك بسبب محدودية الدخول والوضع الاقتصادي الصعب الذي تعيش به منطقة الدراسة وارتفاع تكاليف المعيشة الخاصة بأفراد المجتمع.

17. ويتضح من خلال استعراض بيانات الجدول السابق أن المجال الكلي في مجال التنمية الإقتصادية، قد كانت درجة الموافقة والتأييد لهذا المجال بدرجة متوسطة (50.8%) من أفراد عينة الدراسة.

ولعل ذلك ناتج عن أن أفراد المجتمع المحلي لديهم مستويات من المعرفة والفهم حول درجة توفر التنمية الاقتصادية في منطقة الدراسة حيث أن هنالك العديد من الأمور والأسباب المؤثرة على نمط وطبيعة التنمية الاقتصادية في منطقة الدراسة.

3. التنمية البيئية:

عمد الباحث في سبيل قياس مدى توفر التنمية البيئية في المنطقة إلى إعتماد مجموعة من المؤشرات الأساسية التي تتعلق في الخدمات الصحية والوقائية والمعايير الصحية وحماية البيئة وما يتفرع عن هذه المؤشرات من مؤشرات فرعية ذات صلة بموضوع الدراسة وقد جاءت النتائج خلال الدراسة المسحية على النحو التالي:

جدول رقم (21) مجالات التنمية البيئية في المنطقة

الرقم	مجالات التنمية البيئية	تحليل النتائج	
		النسبة المئوية	مدى توفر الخدمات
.1	الأدوية الخاصة بالأوبئة والحيوانات متوفرة	%61.6	كبيرة
.2	ظاهرة تربية المواشي ومزارع الطيور داخل الأماكن السكنية آخذة بالتناقص	% 51	متوسطة
.3	تنعدم ظاهرة الاعتداء على الساحات العامة والمسافات بين البيوت	% 46	متوسطة
.4	الأبنية المنشأة تتم وفق رخص بناء	% 45	متوسطة
.5	المياه العادمة بعيدة عن مصادر المياه الصالحة	% 43.8	متوسطة
.6	هنالك رقابة صحية وبيئية ملائمة على المزارع الخاصة	% 41	متوسطة
.7	ظاهرة الاعتداء على الغابات والأحراش آخذة بالتناقص	% 35.6	قليلة
.8	ظاهرة البناء في المناطق الزراعية آخذة بالتناقص	% 27.8	قليلة
.9	يوجد شبكة صرف للمياه العادمة	% 25	قليلة
	المجال الكلي	% 41.8	متوسطة

يتضح من نتائج جدول رقم (21) أن درجة توفر مجالات التنمية البيئية بشكل عام في منطقة الدراسة بلغت (41.8%) أي أنها تتوفر بدرجة متوسطة.

وبشكل تفصيلي يمكن توضيح مدى توفر مجالات التنمية البيئية في منطقة الدراسة في ضوء إجابات عينة الدراسة كما يلي:

1. ويتضح من خلال استعراض بيانات الجدول السابق أن الأدوية الخاصة بالأوبئة والحيوانات متوفرة، وقد كانت درجة الموافقة والتأييد لهذا المجال بدرجة كبيرة(61.6%) من أفراد عينة الدراسة.

وذلك ناتج عن أن أفراد المجتمع المحلي لديهم مستويات عالية ومتنوعة من الفهم والملاحظة بدرجة كبيرة حول مدى توفر الأدوية الخاصة بالأوبئة والحيوانات حيث أن هنالك اهتمام من قبل وزارة الزراعة والبيئة في العمل على توفير هذه الأدوية من اجل الحفاظ على السلامة العامة لأفراد المجتمع المحلي في منطقة الدراسة حيث أن توفر مثل هذه الأدوية يقلل نسبة الإصابة بالأمراض, كما وان أفراد المجتمع المحلي يحرصون على شراء مثل هذه الأدوية التي تخدم مصلحتهم ومصلحة أفراد المجتمع.

2. ويتضح من خلال استعراض بيانات الجدول السابق أن ظاهرة تربية المواشي ومزارع الطيور داخل الأماكن السكنية آخذة بالتناقص، وقد كانت درجة الموافقة والتأييد لهذا المجال بدرجة متوسطة (51%) من أفراد عينة الدراسة.

و ذلك لأن أفراد المجتمع المحلي لديهم مستويات متنوعة من المعرفة والاطلاع حول طبيعة نمط تربية المواشي والطيور في مناطقهم حيث أنهم يلاحظون أن عملية التربية لهذه المواشي والطيور تتم في أماكن مستقلة منفصلة عن بيوتهم ولعل ذلك بسبب أن القيام بالتربية لهذه المواشي والطيور بالقرب من المنازل يسبب الكثير من المشاكل البيئية والأمراض التي تؤثر على الإنسان مما يدفع بهم إلى بناء أماكن مستقلة خاصة بها بعيداً عن أماكن سكنهم لتلافي الأعراض الجانبية الخاصة بعملية التربية.

3. ويتضح من خلال استعراض بيانات الجدول السابق أن تنعدم ظاهرة الاعتداء على الساحات العامة والمسافات بين البيوت، وقد كانت درجة الموافقة والتأييد لهذا المجال بدرجة متوسطة حيث أننا نجد أن ما نسبته 46% من أفراد عينة الدراسة.

وذلك لأن أفراد المجتمع المحلي لديهم مستويات متنوعة من المعرفة والاطلاع حول انعدام ظاهرة الاعتداء على الساحات العامة والمسافات والارتدادات بين البيوت حيث أنهم يدركون أن هذه الساحات والمسافات بين البيوت من شأنها خدمة جميع أفراد المجتمع وتفسح المجال للنمو المجتمع المحلي من خلال تنظيم الأماكن العامة وإظهارها بمنظر لائق وذو مستوى جيد.

4. ويتضح من خلال استعراض بيانات الجدول السابق أن الأبنية المنشأة تتم وفق رخص بناء، وقد كانت درجة الموافقة والتأييد لهذه الفقرة بدرجة متوسطة (45%) من أفراد عينة الدراسة.

ولعل ذلك ناتج عن أن أفراد المجتمع المحلي لديهم مستويات متنوعة من الإدراك والوعي بأهمية أن تكون البيوت التي يتم إنشائها وفق تراخيص محددة للبناء حيث أن ذلك يعمل على تنظيم الوضع العام للمنطقة بالإضافة إلى أن رسوم هذه التراخيص تستغل في خدمة أبناء المجتمع المحلي من اجل إنشاء العديد من المشاريع الخاصة بالتنمية المستدامة في هذه المناطق.

5. ويتضح من خلال استعراض بيانات الجدول السابق أن المياه العادمة بعيدة عن مصادر المياه الصالحة، وقد كانت درجة الموافقة والتأييد لهذا المجال بدرجة متوسطة (43.8%) من أفراد عينة الدراسة.

ولعل ذلك ناتج عن أن أفراد المجتمع المحلي لديهم مستويات متنوعة من المعرفة والاطلاع حول كيفية التعامل مع المياه العادمة الخاصة بتلك المناطق ومدى بعدها عن المياه الصالحة للشرب حيث انه يتم التعامل مع هذه المياه من خلال إنشاء العديد من المشاريع الخاصة بتصريف هذه المياه خارج منطقة الدراسة بالإضافة إلى انه يتم التعامل معها من خلال الحفر الترسيبية , ولعل كل ذلك بسبب الإدراك العام لدى أفراد المجتمع المحلي حول مدى الخطورة التي تشكلها هذه المياه العادمة على المياه الصالحة للشرب والاستعمال المنزلي حيث انه يتم

التعاون مع العديد من المؤسسات ووزارة الصحة في سبيل الحيلولة دن حدوث تأثير أي تـــأثير لهذه المياه على المياه الصالحة للشرب.

6. ويتضح من خلال استعراض بيانات الجدول السابق أن هناك رقابة صحية ملائمـــة علــى المزارع الخاصة، وقد كانت درجة الموافقة والتأييد لهذا المجال بدرجة متوســطة (41%) مــن أفراد عينة الدراسة.

وذلك بسبب أن أفراد المجتمع المحلي لديهم مستويات متنوعة من المعرفة والاطلاع حول درجة الرقابة الصحية والبيئية الممارسة من قبل وزارة الصحة والبيئة على المزارع الخاصة من اجل تلافي حدوث وانتشار الأمراض داخل هذه المزارع والتي تؤثر بدورها على أفــراد المجتمــع المحلي حيث أن هذه المؤسسات والوزارات تقوم بالدورات الاستكشافية والتفقدية لهذه المــزارع من خلال طواقم متخصصة من شأنها الكشف عن الخلل والأمراض المتواجدة في هذه المزارع وإعطاء الأدوية المناسبة لها بشكل لا يؤثر على الجنس البشري المستهلك لهذه السلع.

7. ويتضح من خلال استعراض بيانات الجدول السابق أن ظاهرة الاعتــداء علــى الغابــات والأحراش آخذة بالتناقص، وقد كانت درجة الموافقة والتأييد لهذا المجال بدرجة قليلة (35.6%) من أفراد عينة الدراسة.

ولعل ذلك ناتج عن أن ظاهرة الاعتداء على الغابات والأحراش في منطقة الدراسة لم تتناقص حيث أن هنالك اعتداء مستمر عليها من قبل أفراد المجتمع من خلال التقطيع للأشجار وإحراقها بالإضافة إلى استخدام هذه الغابات في مجال الرعي للثروة الحيوانية المتواجدة بكثرة فــي هــذه المنطقة.

8. ويتضح من خلال استعراض بيانات الجدول السابق أن ظاهرة البناء في المناطق الزراعية آخذة بالتناقص، قد حظيت بالمرتبة الثامنة من حيث الترتيب والأهمية، وقد كانت درجة الموافقة والتأييد لهذا المجال بدرجة قليلة (27.8%) من أفراد عينة الدراسة.

وذلك بسبب أن هنالك توسع ملحوظ في عملية البناء في المناطق الزراعيـــة حيــث أن هنالــك محدودية في المساحة الداخلة في الحدود الهيكلية لهذه المنطقة مما يجعل أفراد المجتمع يتوجهون نحو استغلال الأراضي الزراعية في عملية البناء والتوسع حيث أن هذا الأمر يعمل على تشكيل المخاطرة في تلاشي الأراضي الصالحة للزراعة.

9. ويتضح من خلال استعراض بيانات الجدول السابق أن يوجد شبكة صرف للمياه العادمة قد حظيت بالمرتبة الأخيرة من حيث الترتيب والأهمية، وقد كانت درجة الموافقـــة والتأييـــد لهـــذه الفقرة بدرجة قليلة(25%) من أفراد عينة الدراسة.

ولعل ذلك ناتج عن أن هنالك شبه انعدام لشبكات الصرف الصحي في منطقة طوباس بسبب أن هذه المشاريع ذات تكلفة عالية من حيث التنفيذ بالإضافة إلى عدم قـــدرة هـــذه المنـــاطق فـــي الحصول على المشاريع التي يمكن من خلالها تنفيذ وإعداد شبكات الصرف الصحي لهذه المياه العادمة الأمر الذي يدفع بأفراد المجتمع المحلي لأن يقوموا بتصريف هذه المياه العادمـــة مـــن خلال الحفر الترسيبية داخل الأرض الأمر الذي يشكل تهديد كبير للمياه الجوفية.

10. ويتضح من خلال استعراض بيانات الجدول السابق أن المجال الكلي فـــي مجـــال التنميـــة البيئية، قد كانت درجة الموافقة والتأييد لهذا المجال بدرجة متوسطة(41.8%) من أفـــراد عينـــة الدراسة.

ولعل ذلك ناتج عن أن أفراد المجتمع المحلي لديهم مستويات محدودة من المعرفة والفهم حـــول درجة توفر التنمية البيئية في منطقة الدراسة حيث أن هنالك العديد من الأمور والأسباب المؤثرة على نمط هذه التنمية في منطقة الدراسة.

جدول رقم (22) تقييم مقارنة لمجالات التنمية

الرقم	المجالات	النسبة المئوية	مدى توفر الخدمات
.1	مجال التنمية الاجتماعية	% 51	متوسطة
.2	مجال التنمية الإقتصادية	% 50.8	متوسطة
.3	مجال التنمية البيئية	% 41.8	متوسطة
.4	المجال الكلي	% 47	متوسطة

يتضح من جدول (22) أن مجال التنمية الاجتماعية، كانت نسبته (51%)، وقد كانت درجة الإجابة عليه بدرجة متوسطة, أما مجال التنمية الإقتصادية، كانت نسبته (50.8%) وقد كانت درجة الإجابة عليه بدرجة متوسطة, أما مجال التنمية البيئية، كانت نسبته (41.8%)، وقد كانت درجة الإجابة عليه بدرجة متوسطة.

وعليه فإن واقع وإمكانيات التنمية المستدامة للمجتمعات المحلية في منطقة الدراسة كانت بدرجة متوسطة.

3.5 العوامل المؤثرة على التنمية في منطقة الدراسة

بناء على التحليل لنتائج الاستبيان واختبار الفرضيات المختلفة يمكن تحديد العوامل المؤثرة على النحو التالي:

1.3.5 تأثير مستوى الدخل على واقع وإمكانيات التنمية المستدامة.

جدول رقم (23) تأثير مستوى الدخل على واقع وإمكانيات التنمية المستدامة

المجال	تأثير عامل الدخل (مستوى الدلالة)
1.مجال التنمية الاجتماعية	0. 40
2.مجال التنمية الاقتصادية	0..93
3.مجال التنمية البيئية	0. 03
الدرجة الكلية	0. 17

ويتضح من الجدول السابق رقم (23) أنه لا يوجد تأثير لعامل الدخل في واقع وإمكانيات التنمية المستدامة للمجتمعات المحلية في منطقة الدراسة في جميع مجالات الدراسة عدا مجال التنمية البيئية

1. يتضح من الجدول السابق أن تأثير مستوى الدخل على التنمية الاجتماعية قد بلغت درجة (0.40).

وذلك بسبب فهم وإدراك أفراد عينة الدراسة من أفراد المجتمع المحلي في منطقة الدراسة على اختلاف مستويات دخلهم حول طبيعة التنمية الاجتماعية الخاصة بتلك المنطقة ونجد أن هنالك العديد من التوجهات التنموية في تلك المنطقة حيث أن هنالك اهتمام كبير من اجل توفير المرافق الصحية الأساسية داخل البيوت من اجل تسهيل أداء الخدمات داخل تلك البيوت حيث أن توفر هذه الخدمات يعمل على الحفاظ على الصحة والسلامة العامة الخاصة بأفراد المجتمع حيث أن هنالك الكثير من التوعية والإرشاد من قبل العديد من المؤسسات والجمعيات الأهلية والرسمية في مجال التوعية تجاه الصحة والسلامة العامة وسبل مكافحة الأمراض في تلك المناطق بالإضافة إلى أن هنالك مستويات جيدة من الإنفاق على السكن بحيث أنها تكون متوازنة مع نسبة النفقات الأخرى الخاصة بالفرد وتتلاءم مع مستويات الدخل الخاصة به كما وان أفراد عينة الدراسة لديهم فهم حول التأثير الناتج عن التنمية الاجتماعية في سبيل تقليص ظاهرة التسرب من المدارس حيث أن الأهالي والمجتمع المحلي أصبحوا أكثر إدراك لأهمية التعليم والآثار الناتجة عنة في سبيل خدمة المجتمع والفرد كما أن هنالك العديد من المشاريع الإنشائية الداعمة لإنشاء الطرق وتسهل الحركة والتنقل في تلك المناطق, لذا فقد أثر هذا العامل بشكل ايجابي على التنمية الاجتماعية.

2. يتضح من الجدول السابق أن تأثير مستوى الدخل على التنمية الاقتصادية والأداة الكلية والمتعلقان بعامل الدخل قد كانت نسبة هذه المجالات على التوالي (0.93-0.17).

وذلك بسبب فهم وإدراك أفراد عينة الدراسة من أفراد المجتمع المحلي في منطقة الدراسة على اختلاف مستويات الدخل الخاصة بهم حول طبيعة التنمية الاقتصادية المطبقة في منطقة الدراسة

حيث أن هنالك الكثير من الاهتمام في عملية التعليم الجامعي الذي يلبي الكثير من الاحتياجات الحقيقية لأفراد المجتمع المحلي ويزوده بالخبرات والكفاءات العلمية والعملية من خلال إيجاد تخصصات متنوعة ذات علاقة وارتباط باحتياجات المجتمع كما أن الطبيعة الجغرافية لتوزيع المدارس تسهل على الطلاب الوصول إليها وتوفير تكاليف المواصلات كما أن أفراد عينة الدراسة يدركون مدى توفر الشبكات التسويقية داخل منطقة الدراسة حيث انه يتواجد بها العديد من المحلات التجارية والمجمعات التي يتوفر فيه معظم الأشياء التي يحتاجها الأفراد كما وان هنالك دور كبير للوكلاء والموزعين الذين يهتمون بتسويق منتجات تلك المناطق ويعملون على دعم الأنشطة التجارية فيها , لذا فقد أثر هذا العمل بشكل ايجابي على التنمية الاقتصادية والأداة الكلية.

3. يتضح من الجدول السابق أن تأثير مستوى الدخل على التنمية البيئية والمتعلق بمتغير الدخل كانت درجته (0.03).

وذلك لأن أفراد عينة الدراسة من أفراد المجتمع المحلي في منطقة الدراسة على اختلاف أجناسهم لكل منهم رأيه الخاص به حول طبيعة التنمية البيئية المستدامة في منطقة الدراسة وقد كان تأثير هذا المجال لصالح فئة مستوى الدخل دون 1000 شيكل, بينما هناك اختلاف في آراء أفراد المجتمع المحلي الذين أوضاعهم المالية أو دخولهم تزيد عن ذلك.

2.3.5 تأثير متوسط عدد أفراد الأسرة على واقع وإمكانيات التنمية المستدامة.

جدول رقم (24) تأثير مستوى عدد أفراد الأسرة على واقع وإمكانيات التنمية المستدامة.

المجال	تأثير عامل عدد أفراد الأسرة (مستوى الدلالة)
1.مجال التنمية الاجتماعية	0. 09
2.مجال التنمية الإقتصادية	0. 60
3.مجال التنمية البيئية	0. 01
الدرجة الكلية	0. 19

▪ ويتضح من الجدول السابق رقم (24) أنه لا يوجد تأثير لعامل عدد أفراد الأسرة في واقع وإمكانيات التنمية المستدامة للمجتمعات المحلية في منطقة الدراسة في جميع مجالات الدراسة عدا مجال التنمية البيئية.

1. يتضح من الجدول السابق أن تأثير مستوى عدد أفراد الأسرة على التنمية الاجتماعية قد بلغت درجة (0.09).

وذلك بسبب اطلاع وفهم أفراد عينة الدراسة من أفراد المجتمع المحلي في منطقة الدراسة على اختلاف عدد أفراد أسرهم حول طبيعة التنمية الاجتماعية الخاصة بتلك المناطق داخل محافظة طوباس حيث أن هنالك اهتمام في إنشاء المراكز الصحية والمشافي في تلك المناطق وتوفير الطواقم الطبية والتأمينات الصحية من اجل تلبية الاحتياجات المختلفة لأفراد المجتمع بالإضافة إلى أن البيوت المتواجدة في تلك المنطقة مزودة بالمياه النقية من خلال شبكات المياه الخاصة والتي تقدمها المجالس المحلية والبلديات حيث أن هذه الخدمة توفر الكثير من المعاناة على أفراد المجتمع المحلي كما أن الدخل المتاح لأفراد المجتمع يمكنهم من توفير الاحتياجات الأساسية بدرجة متوسطة.

2. يتضح من الجدول السابق أن تأثير مستوى عدد أفراد الأسرة على التنمية الاقتصادية والأداة الكلية والمتعلقان بعامل عدد أفراد الأسرة قد كانت نسبة هذه المجالات على التوالي (0.60-0.19).

وذلك بسبب فهم وإدراك أفراد عينة الدراسة من أفراد المجتمع المحلي في منطقة الدراسة على اختلاف عدد أفراد أسرهم حول مدى توفر البيئة الاقتصادية المناسبة لإنشاء المشاريع والاستثمارات الجيدة في منطقة الدراسة حيث أن هنالك جهود كبيرة من قبل البلديات والمجالس المحلية والقروية من اجل جلب هذه المشاريع الاقتصادية التنموية من خلال التعاون مع المؤسسات والهيئات الرسمية وغير الرسمية والتي تهدف إلى تقديم مثل هذه المشاريع الإنشائية

التطويرية كما وان هنالك تطور ملحوظ وذا تأثير ايجابي في منطقة الدراسة في الجانب الصناعي حيث انه ينتشر بعض الحرف والمصانع الغذائية.

3. يتضح من الجدول السابق أن تأثير مستوى عدد أفراد الأسرة على التنمية البيئية والمتعلق بعامل عدد أفراد الأسرة، قد بلغت درجة (0.01).

وذلك لأن أفراد عينة الدراسة من أفراد المجتمع المحلي في منطقة الدراسة على اختلاف عدد أفراد أسرهم لكل منهم رأيه الخاص حول طبيعة التنمية البيئية المستدامة في منطقة الدراسة وقد كانت التأثير في هذا المجال لصالح فئة أكثر من (10) أفراد, بينما هناك اختلاف في آراء أفراد المجتمع المحلي الذين عدد أفراد أسرهم أقل من ذلك.

3.4.5 تأثير مكان الإقامة (مدينة، بلدة، قرية) على واقع وإمكانيات التنمية المستدامة.

لا يوجد تأثير لعامل مكان الإقامة في واقع وإمكانيات التنمية المستدامة للمجتمعات المحلية في منطقة الدراسة.

ومن أجل معرفة مدى تأثير مكان الإقامة بين إجابات أفراد عينة الدراسة حيث الجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (25) تأثير مكان الإقامة (مدينة، بلدة، قرية) على واقع وإمكانيات التنمية المستدامة.

المجال	**تأثير عامل مكان الإقامة (مستوى الدلالة)**
1.مجال التنمية الاجتماعية	0. 0 0
2.مجال التنمية الإقتصادية	0. 0 0
3.مجال التنمية البيئية	0. 0 0
الدرجة الكلية	0. 0 0

▪ ويتضح من الجدول السابق رقم (25) أنه يوجد تأثير لعامل مكـان الإقامـة فـي واقـع وإمكانيات التنمية المستدامة للمجتمعات المحلية في منطقة الدراسة من وجهـة نظـر المجتمـع المحلي في جميع مجالات الدراسة.

1. يتضح من الجدول السابق أن تأثير مكان الإقامة على التنمية الاجتماعية قد بلغـت درجـة (0.00).

ولعل ذلك بسبب أن أفراد عينة الدراسة من أفراد المجتمع المحلي في منطقة الدراسـة علـى اختلاف أماكن إقامتهم (مدينة, بلدة, قرية) لكل منهم رأيه الخاص حول طبيعة وواقع وإمكانيـات التنمية الاجتماعية في منطقة الدراسة وقد كان التأثير في هذا المجال لصالح فئة سكان القريـة, لذا يوجد تأثير لمكان الإقامة في واقع وإمكانيات التنمية المستدامة في منطقة الدراسة من وجهة نظر المجتمع المحلي في مجال التنمية الاجتماعية.

2. يتضح من الجدول السابق أن تأثير مكان الإقامة على التنمية الاقتصادية فقد كانت نسبة هذا المجال (0.00).

وذلك لأن أفراد عينة الدراسة من أفراد المجتمع المحلي في منطقة الدراسة على اختلاف أماكن إقامتهم (مدينة, بلدة, قرية) لكل منهم رأيه الخاص حول طبيعـة وواقـع وإمكانيـات التنميـة الاقتصادية في منطقة الدراسة وقد كان التأثير في هذا المجال لصالح فئة سكان القرية, لذا يوجد تأثير لمكان الإقامة في واقع وإمكانيات التنمية المستدامة في منطقة الدراسة مـن وجهـة نظـر المجتمع المحلي في مجال التنمية الاقتصادية.

3. يتضح من الجدول السابق أن تأثير مكان الإقامة على التنمية البيئية فقد كانت نسـبة هـذا المجال (0.00).

وذلك لأن أفراد عينة الدراسة من أفراد المجتمع المحلي في منطقة الدراسة على اختلاف أماكن إقامتهم (مدينة, بلدة, قرية) لكل منهم رأيه الخاص حول طبيعة وواقع وإمكانيات التنمية البيئيـة في منطقة الدراسة وقد كان التأثير في هذا المجال لصالح فئة سكان القرية, لذا يوجد تأثير لمكان

الإقامة في واقع وإمكانيات التنمية المستدامة في منطقة الدراسة من وجهة نظر المجتمع المحلي في مجال التنمية البيئية.

4. يتضح من الجدول السابق أن تأثير مكان الإقامة على الدرجة الكلية فقد كانت درجة هذا المجال (0.00).

وذلك لأن أفراد عينة الدراسة من أفراد المجتمع المحلي في منطقة الدراسة على اختلاف أماكن إقامتهم (مدينة, بلدة, قرية) لكل منهم رأيه الخاص حول طبيعة وواقع وإمكانيات التنمية البيئية في منطقة الدراسة وقد كان التأثير في هذا المجال لصالح فئة سكان القرية, لذا يوجد تأثير لمكان الإقامة في واقع وإمكانيات التنمية المستدامة في منطقة الدراسة من وجهة نظر المجتمع المحلي في الدرجة الكلية.

4.3.5 تأثير المستوى التعليمي على واقع وإمكانيات التنمية المستدامة.

لا يوجد تأثير لعامل المستوى التعليمي في واقع وإمكانيات التنمية المستدامة للمجتمعات المحلية في منطقة الدراسة.

ومن أجل معرفة مدى تأثير المستوى التعليمي بين إجابات أفراد عينة الدراسة حيث الجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (26) تأثير المستوى التعليمي على واقع وإمكانيات التنمية المستدامة.

المجال	مستوى الدلالة
1.مجال التنمية الاجتماعية	0. 86
2.مجال التنمية الإقتصادية	0. 03
3.مجال التنمية البيئية	0. 87
الدرجة الكلية	0. 81

- ويتضح من الجدول السابق رقم (26) انه لا يوجد تأثير للمستوى التعليمي في واقع وإمكانيات التنمية المستدامة للمجتمعات المحلية في منطقة الدراسة في جميع مجالات الدراسة عدا مجال التنمية الإقتصادية.

1. يتبين من الجدول السابق أن تأثير المستوى التعليمي على التنمية الاجتماعية، قد كانت بدرجة (0.86).

ولعل ذلك بسبب اطلاع وفهم أفراد عينة الدراسة من أفراد المجتمع المحلي في منطقة الدراسة على اختلاف مستوياتهم التعليمية حول طبيعة التنمية الاجتماعية الخاصة بمحافظة طوباس حيث أن طبيعة البيوت في منطقة الدراسة صالحة للسكن البشري من خلال توفير العديد من الخدمات الأساسية التي تقوم بتوفيرها البلديات والمجالس المحلية والقروية في تلك المناطق كالكهرباء والمياه والصحة كما أن هذه البيوت ذات مساحات جيدة نوعا ما ويستطيع المتزوجون الجدد الحصول على هذه البيوت كما وان أفراد العينة يدركون مدى استخدام الأطفال في العمالة المحلية والأسباب الدافعة للأهالي في دفع هؤلاء الأطفال نحو سوق العمل من اجل مساعدة الأهل على توفير العيش الكريم بالإضافة إلى كطل ذلك يرى الكثير من أفراد عينة الدراسة أن هنالك نقص بالكثير من الخدمات في منطقة الدراسة حيث انه لا يتواجد مراكز تأهيل المعوقين ومدارس لذوي الاحتياجات الخاصة بدرجة كافية بالإضافة إلى قلة تواجد المكتبات والمراكز الثقافية والبيوت المخصصة للعجزة والأيتام.

2. يتبين من الجدول السابق أن تأثير المستوى التعليمي على التنمية الإقتصادية، فقد كان بدرجة (0.03)

وذلك بسبب فهم وإدراك أفراد عينة الدراسة من أفراد المجتمع المحلي في منطقة الدراسة على اختلاف مستوياتهم التعليمية لكل منهم رأيه الخاص حول مدى طبيعة التنمية الاقتصادية في منطقة الدراسة وقد كان التأثير في هذا المجال لصالح فئة الدراسات العليا, , لذا فانه يوجد تأثير في واقع وإمكانيات التنمية المستدامة في منطقة الدراسة من وجهة نظر المجتمع المحلي في مجال التنمية الاقتصادية.

3. يتضح من الجدول السابق أن تأثير المستوى التعليمي على التنمية البيئية والدرجة الكلية والمتعلقان بعامل المستوى التعليمي، فقد كانت درجة هذه المجالات على التوالي (0.87-0.81).

5.3.5 تأثير نوع السلطة المحلية (بلدية، مجلس قروي، لجنة مشاريع) على واقع وإمكانيات التنمية المستدامة.

لا يوجد تأثير لنوع السلطة المحلية في واقع وإمكانيات التنمية المستدامة للمجتمعات المحلية في منطقة الدراسة.

ومن أجل معرفة مدى تأثير نوع السلطة المحلية (بلدية، مجلس قروي، لجنة مشاريع) بين إجابات أفراد عينة الدراسة حيث الجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (27) مدى تأثير نوع السلطة المحلية (بلدية، مجلس قروي، لجنة مشاريع) بين إجابات أفراد عينة الدراسة.

المجال	مستوى الدلالة
1.مجال التنمية الاجتماعية	0. 004
2.مجال التنمية الإقتصادية	0. 00
3.مجال التنمية البيئية	0. 00
الدرجة الكلية	0. 00

- ويتضح من الجدول السابق رقم(27) أنه يوجد تأثير لنوع السلطة المحلية في واقع وإمكانيات التنمية المستدامة للمجتمعات المحلية في منطقة الدراسة.

1. يتبين من الجدول السابق أن تأثير نوع السلطة المحلية على التنمية الاجتماعية، كانت بدرجة (0.004).

ولعل ذلك بسبب أن أفراد عينة الدراسة من أفراد المجتمع المحلي في منطقة الدراسة على اختلاف نوع السلطة المحلية لكل منهم رأيه الخاص حول طبيعة وواقع التنمية الاجتماعية في منطقة الدراسة وقد كان التأثير في هذا المجال لصالح فئة (البلدية), لذا فانه يوجد تأثير في واقع

وإمكانيات التنمية المستدامة في منطقة الدراسة من وجهة نظر المجتمع المحلي في مجال التنمية الاجتماعية.

2. يتبين من الجدول السابق أن التنمية الإقتصادية والمتعلقة بعامل نوع السلطة المحلية، كانت بدرجة (0.00).

ولعل ذلك بسبب أن أفراد عينة الدراسة من أفراد المجتمع المحلي في منطقة الدراسة على اختلاف نوع السلطة المحلية لكل منهم رأيه الخاص حول طبيعة وواقع التنمية الاقتصادية في منطقة الدراسة وقد كان التأثير في هذا المجال لصالح فئة (البلدية), لذا فانه يوجد تأثير في واقع وإمكانيات التنمية المستدامة في منطقة الدراسة من وجهة نظر المجتمع المحلي في مجال التنمية الاقتصادية.

3. يتبين من الجدول السابق أن التنمية البيئية والمتعلق بعامل نوع السلطة المحلية، فقد كانت درجة هذا المجال (0.00).

ولعل ذلك بسبب أن أفراد عينة الدراسة من أفراد المجتمع المحلي في منطقة الدراسة على اختلاف نوع السلطة المحلية لكل منهم رأيه الخاص حول طبيعة وواقع التنمية البيئية في منطقة الدراسة وقد كانت التأثير في هذا المجال لصالح فئة (البلدية), لذا فانه يوجد تأثير في واقع وإمكانيات التنمية المستدامة في منطقة الدراسة من وجهة نظر المجتمع المحلي في مجال التنمية البيئية.

4. يتبين من الجدول السابق أن الدرجة الكلية والمتعلقة بعامل نوع السلطة المحلية، فقد كانت درجة هذا المجال (0.00)،

ولعل ذلك بسبب أن أفراد عينة الدراسة من أفراد المجتمع المحلي في منطقة الدراسة على اختلاف نوع السلطة المحلية المتواجدة لديهم لكل منهم رأيه الخاص حول طبيعة وواقع وإمكانيات التنمية المستدامة في منطقة الدراسة وقد كان التأثير في هذا المجال لصالح فئة (البلدية) , لذا فانه يوجد تأثير في واقع وإمكانيات التنمية المستدامة في منطقة الدراسة من وجهة نظر المجتمع المحلي.

الفصل السادس

تقييم نتائج التحليل لواقع التنمية المستدامة ووضع بعض الاستراتيجيات التنموية في المجالات الأساسية

1.6 مقدمة

2.6 التنمية الاجتماعية

3.6 التنمية الاقتصادية

4.6 التنمية البيئية

5.6 الفرص والتحديات والاستراتيجيات التنموية في المجالات الاساسية

1.5.6 التنمية الاجتماعية

2.5.6 التنمية الاقتصادية

3.5.6 التنمية البيئية

الفصل السادس

تقييم نتائج التحليل لواقع التنمية المستدامة ووضع بعض الاستراتيجيات التنموية في المجالات الأساسية

1.6 مقدمة

جاءت الدراسة المسحية في الفصل الخامس لقياس واقع وإمكانيات التنمية المستدامة في منطقة طوباس استنادا إلى وجهة نظر المجتمع المحلي، وبناء على مؤشرات التنمية الأساسية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

وبالرغم من أهمية ومكانة وجهة نظر المجتمع المحلي فان وجهة النظر هذه قد يشوبها بعض الشطط أو المبالغة في بعض الجوانب، وهذه من الدواعي الهامة التي دعت الباحث إلى اللجوء إلى معرفة واقع وإمكانيات التنمية من وجهة نظر المؤسسات (المخططين وصانعي القرار) في المنطقة ومن ثم المقارنة للوصول إلى صورة أقرب إلى الواقعية والموضوعية يبرز فيها الباحث رأيه العلمي بناء على رأي المجتمع المحلي ورأي المؤسسات، وأي بيانات وصفية لهذا الواقع، يحصل عليها الباحث من مصادر أخرى موثوقة.

2.6 التنمية الاجتماعية:

يعتبر مجال التنمية الاجتماعية احد مجالات التنمية المستدامة، والذي يمكن قياسه من خلال عدة مؤشرات منها الصحة، والتعليم والإسكان، وتحسين ظروف المعيشة، وغيرها من المجالات. التي تتضمن تغيرات بنائية في المجتمع نفسه، وتركز على تنمية الموارد البشرية أكثر من تركيزها على النواحي المادية.

وهي تهدف إلى إحداث تغييرات في الناس أنفسهم، وتعمل على إعداد المواطن الصالح القـــادر على دفع عجلة الإنتاج[1]. أكثر من اهتمامها بتحفيز العامل الاقتصادي، فهي تهتم أساساً بـــرأس المال الاجتماعي، وبالصحة، وبالتعليم، والإسكان، والتوظيف الاجتماعي، والتغذية.

من هذا المنطلق عمد الباحث إلى تناول عدد من أهم ميادين ومؤشرات التنمية الاجتماعية علـــى النحو التالي:-

1- مؤشر قطاع التعليم:

ويهدف هذا المؤشر إلى إعطاء صورة عن مدى إسهام عملية التعليم في التنمية الاجتماعية.

أ- من وجهة نظر المجتمع المحلي:

قدم المجتمع المحلي وجهة نظر إيجابية بخصوص هذا المؤشر، مـــن خـــلال التركيـــز علـــى ظاهرتين هما (ظاهرة محو الأمية، وظاهرة التسرب من المـــدارس) حيـــث تبـــين أن هـــاتين الظاهرتين آخذتين بالانخفاض والنقصان، أما المنهاج الفلسطيني المقرمن قبـــل وزارة التربيـــة والتعليم العالي في فلسطين (الصف الأول الأساسي المقر عام 2001/2000م، والثاني المقر عام 2002/2001م، والثالث المقر عام 2002 / 2003م، والرابـــع عـــام 2003 / 2004م) فـــإن المجتمع المحلي يعتبره غير مناسب، ويشكل عبئاً على الطلاب وعلى الأهل في نفـــس الوقـــت، حيث أن الأهالي يبذلون جهداً كبيراً في سبيل توصيل المعلومة لأبنائهم.كمـــا يـــرى المجتمـــع المحلي أن مراكز تأهيل المعاقين غير متوفرة،أما بخصوص توفر التعليم غير النظامي والورش والندوات التعليمية فإن نسبة متوسطة من المجتمع المحلي ترى توفر مثل هذه الأنشطة.

1 - حمودة، مسعد الفاروق، 1977، ص 15، المرجع السابق.

ب-   من وجهة نظر المؤسسات:

أظهرت المقابلات التي تمت بهذا الشأن ما يلي:-

1- هناك توزيع للمدارس وبخاصة المدارس الثانوية في كافة المناطق الجغرافية التابعة لمنطقة الدراسة.

2- يقتصر التعليم غير النظامي على برنامج مكافحة الأمية وعلى عقد الورش والندوات التثقيفية في مختلف مجالات الحياة.

3- ترى أنه لا يتوافر في منطقة طوباس مراكز مخصصة لتقديم خدمات تأهيل وتنمية ذوي الاحتياجات الخاصة بشكل كاف، حيث لا يتوفر إلا مركز واحد لتعليم ذوي الاحتياجات الخاصة تابع للهلال الأحمر الفلسطيني يقوم على رعاية بعضهم على صعيد المنطقة.

5- تثني المؤسسات على المنهاج الفلسطيني المتداول حالياً، والمقر من قبل وزارة التربية والتعليم العالي في فلسطين والذي يعتبر منهاج كمي أكثر منه نوعي، وتعتبره ملائماً لاحتياجات المجتمع المحلي[1].

يجد الباحث أن توزيع المدارس في منطقة الدراسة غير عادل، بسبب عدم مراعاة البعد الجغرافي والتجمعات السكانية،وهناك توافق بين وجهتي نظر المؤسسات والمجتمع المحلي حول انخفاض ظاهرة التسرب من المدارس ومحو الأمية، وهناك توافق، أيضاً، حول نقص وعدم توفر المدارس الخاصة لذوي الاحتياجات الخاصة،وهناك اختلاف وتعارض بين رأي الطرفين حول المنهاج الفلسطيني المقر من قبل الوزارة.

ويرى الباحث أن سبب الاختلاف حول النقطة الأخيرة ما بين المجتمع المحلي والمؤسسات، هو عدم وضوح أهداف المنهاج للمجتمع المحلي. وضعف الجهد المبذول من قبل الوزارة بخصوص

---

1 - **مقابلة خاصة**، رئيس قسم التعليم العام في وزارة التربية والتعليم- طوباس، خليل أحمد صلاحات، بتاريخ 2007/5/17م.

توضيح هذه الأهداف وكيفية التعامل مع المنهاج الجديد وأساليبه بالشكل الذي يضمن وصول المعلومة إلى الطالب على النحو الأفضل، ويرى الباحث عدم قدرة كثير من أولياء الأمور على توضيح المواد الدراسية لأبنائهم وبخاصة مادة منهاج العلوم ومنهاج الرياضيات.

2- مؤشر قطاع السكن:

يحاول الباحث من خلال هذا المؤشر قياس واختبار عدة عوامل تتعلق بالرضا العام عن ظروف السكن وتوفر الخدمات العامة. وقد جاءت النتائج على النحو التالي:-

أ- من وجهة نظر المجتمع المحلي:

تبين من خلال الإستبانة الذي قام بها الباحث أن نسبة كبيرة من المجتمع المحلي راضية عن تزويد البيوت المأهولة بالطاقة الكهربائية، وهناك رضا متوسط لدى المجتمع المحلي عن المساكن الصالحة للسكن البشري وذلك من خلال صلاحية البيوت للسكن البشري وتزويد البيوت بالمياه النقية، وكذلك بالنسبة للازدحام وزيادة المسافات بين البيوت.

ومن جهة أخرى هناك نظرة إيجابية لدى المجتمع المحلي عن تزويد البيوت المأهولة بالإضاءة، وعن توفر شبكة الطرق والمواصلات إلى المساكن وكذلك عن توفر المرافق الصحية الأساسية، ونسبة الإنفاق على السكن إلى جملة النفقات الأخرى وتعتبر وجهة نظر المجتمع المحلي أن معظم البيوت مملوكة لأصحابها.

ب- من وجهة نظر المؤسسات:

أظهرت المقابلات التي تمت بخصوص هذا المؤشر ما يلي:-

1- أشارت المؤسسات أن معظم البيوت المأهولة هي ملك لأصحابها القاطنين فيها،وتبين أيضاً أنه يتوفر في هذه البيوت المرافق الصحية الملائمة، إضافة إلى أن المساكن المأهولة تتصل بشبكات المرافق العامة للمياه والكهرباء. وتبين من خلال المقابلات ما يلي:

1- أن هناك نقص وشح في المياه الخاصة بالاستخدام المنزلي.

2- أن هناك تزايد في عدد الأبنية أو الوحدات السكنية غير المرخصة ويعود السبب إلى الظروف السياسية والاقتصادية السائدة.

3- إن ظاهرة الاعتداء على الساحات العامة آخذة بالانخفاض والإندثار.

4- إن غالبية البيوت المأهولة أو المسكونة مزودة بالخدمات الأساسية سواء كانت هذه الخدمات مياه أو كهرباء أو هاتف،...الخ[1].

يلاحظ الباحث أن هناك توافقاً كبيراً بين رأي المجتمع المحلي، ورأي المؤسسات بخصوص قضية السكن، وهناك اختلاف في هذين الرأيين بخصوص قضية توفر المياه النقية، حيث أن هناك رضا متوسط من قبل المجتمع المحلي بخصوص قضية المياه، أما المؤسسات وبشكل خاص البلدية فتعتبر أن هناك نقصاً واضحاً في كمية المياه الصالحة للشرب، ويعود ذلك إلى الصعوبات التي تواجهها البلديات والمجالس المحلية في توفير المياه والكلفة العالية التي تتكبدها في سبيل ذلك.

حيث أن المواطن يمتلك نظرة متوسطة وقصيرة المدى، بينما نجد البلدية أو المؤسسة المسؤولة عن قضية المياه على علم أكبر، وتمتلك نظرة بعيدة المدى حول طبيعة الوضع المائي وشح المياه الواضح الذي تعاني منه المناطق الفلسطينية عامة، ومنطقة الدراسة بشكل خاص.

كما يرى الباحث أن عدد الأبنية والوحدات السكنية غير المرخصة آخذة بالتزايد ويعود سبب ذلك إلى الظروف الإقتصادية الصعبة التي يعاني منها السكان، إضافة إلى عدم توفر الرادع القانوني الفاعل ضد من يقوم بهذه المخالفات والتعديات.

ويرى الباحث أن معظم المنازل المأهولة تم تزويدها بالخدمات الأساسية كالماء والكهرباء وغيرها، باستثناء بعض البيوت البعيدة عن المناطق الحضرية والتي يستخدمها عدد قليل من السكان.

---

1 – **مقابلة خاصة**، مدير بلدية طوباس، حسام عليان، 2007/5/12م.
مقابلة خاصة، مدير عام الحكم المحلي "غسان دراغمة 2007/6/3

3- مؤشر الدخل:

يلعب الدخل دوراً مهماً في عملية التنمية والتنمية المستدامة، ويؤثر على مجمل نواحي الحياة للفرد، ومن هذا المنطلق فقد حاول الباحث دراسة هذا المؤشر مركزاً على مدى قدرة الدخل المتاح على توفير الحاجات الأساسية إضافة إلى الهامش الذي يتيحه الدخل للتوفير.

أ- من وجهة نظر المجتمع المحلي:

قدم المجتمع المحلي وجهة نظر متوسطة حول قضية توفير الحاجات الأساسية، من جهة أخرى ترى غالبية المبحوثين أن الدخل المتاح عاجز وغير قادر على توفير النفقات المتعلقة برفاهية الأسرة.

ب- من وجهة نظر المؤسسات:

ترى المؤسسات أن الدخل المتاح للفرد لا يكفي لسد الحاجات الأساسية إلا بالحد الأدنى وخاصة في ظل الظروف الحالية، ناهيك عن عجز الأسرة عن مواجهة أعبائها الاجتماعية والأسرية[1].

يلاحظ الباحث أن وجهتي النظر المذكورتين حول هذه النقطة هما محور توافق بين المجتمع المحلي والمؤسسات، وذلك من خلال تأكيد الطرفين على النقص الواضح في الدخل المتاح وعدم كفايته لسد الحاجات الضرورية والأساسية والترفيهية.

4- مؤشر القضايا الاجتماعية الأخرى:

هناك الكثير من القضايا الاجتماعية التي يمكن الركون إليها كمؤشرات وأهمها:-

1.4 عمالة الأطفال:-

أ- من وجهة نظر المجتمع المحلي:

يرى المجتمع المحلي أن ظاهرة عمالة الأطفال وتشغيلهم تنتشر بشكل متوسط.

---

1 - **مقابلة خاصة**، مدير مكتب الاقتصاد الوطني طوباس،عبد الله ياسين، 2007/5/13م.

مقابلة خاصة، رئيس الغرفة التجارية والصناعية والزراعية، فوزي عينبوسي، 2007/6/5م.

ب- من وجهة نظر المؤسسات:

ترى المؤسسات حسب إحصائياتها أن ظاهرة عمالة الأطفال منتشرة بشكل متزايد وملحوظ وبخاصة في المحلات التجارية والأعمال الزراعية والمهنية نتيجة للقيود التي تفرضها سلطات الاحتلال على دخول العمال وغيرهم إلى داخل إسرائيل للعمل هناك، وهذا الأمر دفع الأسر ذات مستوى الدخل المنخفض أن تلجأ إلى جعل أطفالها يتوجهون لسوق العمل المحلي بمختلف مجالاته[1].

يرى الباحث أن هناك توافق على وجود هذه الظاهرة بين رأي المجتمع المحلي والمؤسسات، إلا أن المؤسسات تعتبر أن هذه الظاهرة تأخذ اتجاهاً تصاعدياً، حيث توفر لدى المؤسسات إحصائيات بخصوص وجود وتزايد هذه الظاهرة، بينما نرى أن المجتمع المحلي لا يقر بخطورة وتزايد ظاهرة عمالة الأطفال وكذلك لا يراها بالشكل الصحيح.

ويلاحظ الباحث أيضاً أن بعض الأسر الفقيرة والعائلات في المجتمع المحلي والتي لا تتوفر لهم مصدر رزق يدفعون أطفالهم للعمل، ويعتبرون ذلك أمراً طبيعياً.

2.4 المتزوجون الجدد والبيوت المستقلة:-

أ- من وجهة نظر المجتمع المحلي:

بخصوص توفر المساكن والبيوت المستقلة لهؤلاء المتزوجين الجدد، فإن المجتمع المحلي يرى أن هناك نسبة متوسطة، تستطيع الحصول على بيوت مستقلة.

ب- من وجهة نظر المؤسسات:

ترى المؤسسات أن المتزوجين الجدد لا يستطيعون الحصول على بيوت مستقلة لبدء الحياة الزوجية مما يضطر المتزوج الجديد أن يسكن مع العائلة في غرفة أو غرفتين في أحسن

---

1 - **مقابلة خاصة**، مدير مكتب عمل طوباس،محمد حمزة أبو قذيلة، 2007/5/14م.
مقابلة خاصة، مدير الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين،2007/5/22م.

الأحوال، ونتيجة للتكلفة العالية التي تكبدها المتزوج الجديد فإنه لا يستطيع أن يتحمل أعباء مالية جديدة تتعلق باستئجار وحدة سكنية مستقلة[1].

يجد الباحث أن المؤسسات تعتبر أن هناك مشكلة حقيقية ظاهرة في توفر السكن للمتزوجين الجدد، في حين يختلف رأي المجتمع المحلي حول هذه الجزئية ويمنحها درجة متوسطة.

.حيث ارتبط حصول المتزوجين الجدد على بيوت مستقلة بالعادات والأعراف والتقاليد السائدة في المجتمع وبعدة عوامل أخرى منها ما يتعلق بالوضع المادي وبالعمل.

ويعتقد الباحث أن عدم تمكن المتزوجين الجدد من الحصول على بيوت خاصة بهم، واضطرارهم في كثير من الأحيان إلى السكن مع عائلاتهم، يؤدي إلى تفاقم المشاكل الاجتماعية وبالتالي ينعكس على استقرار الأسرة والمجتمع ككل.

3.4 الجمعيات الثقافية والنوادي الرياضية:

أ- من وجهة نظر المجتمع المحلي:

يرى المجتمع المحلي أن الجمعيات الثقافية والنوادي الرياضية متوفرة بدرجة متوسطة في منطقة طوباس.

ب- من وجهة نظر المؤسسات:

ترى المؤسسات أن الخدمات الترفيهية والجمعيات الثقافية غير متوفرة في منطقة طوباس، كما أنه لا يتوفر نواد رياضية كافية لتقديم رسالتها الاجتماعية من خدمات ترفيهية وثقافية للفئات العمرية المختلفة في المنطقة[2].

---

1 - **مقابلة خاصة**، مدير مكتب الشؤون الاجتماعية طوباس. ناصر جرار، 2007/5/27

2 - **مقابلة خاصة**، مدير بلدية طوباس، حسام عليان، 2007/5/12م.

يرى الباحث أن هناك اختلافاً ما بين رأي المؤسسات والمجتمع المحلي حول تـوفر الجمعيـات الثقافية والنوادي الرياضية في منطقة طوباس، بالشكل الذي يلبي حاجة المجتمع، حيـث تـرى المؤسسات أن المنطقة بحاجة ماسة للجمعيات الثقافية والنوادي الرياضـية التـي تعمـل علـى مساعدة مختلف الفئات العمرية من أبناء المنطقة والتي تعمل على تطـوير البيئـة الاجتماعيـة والنهوض بها. بينما يعتبر المجتمع المحلي أن هذه الجمعيات متوفرة بشكل مقبول.

ويعتقد الباحث أن المنطقة تعاني فعلاً من نقص في الجمعيات الثقافية والنوادي الرياضـية، وأن هناك حاجة ملحة إلى زيادة عددها وتفعيل دور الموجود منها لخدمة المواطن وتقديم الخـدمات الثقافية والرياضية.

4.4 المراكز الثقافية (مكتبة عامة، ومسارح، ومتاحف):

أ- من وجهة نظر المجتمع المحلي:

يرى المجتمع المحلي أن هناك نقصاً حاداً في المراكز الثقافية والمسارح والمكتبات العامة، حيث أنه لا يجد الاهتمام الكافي من المؤسسات الرسمية من أجل إنشاء هذه المراكز التي تساهم فـي التنمية والتطور.

ب- من وجهة نظر المؤسسات:

ترى المؤسسات أن هناك نقص شديد في المراكز الثقافية حيث تعاني منطقة طوباس من عـدم توفر أي نوع من المكتبات العامة أو الخاصة عدا وجود مكتبة صـغيرة للأطفـال فـي بلديـة طوباس والتي لا تلبي احتياجات التطور والتقدم للمنطقة[1].

يتبين للباحث أن هناك توافقاً بين رأي المؤسسات والمجتمع المحلي حول هذه القضية، ويجـد الباحث أن هناك نقص واضح في توفر المراكز الثقافية المختلفة والتي تساهم في عملية التنميـة والتقدم والتطور في منطقة طوباس.

1 - **مقابلة خاصة**، مدير بلدية طوباس، حسام عليان، 2007/5/12م.

ويرى الباحث أن العامل الثقافي والتقاليد الموجودة في المنطقة، ساعدت إلى حد كبير في التقليل من تواجد مثل هذه المراكز. كما أن عدم القدرة على توفير الحاجات الأساسية للمجتمع تجعل التفكير في مثل هذه القضايا أمراً غير مرغوب.

5.4 الأمن والسلم الاجتماعي:

أ- من وجهة نظر المجتمع المحلي:

يرى المجتمع المحلي أنه لا يتوفر داخل المجتمع الأمن والاستقرار الاجتماعي نتيجة للفوضى وضعف العلاقة بين شرائح المجتمع وقواه، وعدم تطبيق القوانين اللازمة لحماية والمواطنين.

ب- من وجهة نظر المؤسسات:

ترى المؤسسات أن حالة السلم والأمن داخل المجتمع المحلي كانت متوفرة بشكل مرضي وبخاصة قبل الإنتفاضة الحالية، إلا أن حالة السلم والأمن قد تراجعت نتيجة انهيار المؤسسات الأمنية للسلطة الوطنية وتعميم الفوضى[1].

يلاحظ الباحث أن هناك توافقاً بين رأي المجتمع المحلي والمؤسسات حول هذا الموضوع، حيث لا يوجد تطبيق للقوانين، خصوصاً في ظل الأوضاع التي تبقى المؤسسات الرسمية فيها عاجزة عن أخذ دورها في هذا الشأن.وبالتالي فان شعور المواطن بالأمن والأمان يبقى قليلاً ومنخفضاً.

هذا الأمر ينعكس بشكل مباشر على فعالية الفرد وقدرته على العطاء، وبالتالي يحد من قدرة المجتمع ككل. ويؤثر على مختلف نواحي الحياة.

---

1 - **مقابلة خاصة**، مدير مكتب الشؤون الاجتماعية طوباس. ناصر جرار، 2007/5/27

6- العدالة في توزيع الخدمات العامة على المناطق الجغرافية المختلفة:-

أ- من وجهة نظر المجتمع المحلي:

يرى المجتمع المحلي أن الخدمات الأساسية تتوزع بشكل غير متساو في منطقة طوباس، حيث حصلت هذه النقطة على درجة قليلة.

ب- من وجهة نظر المؤسسات:

ترى المؤسسات أنه يوجد عدالة في توزيع الخدمات العامة على مختلف التجمعات السكانية[1].

يرى الباحث أن هناك تعارض بين رأي المؤسسات والمجتمع المحلي حول عدالة توزيع الخدمات الأساسية في منطقة طوباس، وهذا أمر طبيعي أن نجد اختلافاً ما بين وجهة النظر الرسمية ووجهة النظر المحلية، حول هذه القضية. فمن الطبيعي أن لا تدين المؤسسات سلوكها في توزيع الخدمات، وكذلك فإن المجتمع المبحوث ينظر للأمور من خلال سلوك المؤسسات معه في توزيع الخدمات.

ويرى الباحث أن هناك سوء في توزيع الخدمات الأساسية وانعدامها في بعض التجمعات السكنية، وبشكل خاص المياه، وغيرها من الخدمات، كما يرى الباحث أن يعاد النظر في توزيع الخدمات الأساسية، ومراعاة تحقيق العدالة في المناطق الجغرافية.

6.4 مؤشر قطاع المواصلات:

1.6.4 طريق لكل بيت:

أ- من وجهة نظر المجتمع المحلي:

يرى المجتمع المحلي أن هناك رضا متوسط حول وجود وتوفر الطرق التي تصل إلى البيوت المأهولة.

---

1 - **مقابلة خاصة**، مدير بلدية طوباس، حسام عليان، 2007/5/12م.

ب- من وجهة نظر المؤسسات:

ترى المؤسسات أن هناك عدداً قليلاً جداً من البيوت التي لا تصل إليها الطـرق، حيـث تبـذل الجهات المتخصصة جهودا كبيرة من أجل فتح وشق الطرق اللازمة للوصـول إلـى ألامـاكن السكنية لتلبية حاجات المجتمع والتجمعات السكنية[1].

يرى الباحث أن هناك تجمعات سكنية نائية وبعيدة عن المراكز الحضرية بحاجة إلى شق طرق لتوصيل الخدمات المختلفة إليها، بالإضافة إلى أن الشوارع الرئيسة بـين المراكـز الحضـرية بحاجة إلى إجراء ترميمات وإعادة صيانة وتأهيل. ويعتقد الباحث أنه من الصعوبة بمكان علـى أية إدارة محلية أن تغطي الاحتياجات المحلية كافة وبنفس الوتيرة، وهذا ما ينطبق علـى قـدرة المؤسسات المختصة على توفير الطرق والمواصلات لجميع البيوت والمناطق السكنية.

2.6.4- وسائل النقل العمومي متاحة لكل المناطق السكنية؟

أ- من وجهة نظر المجتمع المحلي:

بخصوص قضية المواصلات فقد قدم المجتمع المحلي نظرة إيجابية حول هذا الموضوع حيـث أن هناك رضا كبيراً حول توفر وسائل النقل العام للمناطق السكنية.

ب- من وجهة نظر المؤسسات:

ترى المؤسسات أن وسائل النقل العام متوفرة بين المراكز الحضرية بشـكل يلبـي احتياجـات المجتمع، أما بالنسبة لوسائل النقل الداخلية فإنها غير متوفرة وتعتمد على وسـائل نقـل غيـر قانونية وذلك لعدم توفر المركبات المرخصة والقانونية[2].

---

1 - **مقابلة خاصة**، مدير بلدية طوباس، حسام عليان، 2007/5/12م

2 - **مقابلة خاصة**، رئيس نقابة السائقين، يوسف درا غمة، 2007/5/30م.

- **مقابلة خاصة**، مدير بلدية طوباس، حسام عليان، 2007/5/12م.

يرى الباحث أن وسائل النقل العام متوفرة بشكل كبير في بعض المناطق، وهذا الأمر يسهل من حركة التنقلات بين السكان ويساعد في تطوير وتنمية منطقة الدراسة، بينما هناك بعض المناطق المحيطة بمدينة طوباس التي تعاني من عدم وجود وسائل نقل عامة، توصلها بالمراكز والتجمعات الأخرى، الأمر الذي يحد من حركة السكان ويزيد من الأعباء المادية والجسدية عليهم. إضافة إلى اللجوء إلى وسائل نقل خاصة غير مرخصة وغير قانونية، لسد العجز في توفر المركبات العمومية. وما ينتجه ذلك من مخاطر على حياة السكان وصحتهم.

7.4 مؤشر قطاع الصحة:

ويهدف هذا المؤشر إلى دراسة مدى توفر المراكز الصحية والمستشفيات والتخصصات الطبية المختلفة في منطقة الدراسة والتأمين الصحي، ومدى الرضا العام عن هذه النقاط وغيرها. وكيفية تأثير هذا المؤشر على التنمية المستدامة في منطقة الدراسة.

أ- من وجهة نظر المجتمع المحلي:

يوجد درجة من الرضا المتوسط لدى المجتمع المحلي باتجاه مؤشر الصحة، حيث ترى نسبة متوسطة من السكان أن المشافي والمراكز الصحية متوفرة، ونفس النسبة بالنسبة لتوفير التأمين الصحي وتوفير الأطباء المتخصصين.

ب- من وجهة نظر المؤسسات:

أظهرت المقابلات التي أجراها الباحث حول هذا الموضوع ما يلي:

- أن هناك (6) مراكز صحية فقط موزعة على منطقة الدراسة.
- لا يوجد أي مشفى في منطقة الدراسة.
- تقدم المراكز الصحية المتوفرة في المنطقة الخدمات الصحية الأولية فقط للسكان.

- المراكز الصحية المتوفرة في منطقة الدراسة لا تكفي لتغطية وتلبية حاجات السكان، نتيجة للزيادة الطبيعية للسكان.

- يوجد نقص في مختلف التخصصات الطبية في المراكز الصحية الحكومية.

- التأمين الصحي الحكومي والخاص متوفر بشكل كبير جداً لدى سكان منطقة الدراسة[1].

يلاحظ الباحث أن عدد المراكز الصحية المتوفرة في منطقة الدراسة قليل جداً ولا تفي باحتياجات المجتمع المحلي،وكذلك الأمر بالنسبة للتخصصات الطبية المختلفة، الأمر جعل المراكز الصحية تبذل جهداً كبيراً وتسعى لإيجاد بديل لتوفير الأطباء المتخصصين في مختلف المجالات، وكذلك يلاحظ الباحث عدم توفر أي مشفى في منطقة الدراسة، مما يؤثر على سكان المنطقة ويضر بمصالحهم، ويلاحظ الباحث أن هذا النقص أدى إلى محاولة إيجاد بديل عن طريق المؤسسات الصحية غير الحكومية. حيث باشرت لجان العمل الصحي إلى إنشاء مستشفى للولادة في منطقة الدراسة لا يزال قيد البناء.

3.6 التنمية الاقتصادي:

تعتمد التنمية الإقتصادية في أساسها على عدد من الركائز، وإن كانت تختلف من مجتمع لآخر حسب خصوصية كل مجتمع وكل بيئة، إلا أنها في المجمل تشترك في معظم هذه المجالات.

وفي هذا المجال فإن الباحث سيتناول محددات التنمية الإقتصادية مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصية منطقة الدراسة، حيث سيتم التركيز على ثلاثة عوامل هي العامل الزراعي والعامل التجاري والعامل الصناعي.

---

1 - **مقابلة خاصة**، نائب مدير صحة جنين، محمد العابد،2007/6/5م.

مقابلة خاصة، مدير مستوصف الشفاء التخصصي، الدكتور عبد الناصر دراغمة، 2007/5/16م.

1- الزراعة:

يعتبر قطاع الزراعة من أهم النشاطات والعوامل التي يعتمد عليها اقتصاد منطقة الدراسة، وذلك للمساحات الزراعية الواسعة التي تنتشر في المنطقة، وكذلك نمط الحياة السائد، والمتعلق أكثر بالأرض وتربية الطيور والأغنام وغيرها. وقد حاول الباحث دراسة هذا المؤشر ومعرفة تأثيره على الوضع الاقتصادي العام، من خلال دراسة عدد من النقاط المتعلقة بالجانب الزراعي، من أبرزها:-

1:1 أشكال الزراعة الحديثة والتقليدية:-

أ- من وجهة نظر المجتمع المحلي:

قدم المجتمع المحلي مؤشراً ايجابياً وبدرجة كبيرة حول انتشار أشكال الزراعة الحديثة، حيث أن هناك توجهاً كبيراً من قبل المزارعين لاستخدام التكنولوجيا الحديثة في الزراعة سواء كان ذلك من خلال استخدام المعدات أو التقنيات الحديثة في الزراعة نظراً لما تقدمه هذه التقنيات أو التكنولوجيا من زيادة في الإنتاج والدخل وتحسين ظروف المزارعين وزيادة قدرتهم على المنافسة في ظل التطور الذي تشهده معظم مجالات الحياة.

ب- من وجهة نظر المؤسسات:

تبين من خلال المقابلات التي أجراها الباحث أن هناك إقبالاً من قبل المواطنين على استخدام نظام الزراعة الحديثة كاستخدام طرق ري حديثة لا تستهلك كميات كبيرة من المياه كالري بالتنقيط والرش والفلترة ومكافحة الأوبئة من خلال التعقيم الشمسي وغير ذلك من الوسائل. وأن نسبة كبيرة من المزارعين بدأوا في التعامل بوسائل علمية، وطرق حديثة[1].

يرى الباحث أن هناك توافقاً ملحوظاً بين المؤسسات والمجتمع المحلي حول موضوع ظاهرة انتشار أشكال الزراعة الحديثة مقابل التخلي عن الزراعة التقليدية. ويرى الباحث أن العاملين

---

1 - **مقابلة خاصة**،مديرية زراعة طوباس.2007/6/10م.

في هذا المجال يتجهون نحو استخدام الوسائل والتقنيات الحديثة في الزراعة، من خلال الدورات التي يتلقونها عن طريق وزارة الزراعة وبعض المؤسسات الزراعية الخاصة،من أجل تـدريبهم وتأهيلهم. الأمر الذي أدى إلى توفير الجهد والوقت وزيادة الإنتاج وهذا بدوره نتج عنه مـردود اقتصادي جيد على المزارعين، وبالتالي ارتفاع في الناتج المحلي الإجمالي.

ويرى الباحث أن معظم المزارعين في منطقة الدراسة يعانون من الأمية وانخفاض المستوى التعليمي، الأمر الذي ينعكس على قدرتهم ورغبتهم في استخدام الطرق الحديثة للزراعة، مـا يؤدي في النهاية إلى ضعف وانخفاض في القدرة الإنتاجية.

2:1 استصلاح الأراضي الزراعية:-

أ- من وجهة نظر المجتمع المحلي:

أظهرت إجابات المستطلعين من المجتمع المحلي حول قضية استصلاح الأراضي الزراعية غير المستغلة درجة كبيرة، حيث أن هناك زيادة كبيـرة وتوجهـاً متزايـداً نحـو استصـلاح الأراضي، وذلك بسبب زيادة الحاجة إلى الأراضي الزراعية، وأيضاً وجـود أو تـوفر الـدعم المطلوب لعملية استصلاح الأراضي الزراعية سواء كان من ناحية حكومية أو مؤسسات محلية أو أجنبية أخرى، الأمر الذي انعكس إيجابياً على الإقتصاد المحلي والذي يزيد من الناتج المحلي الإجمالي.

ب- من وجهة نظر المؤسسات:

فيما يخص موضوع استصلاح الأراضي الزراعية غير المستغلة أظهـرت سـجلات وزارة الزراعة أن مساحة الأراضي التي تم استصلاحها بلغت (3360) دونم في منطقة طوباس منـذ عام 1998م وحتى الآن، وهذه الأراضي المستصلحة توزع بين أراضي بعلية وأخرى مروية[1].

---

1 – **مقابلة خاصة**، مديرية زراعة طوباس.2007/6/10، المرجع السابق.

يرى الباحث أن هناك توافقاً بين رأي المؤسسات ورأي المجتمع المحلي حول عملية استصلاح الأراضي الزراعية غير المستغلة،والتي ينجم عنها توسع في مساحة الأراضي الزراعية. كما أن الجهات المختصة تساهم في عملية استصلاح الأراضي من خلال تقديم كثير من الأدوات والآليات اللازمة لهذه العملية الأمر الذي يشجع المواطنين وتوجهم نحو عملية الاستصلاح.

هذا الأمر يؤدي إلى زيادة حجم الرقعة الزراعية في المنطقة، وبالتالي زيادة الدخل والناتج المحلي للمنطقة، إضافة إلى التقليل من نسبة العاطلين عن العمل والحد من ظاهرة البطالة، وهذا بدوره ينعكس بشكل إيجابي على الوضع الإقتصادي العام للمنطقة.

3:1 تربية الطيور والمواشي في مزارع خاصة:-

أ- من وجهة نظر المجتمع المحلي:

بخصوص موضوع تربية الطيور والمواشي في مزارع خاصة،أظهر جمهور المستطلعين أن هذا التوجه يسير بوتيرة متزايدة وتوسع كبير، نظراً لرغبة العديد من أفراد المجتمع المحلي بإيجاد دخل إضافي، مما ينعكس بشكل إيجابي على الناحية الإقتصادية لأفراد المجتمع.

ب-من وجهة نظر المؤسسات:

تبين من خلال المقابلات أنه يتوفر في منطقة طوباس عدد لا بأس به من مزارع الأغنام التقليدية والتي تفتقر إلى الأساليب الحديثة، وهناك توجه نحو استخدام الأساليب الحديثة في تربية المواشي إلا أن هذا التوجه يبقى محدوداً كونه يعتمد على دعم المؤسسات الأجنبية بالغالب وهي محدودة وغير منتشرة[1].

---

1 – **مقابلة خاصة**، مدير جمعية المركز الفلسطيني لتطوير الثروة الحيوانية، نضال سعيد سنجلاوي، بتاريخ 2007/5/24م

وأيضاً فيما يخص تربية الطيور بأنواعها المختلفة (الدجاج اللاحم، والبياض) تلاحظ المؤسسات أن هناك توجهاً محدوداً لاستخدام أساليب وطرق حديثة ومتطورة في هذا الشأن حيث يتم تربية الدواجن اللاحمة بطرق تفتقر إلى سبل السلامة الصحية مما يتسبب بالخسائر الإقتصادية[1].

يلاحظ الباحث أن هناك توافقاً بين وجهة نظر المجتمع المحلي والمؤسسات حول التوجه نحو تربية الطيور والمواشي في مزارع خاصة، إلا أن هناك تركيزاً أكبر من قبل المؤسسات على استخدام الطرق والوسائل الحديثة في تربية الطيور والمواشي، بينما يركز المجتمع المحلي على تربية الطيور والمواشي في مزارع خاصة بغض النظر عن استخدام الأساليب الحديثة أو التقليدية، ويعزو الباحث ذلك إلى رغبة العديد من أفراد المجتمع المحلي بإيجاد دخل إضافي مما ينعكس بشكل إيجابي على الناحية الإقتصادية لأفراد المجتمع.

أما العوامل الإقتصادية الأخرى التي تناولها الباحث، إضافة إلى العامل الزراعي فهي:-

مؤشرات القضايا الإقتصادية الأخرى.

2- التعليم الجامعي واحتياجات المجتمع المحلي:

وقد تناول الباحث هذا العامل من خلال زاوية اقتصادية تهدف إلى قياس مدى ملاءمة التعليم الجامعي الحالي، وتأثيره على الناحية الإقتصادية من خلال ارتفاع أو انخفاض تكلفة الدراسة، وقدرة الأهالي على توفير هذه التكلفة.

أ- من وجهة نظر المجتمع المحلي:

ينظر المجتمع المحلي للتعليم الجامعي نظرة إيجابية بدرجة كبيرة كونه يلبي الاحتياجات الحقيقية للمجتمع المحلي من الخبرات والتخصصات التعليمية المختلفة، ويرى المجتمع أيضاً أن الجامعات المحلية تعمل على توفير مختلف التخصصات ذات العلاقة باحتياجات المجتمع

---

1 - **مقابلة خاصة**، وزارة الزراعة مكتب زراعة طوباس.2007/6/10م.

المحلي، و تعمل الجامعات على رفد المجتمع المحلي بالخبرات والكفاءات التي ترفع من مستوى الأداء في شتى مجالات الحياة الأمر الذي ينعكس على الناحية الإقتصادية.

ب- من وجهة نظر المؤسسات:

ترى المؤسسات أن التعليم الجامعي في المنطقة أدى إلى تخريج عدد لا بأس به من الطلبة الذين ساهموا في بناء وتنمية المجتمع المحلي في جميع مجالات الحياة والتخصصات الأكاديمية القادرة على خدمته، وأن الجامعة ساهمت بشكل خاص في رفد وتزويد المجتمع بالكفاءات العلمية في مجالات مختلفة والتي لها التأثير الأقوى على النمو الإقتصادي في مختلف مستوياته، وهذا ما يهمنا في هذه الجزئية، كما وفرت على المجتمع المحلي تكاليف جلب خبراء أو متخصصين من الخارج[1].

يتفق رأي المؤسسات إلى حد كبير مع رأي المجتمع المحلي حول هذه القضية، ويرى الباحث أن الجامعات توفر التخصصات في كل الميادين التي تلبي حاجة المجتمع المحلي، وتعمل على تخفيض تكلفة جلب خبراء أو مختصين أجانب.

كما يرى الباحث ضرورة أن تراعي الجامعات حاجات المجتمع المحلي من التخصصات والخبرات الضرورية لعملية التنمية، وبناء عليها يتم تنسيب واستيعاب الطلبة. حيث من الضروري أن يتوجه قسم من الطلبة إلى تخصصات مهنية يحتاجها المجتمع المحلي، وأن تقيم الجامعات نوعاً من التكامل التربوي والتعليمي فيما بينها لخدمة المجتمع الذي توجد فيه.

5- بعد المدارس عن السكن والمواصلات:-

ويهدف هذا العامل إلى معرفة تأثير تكاليف المواصلات على المواطن والعوامل المتعلقة بذلك.

1 - **مقابلة خاصة**،مدير جامعة القدس المفتوحة، مركز طوباس، نضال عبد الغفور ربايعة، 2007/5/22م.

أ- من وجهة نظر المجتمع المحلي:

يرى المجتمع المحلي أن النفقات التي تصرف على المواصلات من وإلى المدارس، هي نفقات مقبولة ويعود سبب ذلك إلى قرب المدارس من التجمعات السكنية وسهولة الوصول إليها مما يوفر على الطلبة دفع تكاليف للمواصلات.

ب- من وجهة نظر المؤسسات:

ترى المؤسسات أن توزيع المدارس على مختلف المواقع الجغرافية لا يشكل عبئاً مالياً على المجتمع المحلي[1].

يرى الباحث أن هناك توافقاً بين رأي المجتمع المحلي والمؤسسات حول بعد المدارس عن الأماكن السكنية،ويرى أيضاً أن قرب المدارس من التجمعات السكنية يوفر الكثير من الجهد المالي الملقى على عاتق الطلبة والأهالي.

6- الشبكات التسويقية الفعالة:

يهتم هذا العامل بالناحية التجارية وأثرها على الوضع الإقتصادي العام.

أ- من وجهة نظر المجتمع المحلي:

هناك تأييد بدرجة متوسطة لدى أفراد المجتمع المحلي لهذه النقطة، حيث يتوفر بعض المجمعات والأسواق التجارية وعدد قليل من وكلاء التوزيع التي تساهم في عملية التنمية التجارية في منطقة طوباس.

ب- من وجهة نظر المؤسسات:

تنظر المؤسسات إلى أن شبكة التسويق المتوفرة في منطقة طوباس غير كافية للنهوض بحاجات المنطقة من النواحي التجارية والإقتصادية[2]

---

1 - **مقابلة خاصة**، رئيس قسم التعليم العام في مديرية التربية والتعليم- طوباس، خليل أحمد صلاحات، 2007/5/17م

2 - **مقابلة خاصة**، رئيس الغرفة التجارية الصناعية الزراعية،فوزي عينبوسي، 2007/6/5م.

يرى الباحث أن هناك تبايناً بين رأي المجتمع المحلي ورأي المؤسسات، وحسب رأي الباحث فان سبب هذا التباين يعود إلى الاختلاف في النظرة التقييمية لكل من المجتمع المحلي والمؤسسات. إضافة إلى كون المنطقة منطقة زراعية بالأساس، لا تعتمد اعتماداً مباشراً على التجارة والتسويق.

كما يرى الباحث أن المنطقة بحاجة إلى زيادة عدد المجمعات التجارية وتفعيل رؤوس الأموال المتوفرة في المنطقة وتشجيعها،إضافة إلى محاولة استقطاب مشاريع ورؤوس أموال خارجية لمنطقة طوباس. من أجل توفير بنية تحتية اقتصادية جاذبة للاستثمار.

7- البنية التحتية الإقتصادية:-

حاول الباحث من خلال هذه النقطة التركيز على وجود أو عدم وجود مناخ استثماري اقتصادي، والعوامل التي تؤثر على هذا العامل.

***- البيئة الإقتصادية الملائمة لإنشاء مشاريع استثمارية:**

أ- من وجهة نظر المجتمع المحلي:

يعبر المجتمع المحلي عن وجهة نظر متوسطة باتجاه توفير البيئة الإقتصادية الملائمة لإنشاء مشاريع استثمارية حديثة.

ب- من وجهة نظر المؤسسات:

ترى المؤسسات أنه يتوفر في منطقة طوباس البنية التحتية الخصبة المناسبة والمشجعة للاستثمار لإقامة المشاريع التنموية المختلفة في المنطقة[1].

يتبين للباحث أن منطقة طوباس تتمتع بمناخ مناسب لإنشاء مشاريع استثمارية نتيجة لتوفر مقومات بناء وإنشاء المشاريع المختلفة، كما وتتوفر المواد الخام الأولية لمثل هذه المشاريع في

1 - **مقابلة خاصة**، رئيس الغرفة التجارية الصناعية الزراعية، فوزي عينبوسي، 5/ 6/2007م.

منطقة طوباس. وأيضاً ساهمت إجراءات الفصل التي انتهجها الاحتلال الإسرائيلي والتي تتمثل بالإغلاق وفصل المناطق عن بعضها البعض خلال الإنتفاضة الحالية، في ظهور اقتصاد يعتمد على نفسه في المنطقة من خلال الأسواق والمصارف وتوجه العديد من المستثمرين للاستثمار في مشاريع جديدة في المنطقة.

2- النشاط الصناعي:

تعتبر الوظيفة الصناعية من الوظائف الحضرية الأساسية التي تدخل في الأساس الإقتصادي لمراكز الحضرية وتؤثر بشكل مباشر على التركز السكاني في المنطقة. من هذا المنطلق فقد حاول الباحث التركيز على النشاط الصناعي كونه من العوامل التي تشكل بمجملها الوضع الإقتصادي.

أ- من وجهة نظر المجتمع المحلي:

يرى المجتمع المحلي حول هذا الموضوع أن التطور الذي حصل على القطاع الصناعي في منطقة طوباس يسير بشكل متوسط. وأن هذا العامل لم يلق الاهتمام الكافي من قبل المؤسسات المختصة أو من قبل أصحاب القرار.

كما يعتبر المجتمع أن الورش الصغيرة والمصانع الحرفية تساهم بشكل جيد في خدمة المجتمع المحلي. وأنه لا بد من العمل على تطويرها والاهتمام بها ودعمها.

ب- من وجهة نظر المؤسسات:

ترى المؤسسات أن النشاط الصناعي يحتل مرتبة متأخرة في عملية التنمية في منطقة طوباس، ولكن هناك ورش صغيرة وحرف مهنية بسيطة تساهم بشكل متدني في التنمية الإقتصادية وفي الناتج المحلي[1].

---

1 - **مقابلة خاصة**، مدير مديرية الإقتصاد الوطني طوباس، عبد الله ياسين،2007/5/13م.

يتبين للباحث أن هناك تبايناً بين رأي المؤسسات ورأي المجتمع المحلي حول محدودية مساهمة الورش الصغيرة والمصانع الحرفية في التنمية الإقتصادية، وأنه لا بد من دعم المشاريع الصغيرة والورش وذلك لأهميتها في تقديم الخدمات للمجتمع والحد من نسبة البطالة.

ويرى الباحث أن إنشاء بعض الورش الصغيرة والمصانع الحرفية كالنجارة والحدادة والنسيج،يهدف إلى خدمة المجتمع المحلي، وذلك عن طريق تشغيل الأيدي العاملة والتقليل من نسبة البطالة، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي.

9- نفقات النقل الجامعي:

يهدف الباحث من خلال النقطة إلى دراسة تكاليف النقل على طلاب الجامعة ومدى مناسبته أو عدم مناسبته، وتأثيره على الوضع الإقتصادي العام.

أ- من وجهة نظر المجتمع المحلي:

يرى المجتمع المحلي أن تكلفة الوصول إلى الجامعة من قبل الطلاب تكلفة متوسطة، وهذا يعتمد على مكان السكن وتوفر الطرق ووسائل النقل العام. حيث أن اختلاف الموقع يؤثر في هذه التكلفة. وكذلك فان بعض المواقع تتوفر فيها وسائل النقل العام أكثر من غيرها.

ب- من وجهة نظر المؤسسات:

تنظر المؤسسات أنه يوجد معضلة يعاني منها طلبة الجامعات بخصوص وسائل النقل العام والمواصلات، وبشكل خاص جامعة القدس المفتوحة في منطقة طوباس حيث تعاني من عدم توفر وسائل النقل المرخصة والقانونية الكافية الأمر الذي يضطر الطلاب إلى استخدام السيارات غير المرخصة وغير القانونية، كما أن بعض الطلاب يضطرون إلى سلوك طرق التفافية نتيجة لوجود الحواجز والعوائق الإسرائيلية، الأمر الذي يزيد من الأعباء المالية على الطلاب[1].

---

1 – **مقابلة خاصة**، رئيس نقابة السائقين، يوسف دراغمة، 2007/5/30م.

مقابلة خاصة، مدير جامعة القدس المفتوحة- مركز طوباس الدراسي، 2007/5/22م.

يرى الباحث أن هناك مشكلة حقيقية حول هذه النقطة، حيث لا توجد خطوط قانونيـة خاصـة لضمان نقل الطلاب إلى الجامعة،كما أن تكاليف النقل تخضع لمزاج أصـحاب المركبـات ولا تخضع لرقابة وزارة المواصلات. كما أن هناك مشكلة واضـحة فـي وصـول الطلبـة إلـى جامعاتهم، خصوصاً ما يتعلق بالوصول إلى الجامعات خارج المنطقة. وذلك بسبب ممارسـات الاحتلال والحواجز المنتشرة بين منطقة الدراسة والمناطق الأخرى.

11- التعليم الجامعي خارج الوطن.

أ- من وجهة نظر المجتمع المحلي:

يعتبر المجتمع المحلي أن توجه الطلبة للدراسة في الجامعات خـارج الـوطن يسـير بـوتيرة متوسطة، حيث ترى الغالبية من أفراد المجتمع أن توجه الطلاب للدراسة خارج الوطن، يبقـى في مستويات معتدلة ومتوسطة. وأنه لم يحدث تغييراً يذكر على نسبة الطلبة المتوجهين للدراسة خارج الوطن.

ب- من وجهة نظر المؤسسات:

ترى المؤسسات أن ظاهرة التعليم خارج البلاد تتناقص، وذلك نتيجة إحجام الطـلاب وأوليـاء الأمور عن الدراسة في الخارج نظراً للحالة الاقتصادية الصعبة التي يعـاني منهـا المجتمـع، وهناك نسبة قليلة جداً ممن يضطرون للسفر خارج الوطن بهدف الدراسة بسبب رغبتهم بدراسة بعض التخصصات النادرة وغير المتوفرة في الجامعات المحلية[1].

يلاحظ الباحث أن هناك تعارضاً بين رأي المؤسسات ورأي المجتمع المحلي حول قضية التعليم الخارجي حيث ترى المؤسسات أن هذه الظاهرة آخذة بالانخفاض.

ويعتبر الباحث أن السبب في هذا الاختلاف يعود إلى عدم الاطلاع الكافي من قبـل المـواطنين على طبيعة وحجم الطلبة الدارسين في الخارج. كما أن الباحث يعتبر أن الجامعات الفلسـطينية

---

1 – **مقابلة خاصة**، مدير مركز طوباس الدراسي، د.نضال عبد الغفور، 2007/5/22م.

أصبحت توفر العديد من التخصصات التي كانت تجبر الطلاب على السفر إلى الخارج من أجل دراستها. الأمر الذي خفف من العبء المالي الناتج عن هذه الظاهرة.

12- سوق العمل المحلي ومدى توفر فرص العمل:

أ- من وجهة نظر المجتمع المحلي:

تبين وجهة نظر المجتمع المحلي أن هناك عجزاً واضحاً من قبل السوق المحلي في توفير فرص عمل، حيث تعتبر الغالبية من المستطلعة آراؤهم أن السوق المحلي يوفر فرص عمـــل بدرجـــة قليلة.

ب- من وجهة نظر المؤسسات:

تشير المؤسسات إلى عجز سوق العمل المحلي، عـــن تـــوفير فـــرص عمـــل كافيـــة لقطـــاع العمال،وذلك بسبب ازدياد نسبة العاطلين عن العمل بعد إغلاق سوق العمل في إسرائيل، وترى المؤسسات أن حل هذه المعضلة تكون في فتح أسواق أخرى تستطيع أن تستوعب الأعداد الهائلة من العمال[1].

يرى الباحث أن هناك توافقاً بين رأي المؤسسات ورأي المجتمع المحلي حول موضوع عجـــز سوق العمل المحلي عن توفير فرص عمل،واستيعاب القوة العاملة للعاطلين عن العمل، ويعـــود ذلك لإغلاق سوق العمل داخل إسرائيل والركود الإقتصادي الذي يعجز عن اســـتيعاب الأعـــداد الهائلة من العاطلين عن العمل.

1 - **وزارة العمل**، مكتب عمل طوباس،محمد حمزة أبو قذيلة، 2007/5/14م.
مقابلة مع مدير الإتحاد العام لنقابات عمال فلسطين،إبراهيم دراغمة، 2007/5/12م.

حيث بلغت نسبة البطالة في منطقة طوباس عام 2006 (19.5%) وهي نسبة مرتفعة نسبياً بالنسبة لباقي المحافظات الفلسطينية[1]، وبلغ عدد العاطلين عن العمل (2484) عاملاً من أصل (112735)عاطلا عن العمل[2].

ويعتبر الباحث أن هذا الأمر ناتج عن وجود عدد كبير من خريجي الجامعات، العاجزين عن إيجاد فرص عمل. إضافة إلى ندرة المؤسسات القادرة على استيعاب هذه الأعداد من الخرجين، وأيضا قلة وجود وتوفر الورش الصناعية والتشغيلية القادرة على استيعاب القوة العاملة من العاطلين عن العمل.

كما يرى الباحث أن جدار الفصل العنصري لعب دوراً كبيراً في تفاقم حالة البطالة بسبب عدم تمكن العديد من العمال الذين كانوا يعتمدون على سوق العمل داخل إسرائيل من التوجه إلى أعمالهم. مع الأخذ بعين الاعتبار أن الجدار الفاصل قد قضم مساحة واسعة من أراضي منطقة الدراسة.

13- الحاجة إلى الإقتراض:

أ- من وجهة نظر المجتمع المحلي:

يرى المجتمع المحلي أن الحاجة إلى الإقتراض يسير بوتيرة متزايدة وذلك بسبب وجود احتياجات متزايدة لا يستطيع الفرد تلبيتها دون التوجه نحو الإقتراض، وذلك نتيجة لمحدودية الموارد الإقتصادية لأفراد المجتمع.

ب- من وجهة نظر المؤسسات:

ترى المؤسسات أن الحاجة إلى الإقتراض آخذة بالتزايد، حيث أن الإقبال على البنوك والمصارف للحصول على قروض يسير بوتيرة متزايدة، وذلك بسبب الأوضاع الإقتصادية الصعبة التي يعاني منها المجتمع المحلي من بطالة وعدم توفر مشاريع مستقبلية[3].

---

1 – **الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني**،2007، مسح القوى العاملة الفلسطينية التقرير السنوي 2006،ص 76، رام الله، فلسطين.

2 – **الجهاز المركزي للإحصاء**، مسح القوى العاملة الفلسطينية،2007، ص74، المرجع السابق.

3 – **مقابلة خاصة**، مدير مكتب الإقتصاد الوطني طوباس، عبد الله ياسين،2007/5/13م.

يلاحظ الباحث أن هناك توافقاً بين الرأيين (المؤسسات، والمجتمع المحلي) حول تزايد الإقتراض وينتج هذا الوضع عن حالة الكساد منذ اندلاع الإنتفاضة الحالية بالإضافة إلى الحصار وإغلاق المناطق والمدن الفلسطينية وازدياد البطالة وازدياد نسبة الفقر.

14- الدروس الخصوصية:

أ- من وجهة نظر المجتمع المحلي:

يجد المجتمع المحلي أن هناك اهتماماً متزايداً من قبل أفراد المجتمع نحو توجه أبنائهم للحصول على الدروس الخصوصية، للتغلب على الصعوبات التي يعانون منها في دراستهم.

ب- من وجهة نظر المؤسسات:

ترى المؤسسات أن هناك تزايداً من قبل الأهالي والطلاب نحو الدروس الخصوصية، وهذا بدوره يزيد من الأعباء المالية على الأهالي وعلى أفراد المجتمع ككل[1].

يرى الباحث أن هناك توافقاً بين وجهتي نظر المؤسسات والمجتمع المحلي، أن الدروس الخصوصية أصبحت جزءاً من ثقافة المجتمع، حيث يتجه إليها الطبقات الفقيرة والغنية على حد سواء، من أجل تنمية وتعزيز مهاراتهم الدراسية، وهي ظاهرة مرهقة اقتصادياً وسببها قصور المناهج والطرق التعليمية عن الوفاء بحق الطالب. وذلك ناجم عن الضعف والقصور في بعض المواد العلمية من قبل المدرسة أو الطالب أو الأهل، وهذا الأمر ينعكس على المجتمع المحلي من ناحية اقتصادية حيث يشكل عبئاً اقتصادياً وتكلفة مالية كبيرة.

15- نفقات المواصلات والاتصالات:-

أ- من وجهة نظر المجتمع المحلي:

بخصوص انخفاض تكاليف المواصلات والاتصالات أظهر جمهور المستطلعين في منطقة طوباس أن درجتها قليلة حيث أن هناك زيادة ملموسة في هذه التكاليف وذلك ناجم عن ارتفاع

---

1 - **وزارة التربية والتعليم مكتب طوباس**، رئيس قسم التعليم العام، خليل أحمد صلاحات، 2007/5/17م، المرجع السابق.

أسعار المحروقات وتكاليف المركبات الخاصة بالنقل وهذا يشكل عبئاً اقتصادياً علـى المجتمـع المحلي.

ب- من وجهة نظر المؤسسات:

ترى المؤسسات أن هناك ارتفاعاً متزايداً في تكاليف المواصلات والاتصالات نتيجـة لارتفـاع أثمان الوقود بشكل مستمر وارتفاع تكاليف أثمان المركبات والحافلات والذي بـدوره يـنعكس على حياة المواطن بشكل مباشر وعلى تكلفة السفر وحركة التنقل[1].

من الناحية الإقتصادية، يرى الباحث أن قطاع النقل والاتصالات يلعب دوراً أساسياً وفعالاً فـي الناتج المحلي الإجمالي، وتلعب دوراً مهماً في تطوير وبناء البنية التحتية في منطقة طوبـاس، وتعتبر الزيادة المطردة في تكاليف هذه الخدمات من المعوقات الأساسية للتنمية المسـتدامة فـي المنطقة. مع الأخذ بعين الاعتبار أن هذه الزيادة لا تختص بمنطقة الدراسة فقط، وإنمـا تشـمل بقية المناطق والمحافظات، إلا أنها في المجمل تعتبر من العوامل المهمة وذات التـأثير الكبيـر على الناحية الإقتصادية، في ظل تزايد وارتفاع تكاليف النقل والمواصلات.

16- الدخل المتاح و هامش التوفير:

أ- من وجهة نظر المجتمع المحلي:

يرى المجتمع المحلي أن محدودية الدخل وعدم قدرته على الوفاء بالحاجات الأساسية لا تترك له هامشاً للادخار.

ب- من وجهة نظر المؤسسات:

ترى المؤسسات أن الدخل المتاح للفرد لا يفي بالحاجات الأساسية وعليه فان قدرة الفرد علـى التوفير تبقى منخفضة، حيث أن قلة قليلة من المواطنين تستطيع الاحتفاظ بجـزء مـن الـدخل للمستقبل[2].

---

1 - **مقابلة خاصة**، رئيس نقابة السائقين، يوسف درا غمة، 2007/5/30، المرجع السابق.

2 - **مقابلة خاصة**، مدير مديرية الإقتصاد الوطني طوباس، عبد الله ياسين،2007/5/13، المرجع السابق.

يلاحظ الباحث أن هناك توافقاً بين رأي المؤسسات ورأي المجتمع المحلـــي، بخصـــوص هـــذا الموضوع، حيث لا يتيح متوسط الدخل عند الغالبية هامشاً للادخار، خصوصاً في هـــذه الفتـــرة التي تغطيها الدراسة (انتشار البطالة والكساد وتراجع الدخل). حيث أن الدخل الـــذي يحصـــلون عليه بالكاد يكفي لسد الحاجات الإستهلاكية.

4.6التنمية البيئية:

تحتل البيئة مركزاً متقدماً في اهتمامات الشعوب المتقدمة والمتطورة، ذلك أنها ترتبط ارتباطـــاً وثيقاً بالفرد وبحياته ومستقبله، وترتبط أيضاً بمفهوم الإســـتدامة. حيـــث أن البيئـــة الصـــالحة والصحية، تهيئ الجو لمستقبل صحي مشجع على النمو والعطاء. فيما تعتبر البيئة المريضة، أو غير الصحية عاملاً سلبياً من عوامل التنمية والتخطيط المستقبلي.

ونظراً لحداثة مفهوم (التنمية البيئية) على ثقافتنا ومجتمعنا، فان الإهتمام بهذا الجانب يحتل مكانة مهمة في أية دراسة تخص التنمية المستدامة في أي من المجتمعات النامية.

وقد حاول الباحث خلال هذا الجزء من الدراسة الوقوف على أهم العوامل التي تتعلق بالعامـــل البيئي والتي تؤثر على التنمية البيئية في منطقة الدراسة، حيث تم التطرق إلى عدد من النقـــاط المهمة في هذا المجال، ودراستها وتقييمها على النحو التالي:-

1- الأدوية الخاصة بالأوبئة:-

أ- من وجهة نظر المجتمع المحلي:

أيدت نسبة كبيرة من أفراد المجتمع المحلي المستطلعة آراؤهم توفر أدويـــة خاصـــة بالأوبئـــة والحيوانات، ويعود ذلك إلى ازدياد عدد المؤسسات غير الحكومية بشكل أساسي والتي تهتم بمثل هذه المواضيع، ويلاحظ المجتمع المحلي تزايد الإهتمام بهذا الموضوع من قبل الحكومة.

ب- من وجهة نظر المؤسسات:

ترى المؤسسات أن نوعية وفاعلية هذه الأدوية ومدى ثقة المزارع بها ضـــعيفة، حيـــث تعتبـــر المؤسسات أن معظم الأدوية لا تتصف بالفاعلية، إضافة إلى وجود مشكلة تمثـــل فـــي الأدويـــة الزراعية المستوردة والتي تكون نسبة كبيرة منها مغشوشة وغير صالحة[1].

يتبين للباحث أن هناك توافقاً بين رأي المؤسسات ورأي المجتمع المحلـــي بخصـــوص تـــوفر الأدوية، ومن وجهة نظر المختصين فإن كمية كبيرة من الأدوية غير فعالة ومغشوشـــة، وهـــذا يعتبر قصوراً من هيئات الرقابة الحكومية، ولجنة المواصفات والمقاييس.

2- تربية المواشي ومزارع الطيور داخل الأماكن السكنية:-

أ- من وجهة نظر المجتمع المحلي:

بخصوص تناقص ظاهرة تربية المواشي والطيور داخل الأماكن السكنية فإن المجتمع المحلـــي ينظر إلى هذا الموضوع نظرة متوسطة، حيث لا زال عدد لا بأس به من أفراد المجتمع يقومون بتربية المواشي والطيور داخل الأماكن السكنية.

ب- من وجهة نظر المؤسسات:

تشير المؤسسات إلى أن هذه الظاهرة تسير بوتيرة متزايدة، بسبب الأوضاع الإقتصادية الصعبة التي لا تسمح بإنشاء وامتلاك أماكن خاصة لتربية المواشي والطيور الأمر الذي يضطرهم إلـــى تربيتها داخل البيوت السكنية مما يكون له أثر سلبي على الناحية البيئية والصحية[2].

يلاحظ الباحث أن هناك إقبالاً متزايداً لدى أفراد المجتمع في منطقة الدراسة نحو تربية المواشي والطيور داخل الأماكن السكنية، وهذا الأمر يعود إلى الظروف الإقتصادية الصـــعبة. ورغبـــة المواطنين في الحصول على مصادر دخل بديلة، الأمر الذي يدفعهم إلى تربية الطيور والمواشي

---

1 - **مقابلة خاصة**، مدير مكتب زراعة طوباس، 2007/6/10، المرجع السابق.

2 - **مقابلة خاصة**، مقابلة مع مدير بلدية طوباس، حسام عليان، 2007/5/12، المرجع السابق.

داخل الأماكن السكنية، بسبب عدم قدرة الغالبية العظمى منهم في توفير أماكن مخصصة لهذا الغرض. ولا شك أن مثل هذا السلوك يؤثر على البيئة والصحة، ويزيد من خطر التلوث في الأماكن السكنية ويساهم في انتشار الأمراض.

5- الاعتداء على الساحات العامة والمسافات بين البيوت:-

أ- من وجهة نظر المجتمع المحلي:

أيدت نسبة متوسطة من المجتمع المحلي انعدام ظاهرة الاعتداء على الساحات العامة والمسافات والارتدادات بين البيوت، وذلك يعود إلى زيادة الوعي والإدراك لدى نسبة كبيرة من أفراد المجتمع لهذه الظاهرة والتي تعطي مظهراً مورفلوجيا جيداً للمنطقة.

ب- من وجهة نظر المؤسسات:

ترى المؤسسات أن ظاهرة الاعتداء على الساحات العامة والممتلكات العامة قد انتشرت بشكل كبير في الآونة الأخيرة بين السكان، حيث أنهم لم يلتزموا بالارتدادات القانونية بين البيوت، ولم يراعوا المساحات والمسافات بين البيوت وعلى الساحات العامة، الأمر الذي يؤثر بيئياً على توفر المساحات الخضراء وأيضاً على تأهيل الشوارع. وعلى البيئة الملائمة للسكن[1].

يرى الباحث أن ظاهرة الاعتداء على الساحات العامة، وعدم الالتزام بقوانين البناء، والتعدي على المساحات الزراعية، آخذة بالازدياد. وأن عدداً كبيراً من أفراد المجتمع المحلي لم يراعوا القوانين المختصة بهذا الشأن.

ويعتبر الباحث أن عدم توافق وجهتي النظر بين المؤسسات والمجتمع المحلي يعود إلى اعتماد المؤسسات على بيانات إحصائية ذات واقع ميداني. بينما تنطلق وجهة نظر المجتمع المحلي من عدم معرفته بالمعايير الهندسية والسكنية والتخطيط.

---

1 - **مقابلة** مع مدير بلدية طوباس، حسام عليان، 2007/5/12م.

مقابلة مع مدير عام الحكم المحلي طوباس، غسان دراغمة،2007/6/3م.

6- الأبنية المنشأة تتم وفق رخص البناء:-

أ- من وجهة نظر المجتمع المحلي:

حول البناء وفق الرخص الرسمية يرى المجتمع المحلي أن هذه النقطة تأخذ درجة متوسطة.

ب- من وجهة نظر المؤسسات:

ترى المؤسسات أنه يوجد انتشار كبير لظاهرة البناء غير المرخص في منطقة طوباس، وذلك يعود لسبب عدم وجود جهاز تنفيذي فاعل يعمل على تنفيذ القوانين لردع المخالفين في هذا المجال، إضافة إلى فقدان جزء كبير من السكان لمصادر رزقهم أو دخلهم، الأمر الذي جعلهم مضطرين للبناء دون ترخيص من أجل توفير رسوم الترخيص لاستغلاله في التجهيزات الخاصة في البناء [1].

يرى الباحث أن هناك توافقاً بين الرأيين حول هذه الجزئية، ويعود ذلك إلى الأوضاع الإقتصادية الصعبة وعدم قدرة المواطنين على دفع رسوم الترخيص المستحقة عليهم،الأمر الذي يدفعهم لاستغلال الرسوم المستحقة في تجهيزات البناء.

كما يرى الباحث أن هناك نسبة من البيوت يتم إنشاؤها دون ترخيص الأمر الذي يؤثر على الشكل الخارجي للمنطقة، كما أن التهرب من دفع رسوم ترخيص البناء يؤثر على إنشاء مشاريع تنموية في المنطقة.

7- المياه العادمة وبعدها عن مصادر المياه الصالحة:

أ- من وجهة نظر المجتمع المحلي:

يرى المجتمع المحلي أن بعد المياه العادمة عن مصادر المياه الصالحة للشرب يأخذ درجة متوسطة.

1- **مقابلة خاصة**، مدير بلدية طوباس، حسام عليان، 2007/5/12، المرجع السابق.

مقابلة خاصة، مدير عام الحكم المحلي طوباس، غسان دراغمة، 2007/6/3، المرجع السابق.

ب- من وجهة نظر المؤسسات:

ترى المؤسسات أن المياه العادمة قريبة من مصادر المياه الصالحة للشرب، وأن هنـاك نسـبة تلوث عالية في المياه خاصة بمادة (النيترات) التي مصدرها الأصلي الأسمدة والميـاه العادمـة وكذلك وجود الحفر الإمتصاصية التي تكون قريبة من مصادر المياه الصالحة والتي تؤدي إلـى تسرب المياه العادمة إلى آبار الجمع وإلى المياه الجوفية التي تعتبر المصدر الأساسي للمياه مما يؤدي إلى تلويثها، وكذلك عملية التخلص من المياه العادمة في الأودية والأراضي الزراعية قـد يؤدي وصول هذه المياه العادمة إلى المياه الجوفية خصوصاً عين الفارعة. كما تشـكل الحفـر الإمتصاصية المنتشرة بين البيوت عائقاً أمام إنشاء بنية تحتية فعالة داخل المنطقة[1].

يرى الباحث أن هناك تبايناً في رأي المجتمع المحلي عن رأي المؤسسات حيث من الطبيعي أن تختلف وجهة نظر المختصين عن غيرهم، نتيجة للإحصائيات والبيانات المتوفرة لديهم، فهنـاك نسبة تلوث عالية، في حين أن المجتمع المحلي الذي لا يملك هذه الإحصائيات والبيانات لذا فان الصورة لدية غير واضحة. وهو السبب في أنه لا يشعر بمدى خطورة تلوث مصـادر الميـاه الصالحة للشرب والتربة الصالحة للزراعة التي سببها هذه المياه العادمة.

8- الرقابة الصحية والبيئية على المزارع الخاصة:

أ- من وجهة نظر المجتمع المحلي:

ترى نسبة متوسطة من أفراد المجتمع المحلي أن هناك رقابة صحية وبيئية ملائمة على المزارع الخاصة، وذلك من أجل تقليل خطر الأوبئة والأمراض الناجمة عن هذه المزارع.

---

1 - **مقابلة خاصة**،مدير دائرة تنفيذ المشاريع في سلطة البيئة، سامر كلبونة، 2007/5/12م.
مقابلة خاصة، مدير بلدية طوباس، حسام عليان، 2007/5/12، المرجع السابق.

ب- من وجهة نظر المؤسسات:

تشير المؤسسات إلى القصور في المراقبة الصحية على المزارع وعدم فاعلية الإجراءات القانونية المتبعة بالمحاكم الفلسطينية بسبب عدم وجود قوانين لمعالجة المشاكل البيئية والصحية حيث أن القوانين المتعلقة بهذا الموضوع هي قوانين أردنية قديمة لا تتماشى مع التطور[1].

يرى الباحث أنه على الرغم من قيام بعض المؤسسات بالرقابة والزيارات إلى بعض المزارع من أجل تفقدها والإشراف عليها بشكل دوري ودراسة أوضاعها ومدى تعرضها للخطر والتلوث.

إلا أن هذه الزيارات تبقى أقل من الحد المطلوب، وأن الحاجة إلى المراقبة الصحية حاجة ملحة، لفحص المنتجات الزراعية ومدى مطابقتها لشروط السلامة العامة، وذلك من أجل تجنب الأوبئة والأمراض الخطيرة المترتبة على المخالفات.

9- الاعتداء على الغابات والأحراش:

أ- من وجهة نظر المجتمع المحلي:

يرى المجتمع المحلي أن هناك تزايداً في حالات الاعتداء على الغابات والأحراش وذلك من خلال تقطيع الأشجار وإحراقها تارة أخرى واستخدامها كمراعي للثروة الحيوانية.

ب-من وجهة نظر المؤسسات:

ترى المؤسسات أنه يوجد اعتداءات من قبل بعض أفراد المجتمع المحلي على الأحراش والغابات، وترى دائرة تنفيذ المشاريع في سلطة البيئة أن هذه الظاهرة منتشرة بين أفراد المجتمع ويعود ذلك لإغراض اقتصادية كالحصول على الفحم، وكذلك مصدر للطاقة وللتدفئة[2].

---

1 - **مقابلة خاصة**، مدير بلدية طوباس، حسام عليان، 2007/5/12، المرجع السابق.

2 - **مقابلة خاصة**، مدير مكتب زراعة طوباس، 2007/6/10، المرجع السابق.

مقابلة خاصة، مدير دائرة تنفيذ المشاريع في سلطة البيئة، سامر كلبونة، 2007/5/12، المرجع السابق.

يرى الباحث أن هناك توافقاً بين رأي المؤسسات ورأي المجتمع المحلي حول هذه الظاهرة، حيث أن ظاهرة الاعتداء على الغابات والأحراش تسير بوتيرة متزايدة. خصوصاً في ظل الوضع الأمني غير الفاعل.

كما يرى الباحث أن الوعي الثقافي لدى أفراد المجتمع المحلي حول أهمية هذه الغابات والأحراش غير كاف. وأنه لا بد من توفير السبل والإمكانيات الداعمة لمشاريع تثقيفية وتوعوية في هذا المجال.

10- البناء في المناطق الزراعية:

أ- من وجهة نظر المجتمع المحلي:

يرى المجتمع المحلي أن ظاهرة البناء في المناطق الزراعية آخذة بالتزايد، بسبب نقص المساحة الداخلة في الحدود الهيكلية المخصصة للبناء في المنطقة، وهذا بدوره يؤثر على الأراضي الزراعية ويقلل من نسبتها.

ب- من وجهة نظر المؤسسات:

ترى المؤسسات أن هذه الظاهرة تسير بوتيرة متزايدة بالرغم من وجود قانون زراعي يحد من توجه المواطنين نحو البناء في المناطق الصالحة للزراعة، وذلك بسبب زيادة عدد السكان الطبيعي ونقص الأماكن المخصصة للبناء. وقد أدت هذه الظاهرة إلى تآكل مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية خاصة سهل مدينة طوباس، إضافة إلى إقامة العديد من المنشآت الصناعية في الأراضي الزراعية كمصانع الطوب ومغاسل السيارات، وبناء (حظائر) لتربية الدواجن والأغنام، وهذا بدوره يعود إلى عدم جدوى زراعة الأراضي من ناحية اقتصادية[1].

1- **مقابلة خاصة**،مدير مكتب زراعة طوباس،2007/6/10م.

مقابلة خاصة، مدير بلدية طوباس، حسام عليان، 2007/5/12، المرجع السابق.

يرى الباحث أن هناك توافقاً بين رأي المؤسسات ورأي المجتمع المحلـي، حيـث أن ظـاهرة انحسار الأراضي الزراعية ظاهرة مقلقة من ناحية اقتصادية وبيئية،خصوصاً الإمتداد العمراني الذي يتم بصورة عشوائية مما يؤثر على الناحية البيئية والجمالية للمنطقة.

إضافة إلى الخسارة الناتجة عن عدم استغلال هذه الأراضي كمصدر لرزق والدخل.

10- شبكة الصرف الصحي والمياه العادمة:-

أ- من وجهة نظر المجتمع المحلي:

يرى المجتمع المحلي أنه لا يوجد شبكة صرف صحي للمياه العادمة في منطقة طوباس، وتتزايد شكاوى المواطنين حول هذه النقطة.

ب- من وجهة نظر المؤسسات:

ترى المؤسسات أنه لا يوجد شبكة صرف صحي للمياه العادمة إلا أنه يتم اسـتخدام طـريقتين للتخلص من هذه المياه وهي:

1- الحفر الإمتصاصية والتي تبلغ نسبتها تقريبا 95%.

2- الحفر الصماء والتي تبلغ نسبتها أقل من 5%.

وكذلك لا يتوفر في المنطقة محطات تنقية للمياه العادمة الأمر الذي يشكل تهديداً خطيراً علـى الناحية البيئية من حيث تلوث المياه والتربة[1].

يلاحظ الباحث أن هناك اتفاقاً في رأي المؤسسات ورأي المجتمع المحلي حول هذا الموضوع، حيث أنه لا يوجد التمويل الكافي لإنشاء مشاريع صرف صحي، الأمر الذي يؤثر على الناحيـة البيئية في المنطقة.

---

1 – **مقابلة خاصة**، مدير بلدية طوباس، حسام عليان، 2007/5/12، المرجع السابق.

مقابلة خاصة، مدير دائرة تنفيذ المشاريع في سلطة البيئة، سامر كلبونة، 2007/5/12، المرجع السابق.

ويرى الباحث أن هذا ناتج عن ارتفاع تكاليف المشاريع الخاصة بذلك من حيث التنفيذ وعدم قدرة هذه المنطقة من الحصول على الدعم اللازم لمثل هذه المشاريع والتي يمكن من خلالها إنشاء شبكة صرف صحي، الأمر الذي يدفع المواطنين إلى التخلص من المياه العادمة في الحفر الترسيبية مما يشكل تهديداً خطيراً للمياه الجوفية.

5.6 الأولويات والتحديات والاستراتيجيات التنموية في المجالات الأساسية:

1. التنمية الاجتماعية:

الأولويات	التحديات	الاستراتيجيات التنموية
الحاجة إلى بناء مدارس جديدة للمناطق السكنية البعيدة	ضعف مصادر التمويل اللازمة، عدم توزيع المدارس بعدالة اجتماعية وجغرافية، عدم توفر أراضي عامة لبناء المدارس	اعتماد خطط على المدى المتوسط والبعيد بالتنسيق مع الجهات المعنية
إنشاء مدارس لذوي الاحتياجات الخاصة وتزويدها وبالكوادر المؤهلة والبرامج الخاصة لخدمة هذه الفئة من المجتمع	ضعف مصادر التمويل، وعدم اهتمام الجهات المسؤولة بهذا الخصوص	توفير مصادر التمويل، وضع إستراتيجية وطنية وتربوية من قبل الجهات المعنية لدمج هؤلاء في المجتمع
الحاجة إلى استغلال المناطق الطبيعية لإنشاء مشاريع إسكانية، ترفيهية، صناعية أو تجارية بحيث تكون ذو جدوى اقتصادية كبيرة	بعض هذه المناطق تخضع للسيطرة الإسرائيلية،مصادر التمويل غير متوفرة في اغلب الأحيان	استغلال الجزء المسموح البناء عليه لإقامة مشاريع تنموية (إسكانية، سياحية،...الخ
بناء منظومة معلومات معيارية لتصنيف وإحصاء الوضع الاقتصادي ونسبة الفقر...الخ وذلك لمعرفة الشرائح التي بحاجة للدعم بصورة مناسبة	ضعف التمويل، إحجام بعض المؤسسات عن التعاون والتنسيق في هذا المجال	اعتماد خطط إستراتيجية تعتمد على المدة المتوسطة والبعيدة بحيث تكون هي المركز لهذا المنظومة، بحيث تقوم بالتشبيك أو التنسيق مع الجهات ذو الاختصاص
رفع مستوى الأطفال والنساء من خلال البرامج الخاصة بالرعاية الأسرية ورفاهية الأطفال	عدم توفر مراكز تعنى بالأطفال والأسرة	وضع استراتيجيات من قبل المؤسسات المعنية تهدف إلى وضع برامج خاصة بالرعاية الأسرية
الحاجة إلى بناء مستشفى حكومي لخدمة المنطقة	عدم توفر مصادر التمويل، وضعف التخطيط الصحي في المنطقة	توفير التمويل اللازم لبناء مستشفيات لتغطية الجانب الصحي في المنطقة

2. التنمية الاقتصادية:

الأولويات	التحديات	الاستراتيجيات التنموية
استصلاح الأراضي الزراعية غير المستغلة، وخلق وعي لاستغلال الأراضي الزراعية الصالحة للزراعة غير المستغلة	ترك الزراعة والتوجه إلى العمل مما يهدد الأمن الغذائي، وضعف الكفاءة الإنتاجية الزراعية.	التشجيع على التوجه نحو الزراعة كونها تتيح اكبر فرص العمل، و تشكل المصدر الأهم في الدخل وفي إنتاج الغذاء ومدخلات الصناعة
الحاجة إلى شق الطرق الزراعية وتأهيلها	عدم توفر التمويل اللازم لشق طرق زراعية جديدة، معيقات الاحتلال (المستعمرات، المعسكرات)	توفير الدعم المالي اللازم لشق الطرق الزراعية وتأهيلها والعمل على إيجاد حلول بديل لمشكلة الطرق الزراعية
منع الزحف العمراني على المناطق الزراعية أو التعدي عليها (التصحر)	عدم وجود قوانين رادعة للمخالفين، عدم وجود رقابة عامة للأشراف على الزحف العمراني في المناطق الزراعية	وضع قوانين تنظم وتحد من الزحف العمراني على المناطق الزراعية، نشر الوعي حول مخاطر التصحر ومدى تأثيره على القطاع الزراعي.
إنشاء مشاريع إنتاجية صغيرة وكبيرة الحجم على المستوى العام في جميع المجالات بحيث تستوعب أكبر عدد ممكن من الأيدي العاملة.	المنافسة الأجنبية للصناعة المحلية، وكذلك إحجام المستثمرين عن المغامرة في المنطقة في ظل الظروف السياسية والمالية، وعدم وجود قانون لحماية المستثمر، عدم استيعاب السوق المحلي لكافة المنتجات المحلية ومحدودية التصدير نتيجة للظروف السياسية.	توفير رأس المال اللازم، تشجيع وتقديم حوافز للمستثمرين في المنطقة من إعفاءات ضريبية وتسهيلات القروض الاستثمارية للإسهام في خلق فرص عمل، تهيئة المناخ المناسب للاستثمار وفتح أسواق خارجية لتسويق المنتجات المحلية

3. التنمية البيئية:

الأولويات	التحديات	الاستراتيجيات التنموية
الحاجة إلى إنشاء مناطق خاصة للتخلص أو إعادة تصنيع النفايات	عدم توفر الموازنات اللازمة،عدم وجود الوعي العام حول أهمية معالجة النفايات بطريقة علمية ومدى أهميتها الاقتصادية والبيئية والاجتماعية	توفير التمويل اللازم لتنفيذ برامج خاصة لإعادة تدوير المخلفات، وتوفير مكبات و مواقع صحية مصممة خصيصا للتخلص من النفايات ومعالجتها بطرق علمية.
الحاجة إلى إنشاء مشروع شبكة صرف صحي في المنطقة	تكاليف المشروع مرتفعة وعدم توفر مصادر التمويل، وقد تشكل خطرا كبيرا على المياه الجوفية والبيئة	وضع إستراتيجية علمية كفيلة بمعالجة مياه الصرف الصحي دون التأثير على المياه الجوفية
إيجاد محميات طبيعية للمحافظة على الطبيعة (الحيوان، والنبات)	عدم توفر المحميات الطبيعية في المنطقة، وعدم وجود وعي عام لأهمية القطاع الزراعي البيئي (الحيواني والنباتي) من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.	وضع إستراتيجية للمحافظة على المحميات الطبيعية، من خلال تنظيم الرعي وعدم زيادة أعداد الماشية عن قدرة المراعي وإمكاناتها ومنع الاعتداء على الأحراش والغابات

الفصل السابع

- النتائج
- التوصيات

الفصل السابع

النتائج والتوصيات

النتائج:

خلصت هذه الدراسة من خلال الإطار النظري والتحليلي والدراسة الميدانية التي استهدفت تحديد واقع التنمية المستدامة للمجتمعات المحلية في منطقة طوباس إلى النتائج التالية:

- توزيع المدارس في منطقة الدراسة غير عادل،وذلك بسبب عدم مراعاة البعد الجغرافي للتجمعات السكانية. ومن جهة ثانية هناك عدم وضوح في المنهاج الفلسطيني المقرر من قبل وزارة التربية والتعليم العالي في فلسطين للمجتمع المحلي.
- عدم توفر المدارس التي تهتم بذوي الاحتياجات الخاصة في منطقة الدراسة.
- عدم توفر خدمة المياه بشكل دائم حيث تواجه البلديات والمجالس المحلية تكاليف عالية في سبيل توفيرها لمختلف التجمعات السكنية.
- الأبنية والوحدات السكنية غير المرخصة آخذة بالتزايد، بسبب الظروف الإقتصادية والاجتماعية وعدم فعالية القوانين الرادعة لمثل هذه التصرفات.
- البيوت المأهولة والتي لا تكون ضمن التجمعات السكانية، على الأغلب محرومة من الخدمات الأساسية.
- هناك نقص في الدخل المتاح للفرد حيث يعجز الدخل المتاح عن سد الحاجات الأساسية والضرورية لمجتمع الدراسة.
- عمالة الأطفال منتشرة بشكل متزايد في المجتمع المحلي حيث أنها تأخذ منحى تصاعدياً.
- عدم توفر مساكن مستقلة للمتزوجين الجدد بشكل كبير، الأمر الذي يزيد من الأعباء المالية والإقتصادية وينعكس أيضاً على الناحية الاجتماعية داخل الأسرة.

- تفتقر منطقة الدراسة إلى الجمعيات الثقافية والنوادي الرياضية بشكل يلبي احتياجات المجتمع المحلي، كما لا تتوفر المراكز الثقافية من مكتبات ومسارح ومتاحف في منطقة الدراسة، وذلك بسبب العادات والتقاليد المنتشرة داخل مجتمع الدراسة.

- –عدم توفر الأمن والاستقرار والسلم الاجتماعي في منطقة الدراسة، بسبب الاحتلال الإسرائيلي والفوضى التي انتشرت في المجتمع المحلي بشكل كبير أدى كل ذلك إلى عجز الجهات الحكومية عن تنفيذ القانون بفاعلية، الأمر الذي أثر على تنمية منطقة الدراسة.

- لا يوجد عدالة في توزيع الخدمات العامة بشكل منصف، الأمر الذي يؤدي إلى تميز بعض المناطق عن المناطق الأخرى في منطقة الدراسة.

- عدم توفر الطرق للتجمعات السكنية البعيدة، بسبب عدم توفر التمويل اللازم لشق الطرق وتعبيدها، حيث إن بعض الطرق بحالة سيئة وبحاجة إلى إعادة تأهيل وترميم، إضافة إلى عدم توفر وسائل النقل العام المرخصة والمعتمدة من قبل وزارة المواصلات للتجمعات السكانية في منطقة الدراسة، كما أن ارتفاع نفقات المواصلات تعمل على إعاقة عملية التنمية الإقتصادية في منطقة الدراسة.

- يوجد عجز كبير في توفر المراكز الصحية في منطقة الدراسة، حيث تعجز المراكز المتوفرة عن تلبية حاجة المجتمع المحلي.

- هناك نقص في توفر الأطباء المتخصصين في مختلف المجالات الطبية،الأمر الذي يؤدي إلى توجه جزء كبير من المرضى للحصول على العلاج خارج منطقة الدراسة، وهذا الأمر يزيد من الأعباء المالية والصحية والنفسية على أفراد المجتمع.

- انعدام توفر أي مستشفى في منطقة الدراسة،وهذه النقطة بالغة الأهمية في هذا المجال، حيث أن سكان المنطقة بكاملها يضطرون إلى السفر والتوجه إلى مراكز المدن المجاورة (نابلس، وجنين) من أجل تلقي العلاج في مستشفياتها.

- تبين أن غالبية المزارعين في منطقة الدراسة من ذوي التحصيل العلمي المنخفض وأن كثيراً منهم يعاني من الأمية الأمر الذي ينعكس على استعمال الوسائل الحديثة في القطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني وهذا يؤدي إلى انخفاض القدرة الإنتاجية.

- يوجد نقص في الشبكات التسويقية كالتجمعات التجارية وفي عملية الاستثمار من قبل رؤوس الأموال مما يؤثر على منطقة الدراسة من ناحية تنموية.

- لا تتوفر النشاطات الصناعية الكبيرة التي تساهم في عملية التنمية في منطقة الدراسة.

- سوق العمل المحلي في منطقة الدراسة عاجز عن استيعاب الأعداد الكبيرة من العاطلين عن العمل، بسبب الظروف الإقتصادية والسياسية السائدة في منطقة الدراسة.

- حاجة المجتمع المحلي للإقتراض آخذة بالتزايد والإنتشار بين أفراد المجتمع المحلي.

- عدم قدرة الدخل المتاح للفرد على تغطية الاحتياجات الضرورية والأساسية للمجتمع المحلي في منطقة الدراسة.

- عدم فاعلية الأدوية الزراعية وكذلك عدم توفر الرقابة الفاعلة من الجهات المختصة على استيرادها.

- عدم توفر أماكن خاصة لتربية المواشي والطيور جعل أفراد المجتمع المحلي يربون مواشيهم داخل الأماكن السكنية الأمر الذي يؤثر على الناحية البيئية.

- هناك اعتداءات على الطرق و الساحات العامة وكذلك على المسافات والارتدادات بين البيوت من قبل سكان المنطقة، وذلك بسبب عدم وجود رادع قانوني يمنع المخالفين من الاعتداء على الأملاك العامة.

- يوجد انتشار كبير للبناء غير المرخص والذي يؤثر بشكل كبير على مورفولوجيا منطقة الدراسة.

- عدم توفر رقابة صحية مناسبة وعدم فاعلية القوانين والإجراءات الخاصة بالبيئة.

- عدم توفر الوعي الثقافي لأفراد المجتمع المحلي حول أهمية الغابات والأحراش وذلك بهدف التقليل من الاعتداء عليها، وأيضاً عدم التزام المجتمع المحلي بالقوانين الخاصة بالبناء في المناطق الزراعية والذي سيؤدي بعد حين إلى التصحر.

- تفتقر التجمعات السكانية في منطقة الدراسة إلى شبكات الصرف الصحي،وأن جميع التجمعات السكانية تستعمل الحفر الإمتصاصية، ويعود سبب عدم تنفيذ مشاريع شبكات الصرف الصحي إلى تكاليفها الباهظة، وهذا الأمر سيؤدي آجلاً أم عاجلاً إلى تلويث المياه السطحية والجوفية.

التوصيات:

بعد إلقاء الضوء من خلال هذه الدراسة على واقع التنمية المستدامة للمجتمعات المحلية في منطقة الدراسة وبناء على نتائج الدراسة فقد قدم الباحث العديد من التوصيات وهي على النحو التالي:

- ضرورة توفير العدالة في توزيع المدارس، ووضع خطط مستقبلية تراعي فيها توزيع المدارس في منطقة الدراسة.

- ضرورة العمل على توفير مراكز التأهيل لذوي الاحتياجات الخاصة في منطقة الدراسة.

- ضرورة العمل على حل مشكلة المياه في منطقة الدراسة وذلك عن طريق حفر آبار ارتوازية لتغطية حاجة المجتمع المحلي في منطقة الدراسة.

- ضرورة العمل على وضع وتفعيل قوانين رادعة للمخالفين في مجال رخص البناء أو الاعتداء على الأملاك العامة في منطقة الدراسة.

- ضرورة معالجة ظاهرة عمالة الأطفال التي بدأت تنتشر بشكل ملحوظ في منطقة الدراسة، عن طريق نشر الوعي اللازم بين الأهالي والأطفال وتوضيح الضرر الذي يترتب على هذه

الظاهرة، وكذلك من خلال معالجة الوضع الاقتصادي العام الذي يعتبر سبباً مباشـــراً لهـــذه الظاهرة.

- ضرورة العمل على توفير الأندية والجمعيات والمراكز الثقافية القادرة على تلبية احتياجات المجتمع المحلي.
- ضرورة توفير العدالة في توزيع مراكز الخدمات العامة، وعدم التمييز بين منطقة وأخـــرى في منطقة الدراسة.
- ضرورة توفير وسائل النقل العام القانونية والمرخصة، وكذلك العمل على تأهيـــل الطـــرق والشوارع التي تربط التجمعات السكانية بعضها ببعض في منطقة الدراسة.
- ضرورة العمل على إنشاء مستشفى حديث يعمل على تقديم الخـــدمات الطبيـــة للتجمعـــات السكانية في منطقة الدراسة، مما يخفف المعاناة التي يتكبدها السكان فـــي الوصـــول إلـــى المستشفيات في المدن الأخرى.
- ضرورة العمل على توفير الخدمات الصحية وزيادة عدد المراكز الصحية والطواقم الطبية المتخصصة في منطقة الدراسة.
- العمل على دعم القطاع الزراعي بكافة أشكاله النباتي والحيواني في منطقة الدراسة، حيث أن المنطقة تعتمد بشكل كبير على هذا القطاع لما له من أثر كبير على التنميـــة المجتمعيـــة المستدامة داخل المجتمع.
- ضرورة العمل على دعم وتحسين القطاع الصناعي وتشجيع الإستثمارات وإنشاء المشاريع التنموية في منطقة الدراسة.
- ضرورة العمل على متابعة ومراقبة الأدوية الزراعية ومواصفاتها وفعاليتها من قبل الجهات المختصة.

- العمل على معالجة مشكلة تربية الطيور والمواشي داخل التجمعات السكنية، لما له من أثر كبير وأضرار على البيئة في منطقة الدراسة.

- ضرورة اهتمام المؤسسات الحكومية والأهلية بتحسين الوضع البيئي في منطقة الدراسة.

- نشر التوعية البيئية من خلال الندوات والنشرات التثقيفية لخلق وعي بيئي لدى أفراد المجتمع المحلي في منطقة الدراسة.

- ضرورة توفير رقابة صحية وبيئية ملائمة على المزارع المتواجدة في منطقة الدراسة.

- ضرورة استغلال الأراضي الزراعية غير المستغلة والتي تعمل على زيادة الرقعة الزراعية وبالتالي تقود إلى التنمية الإقتصادية.

- ضرورة مراعاة الجامعات المحلية احتياجات المجتمع المحلي من التخصصات المختلفة التي تساهم في عملية التنمية.

- ضرورة توجه جزء من الطلاب نحو التخصصات المهنية المختلفة والتي تساهم أيضاً في عملية التنمية.

- ضرورة العمل على بناء تنمية اقتصادية شاملة من خلال التركيز على القطاعات الإقتصادية بأشكالها كافة والمولدة للناتج المحلي كالزراعة والصناعة والاستثمار في منطقة الدراسة لما لها من أثر كبير على التنمية المجتمعية المستدامة داخل المجتمع.

- ضرورة التعاون بين أفراد المجتمع والمؤسسات الحكومية من أجل تحقيق الأمن والسلم الاجتماعي بين عناصره المختلفة في منطقة الدراسة.

- العمل على حل معضلة الصرف الصحي، لما لهذه المعضلة من آثار بيئية كبيرة في منطقة الدراسة.

قائمة المراجع والمصادر

المراجع العربية:

إبراهيم، الدسوقي عبده: **التلفزيون والتنمية**، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية،2004.

إسماعيل، غسان: **نحو سياسة وطنية للإسكان في فلسطين**، "أطروحة ماجستير"2000.

البديري، توفيق: **الثوابت والمتغيرات في مؤسسة التخطيط في فلسطين الدولة وإسقاطاتها على التنمية**."أطروحة ماجستير" 2002.

بلدية طمون، بيانات غير منشورة،2005.

بلدية طوباس، بيانات غير منشورة، 2006.

بلدية عقابا، بيانات غير منشورة،2005م.

حمدان، محمد رفيق: **الزراعة والتنمية الاقتصادية**،منشورات الجامعة الأردنية، عمان،2003.

حموده، مسعد الفاروق: **المكتب الجامعي الحديث**، الإسكندرية، بدون سنة نشر.

الحنيطي، حرب: **التخطيط التنموي الإقليمي في العالم الثالث**، تطبيق على الأردن رسالة ماجستير 1978م.

حيدر، فارس صلاح: **تخطيط التنمية الإقليمية في محافظة الزرقاء**. الجامعة الأردنية. "أطروحة دكتوراة"2004.

خاطر، أحمد مصطفى: **التخطيط الاجتماعي**، مدخل إلى القرن الواحد والعشرين، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1998/1997.

الدباغ، مصطفى مراد: **بلادنا فلسطين**،ج6، الطبعة الأولى، 1988.

أبو زنط، ماجدة: **تخطيط التنمية الإقليمية في شمال الضفة الغربية – فلسطين**،رسالة دكتوراه غير منشورة، الجامعة الأردنية، 2002.

سجلات جامعة القدس المفتوحة، مركز طوباس التعليمي، 2006.

الضيف، بشير: **تقييم توزيع الخدمات في منطقة وادي الأردن الشرقية**، رسالة ماجستير، غير منشورة، الأردنية، عمان الأردن 1985.

عريقات، حربي محمد: **مقدمة في التنمية والتخطيط الاقتصادي**،دار الكرمل للنشر والتوزيع، 1997م.

عيد،حسن: **دراسات في التخطيط والتنمية**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية،1977.

الغامدي،عبد العزيز صقر: ورقة عمل مقدمة للملتقى العربي الثالث للتربية والتعليم تحت عنوان **– تنمية الموارد البشرية ومتطلبات التنمية المستدامة الأمن العربي**– جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية نموذجا، 2006.

غربي،علي وآخرون: **تنمية المجتمع من التحديث إلى العولمة**، دار الفجر للنشر والتوزيع، جامعة بسكرة – الجزائر، 2003.

الغرفة التجارية الصناعية والزراعية. بيانات غير منشورة2006.

غنايم،محمد: **الوضع الحالي للمياه في فلسطين، إصدارات معهد الأبحاث التطبيقية**، أريج القدس، 2001.

فهمي،محمد سيد: **المجتمعات الجديدة بين التنمية والعشوائية**، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، 2005.

قرزم،جورج: **التنمية البشرية المستدامة والإقتصاد الكلي**، الأمم المتحدة، نيويورك، 1997.

اللجنة الإقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، 1998.

مجلس قروي تياسير، بيانات غير منشورة، 2006.

مديرية الأوقاف والشؤون الدينية والمحـــاكم الشـــرعية، مدينـــة طوبـــاس، بيانـــات غيـــر منشورة،2007.

المركز الجغرافي الفلسطيني القدس، **وزارة الحكم المحلي**، اللجنة الوطنية والإسلامية للدفاع عن الأراضي، طوباس بين عراقة الماضي وآمال المستقبل، 1997.

هاني النجوم: **إمكانيات تنمية إقليم الأغوار الفلسطينية وإقامة قطب موازي لأريحـــا**، جامعـــة النجاح الوطنية. "أطروحة ماجستير" 2000.

هيئة الموسوعة الفلسطينية: **الموسوعة البيئية الفلسطينية**، 1997.

وحدة المعلومات الجغرافية، أريج، 2000.

وردم، باتر محمد علي: **العالم ليس للبيع، مخاطر العولمة على التنمية المســـتدامة**، الطبعـــة الأولى، الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن،عمان، 2003.

وزارة الزراعة، **مديرية زراعة طوباس**، بيانات غير منشورة، 2003.

المرجع الأجنبية:

دراسة (الدن وآبي) (Alden and Abe) **التخطيط التنموي في اليابان**، 1988.

مصادر الانترنت:

http://www.islamonline.net/iol-arabic/dowalia/mafaheem-2.asp

مفهوم التنمية د.نصر محمد عارف كلية العلوم السياسية– جامعة القاهرة.

الكفري، مصطفى العبد الله: جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، الحوار المتمـــدن التنميـــة الشـــاملة والتنميـــــــــــة البشـــــــــــرية، العـــــــــــدد: 816 – 2004 / 4 / 26 ehttp://www.rezgar.com/debat/show.art.asp?aid=17430=

إنترنـــــــت، منظمـــــــة الأغذيـــــــة الزراعيـــــــة:http://www.fao.org/wssd/SARD

http://www.rdfs.net/news/interviews/0210in/0210in_SARD_ar.ht

إصدارات:

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت**،1997.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **دليل التجمعات السكانية**،منطقة طوباس، المجلد الثاني،2000.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، متطلبات التنمية المستدامة والمتكاملة من المؤشرات الإحصائية، د. نعيم سلمان بارود، **سلسلة الدراسات التحليلية** (06) 2005.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني،**كتاب فلسطين الإحصائي السنوي رقم1**،2000.

دائرة الإحصاء المركزي، **إحصاءات استعمالات الأراضي**، 1998.

دائرة الإحصاء المركزي، **الإحصاءات الجغرافية في الأراضي الفلسطينية**، 1998.

المقابلات:

مقابلة خاصة، رئيس قسم التعليم العام في وزارة التربية والتعليم- طوباس، **خليل أحمد** صلاحات، بتاريخ 2007/5/17م.

مقابلة خاصة، رئيس الغرفة التجارية والصناعية والزراعية، **فوزي عينبوسي**، 2007/6/5م.

مقابلة خاصة، مدير جمعية المركز الفلسطيني لتطوير الثروة الحيوانية، **نضال سعيد سنجلاوي**، بتاريخ 2007/5/24م

مقابلة خاصة، مدير دائرة تنفيذ المشاريع في سلطة البيئة، **سامر كلبونة**، 200/5/12

مقابلة خاصة، مدير مستوصف الشفاء التخصصي، **الدكتور عبد الناصر دراغمة**، 2007/5/16م.

مقابلة خاصة،مدير جامعة القدس المفتوحة، مركز طوباس، **نضال عبد الغفور رباعية**، 2007/5/22م.

مقابلة مع مدير الإتحاد العام لنقابات عمال فلسطين،**إبراهيم دراغمة**، 2007/5/12م.

مقابلة خاصة، مدير مكتب الشؤون الاجتماعية طوباس. **ناصر جرار**، 2007/5/27

مقابلة خاصة، مدير بلدية طوباس، **حسام عليان**، 2007/5/12م.

مقابلة خاصة، مدير مكتب عمل طوباس،**محمد حمزة أبو قذيلة**، 2007/5/14م.

مقابلة خاصة، رئيس نقابة السائقين، **يوسف درا غمة**، 2007/5/30م.

مقابلة خاصة، مدير عام الحكم المحلي "**غسان دراغمة** 2007/6/3

مقابلة خاصة، نائب مدير صحة جنين، **محمد العابد**، 2007/6/5م.

مقابلة خاصة،**مديرية زراعة طوباس**.2007/6/10م.

مقابلة خاصة، مدير مكتب الاقتصاد الوطني طوباس،**عبد الله ياسين**، 2007/5/13م.

الملاحق

الإستبيان....

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة النجاح الوطنية
كلية الدراسات العليا
برنامج التخطيط الحضري والإقليمي

عزيزي المواطن المحترم،،
تحية وبعد،،

الموضوع: دراسة مسحية/ واقع التنمية المستدامة في منطقة طوباس.

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة واقع التنمية المستدامة في منطقة طوباس من وجهة نظر المجتمع المحلي، لذا نأمل منكم الإجابة بموضوعية على أسئلة الإستبيان بوضع إشارة (×) في المربع الملائم، مؤكدين إقتصار إستخدام المعلومات الواردة في هذه الإستبيان على أغراض البحث العلمي.

(شاكرين لكم حسن تعاونكم)

الباحث / غالب السالم
2007

الجزء الأول - معلومات شخصية:

1. الدخل:

أ- (دون 1000 شيكل) ☐ ب- (1000-1500 شيكل) ☐

ج- (1501-2000 شيكل) ☐

د- (2001-2500 شيكل) ☐ هـ- (2500 فأكثر) ☐

2. عدد أفراد الأسرة:

أ- (2 فـــــــــرد) ☐ ب- (3-5 أفــــــــــراد) ☐ ج- (6-9 أفــــــــــراد) ☐

د- (10 أفراد فأكثر) ☐

3. مكان الإقامة:

أ- مدينة ☐ ب- بلدة ☐ ج- قرية ☐

4.المستوى التعليمي:

أ- (لا يقرأ ولا يكتب) ☐ ب- (تعليم أساسي) ☐ ج- (تعليم ثانوي) ☐

د- (كلية مجتمع) ☐ ه- (تعليم جامعي) ☐ و- (دراسات عليا) ☐

5. نوع الهيئة المحلية:

أ- بلدية ☐ ب- مجلس قروي ☐ ج- لجنة مشاريع ☐

الجزء الثاني: القسم الأول

جدول رقم (1): مجال التنمية الإجتماعية

رقم	الإستقصاء	درجة كبيرة جدا	درجة كبيرة	درجة متوسطة	درجة قليلة	درجة قليلة جدا
1	ظاهرة الأمية آخذة بالتناقص					
2	ظاهرة التسرب من المدارس آخذة بالتناقص					
3	تنتشر أشكال التعليم غير النظامي مثل (الدورات، الورش، الندوات، المحاضرات...الخ)					
4	يوجد مدارس لذوي الإحتياجات الخاصة.					
5	استخدام الأطفال في العمل "عمالة الأطفال" آخذة بالتناقص					
6	المشافي والمراكز الصحية اللازمة متوفرة					
7	الأطباء والتخصصات الطبية الكافية متوفرة					
8	التأمين الصحي متاح ومتوفر					
9	التأمين الصحي شامل لكافة الخدمات الصحية					
10	الدخل المتاح يوفر الحاجات الأساسية الضرورية للأسرة					
11	الدخل المتاح يوفر رفاهية كافية للأسرة					
12	هناك عدالة في توزيع الخدمات العامة على المناطق الجغرافية المختلفة					
13	هناك درجة مقبولة من الأمن والسلم الإجتماعي					
14	البيوت المخصصة للعجزة والأيتام متوفرة بشكل كاف					
15	مراكز تأهيل المعاقين وخدماتها متوفرة					
16	المراكز الثقافية متوفرة (مكتبة عامة، مسارح، متاحف،..)					
17	الجمعيات الثقافية والنوادي الرياضية متوفرة					
18	المتزوجون الجدد يستطيعون الحصول على بيوت مستقلة لبدء الحياة الزوجية					
19	البيوت المأهولة صالحة للسكن البشري					
20	البيوت المأهولة مزودة بالمياه النقية					
21	البيوت المأهولة تتوفر فيها المرافق الصحية الأساسية (مرحاض، حمام، صرف صحي، مطبخ،...)					

رقم	الإستقصاء	درجة كبيرة جدا	درجة كبيرة	درجة متوسطة	درجة قليلة	درجة قليلة جدا
22	البيوت المأهولة مزودة بمصدر مأمون للإضاءة					
23	نسبة الأنفاق على السكن إلى جملة النفقات الأخرى ملائمة ومقبولة.					
24	مساحة البيوت المأهولة كافية، ونسبة إشغال الغرف هي نسبة ملائمة					
25	المساحات بين البيوت كافية، وظاهرة الإزدحام معدومة					
26	هناك طريق تصل إلى كل بيت					
27	وسائل النقل العمومي متاحة لكل المناطق السكنية					
28	معظم المساكن المأهولة ملك لقاطنيها					

جدول رقم (2): مجال التنمية الإقتصادية

رقم	الإستقصاء	درجة كبيرة جدا	درجة كبيرة	درجة متوسطة	درجة قليلة	درجة قليلة جدا
1	بعد المدارس عن السكن ملائم من ناحية نفقات المواصلات					
2	بعد الجامعات عن السكن ملائم من ناحية نفقات المواصلات					
3	التعليم الجامعي يشمل الكثير من التخصصات المطلوبة في سوق العمل المحلي					
4	التعليم الجامعي يلبي الإحتياجات الحقيقية للمجتمع المحلي من الخبرات والتخصصات					
5	ظاهرة الدروس الخصوصية آخذة بالتناقص					
6	ظاهرة التعليم الخارجي "خارج الوطن" آخذة بالتناقص					
7	تكاليف المواصلات والإتصالات آخذة بالتناقص					
8	تنتشر ظاهرة استصلاح الأراضي الزراعية					
9	تنتشر أشكال الزراعة الحديثة مقابل التخلي عن الزراعة التقليدية					
10	هناك تطور ملحوظ في تربية الطيور والمواشي في مزارع خاصة					

رقم	الإستقصاء	درجة كبيرة جدا	درجة كبيرة	درجة متوسطة	درجة قليلة	درجة قليلة جدا
11	هناك تطور ملحوظ في المجال الصناعي (صناعات غذائية، نسيجية، ألخ)					
12	تتوفر بيئة اقتصادية مناسبة لإنشاء مشاريع واستثمارات جديدة (طرق، ماء، كهرباء، محلات صرافة، بنوك تجارية، أجهزة أمنية مؤهلة،..ألخ)					
13	تتوفر شبكة تسويق فعالة (مجمعات تجارية، وكلاء وموزعون، أسواق تجارية..)					
14	سوق العمل المحلي يوفر فرص عمل كافية للعاطلين عن العمل					
15	الدخل المتاح يتيح هامشا من التوفير في للمستقبل					
16	الحاجة إلى الإقتراض تتناقص مع الزمن					

جدول رقم (3): مجال التنمية البيئية

رقم	الإستقصاء	درجة كبيرة جدا	درجة كبيرة	درجة متوسطة	درجة قليلة	درجة قليلة جدا
1	يوجد شبكة صرف للمياه العادمة					
2	المياه العادمة بعيدة عن مصادر المياه الصالحة					
3	الأدوية الخاصة بالأوبئة النباتية والحيوانية متوفرة					
4	ظاهرة تربية المواشي ومزارع الطيور داخل الأماكن السكنية آخذة بالتناقص					
5	ظاهرة الإعتداء على الغابات والأحراش آخذة بالتناقص					
6	ظاهرة البناء في المناطق الزراعية آخذة بالتناقص					
7	الأبنية المنشأة تتم وفق رخص البناء					
8	تنعدم ظاهرة الإعتداء على الساحات العامة والمسافات بين البيوت					
9	هناك رقابة صحية وبيئية ملائمة على المزارع الخاصة					

An-Najah National University
Faculty of Graduate Studies

Current Situation and Potentials for Sustainable Development of the Local Communities in Tubas Area

Prepared By
Ghaleb Mahmoud Hussein Al-Salem

Supervised By
Dr. Ali Abdelhamid
Dr. Rabe'e Uwais

Submitted in Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree of Master of Science in Urban and Regional Planning, Faculty of Graduate Studies, at An-Najah National University, Nablus, Palestine.

2008

Current Situation and Potentials for Sustainable Development of the Local Communities in Tubas Area
Prepared By
Ghaleb Mahmoud Hussein Al-Salem
Supervised By
Dr. Ali Abdelhamid
Dr. Rabe'e Uwais

Abstract

Tubas area is being of one of the significant areas in the West Bank due to its geographic location as a border area and also its agricultural value. In addition, this area faces several problems and constraints resulted from the measures taken by the Israeli occupation including confiscation of land for the purposes of building settlements, constructing bypass roads as well as building the separation wall. Moreover, the area is being neglected by the Palestinian Authority in terms of development projects.

This thesis aimed primarily at identifying the current situation and possibilities for sustainable development of local communities in the Tubas area (Tubas, Tammun, Tayasir, Aqaba, Al-Fara).

The methodology of the study followed the historical, descriptive and analytical approaches by using some scientific tools such as the questionnaire and interview to provide as much basic information for the study as well as using some other information available from various sources.

One of the main findings of the study is that there is no justice in the distribution of public services in the area, which led to distinguish some communities from each other in the study area. The results of the study showed a weakness in medical services, as the region suffers primarily from the lack of any hospital, in addition to a deficit in health centers and a

shortage of specialist doctors. Results of the study also pointed to the community's orientation towards the physical expansion in the agricultural land, which threatens the future of agriculture as an important and basic economic resource in the area.

The study recommended the need for a justified distribution of public services among the communities in the study area, especially education, health, cultural, and recreational services. Also, the study recommended taking action towards building a hospital in the area aimed at providing the required medical services.

Furthermore, the study recommended the need to support agricultural and livestock sector in the area due to their direct and essential role in the development process, in addition to working on reclamation of unused land for increasing the amount of agricultural land and thus increase the chances and possibilities for development.